هيئة مقاومة الجدار والاستيطان

ملخص لأبرز الانتهاكات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية خلال العام 2017

كانون ثاني 2017

قائمة المحتويات

مقدمة

أرقام وإحصائيات عامة حول الاستيطان

الفصل الأول: إجـــــراءات دولـــــة الاحتـــــلال لدعـــــم الاستيطان الاستعماري.

أ: قرارات الحكومة

ب: التحويلات المالية في العام 2017

ت: القوانين ومشاريع القوانين التي اعتمدتها أواقترحتها الجهات التشريعية الإسرائيلية في العام 2017

ث: تقديم الامتيازات والمنح لسكان المستوطنات الاستعمارية

ج: جديد في وقائع الجريمة المستمرة شرعنه الانتهاكات الإسرائيلية العنصرية

ح: التصريحات السياسية

الفصل الثاني: إجراءات سلطات الاحتلال لدعم البناء الاستيطاني.

أ: تواصل البناء الاستعماري

ب: إنشاء وتطوير المناطق الصناعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة

ت: المخططات الهيكلية المصادق عليها والمقدمة عام 2017

ث: عطاءات تأجير الأراضي

الفصل الثالث: إجراءات وممارسات الاحتلال للسيطرة على الأراضي.

أ: إعلان أراضي الدولة

ب: أوامر وضع اليد على الأراضي الخاصة لأغراض عسكرية

ت: البؤر الاستيطانية الاستعمارية خلال العام 2017

ث: جدار الضم والتوسع في الولجة

ج: رعاية أعمال تزوير ملكيات الاراضي والعقارات

الفصل الرابع: إجراءات وممارسات سلطات الاحتلال بحق المباني الفلسطينية.

أ: عمليات الهدم

ب: إخطارات الهدم

ت: إجراءات الاحتلال في الشمال الشرقي للضفة الغربية

الفصل الخامس: اعتداءات المستعمرين

الفصل السادس: الإجراءات التهويدية في القدس والخليل

أ: الإجراءات الإسرائيلية في القدس.

ب: الإجراءات الإسرائيلية في البلدة القديمة بالخليل.

الفصل السابع: الوضع الإنساني في قطاع "غزة" للعام 2017

قائمة الملاحق

المقدمة

عام آخر ينقضي، وضحايا الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، كما ضحايا أقبية التعذيب وزنزانات الاعتقال الإسرائيلية، لا زالوا ينتظرون إنصافهم ومحاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين.

عام آخر ينقضي، والمقدسيون الذين يعيشون جحيم ضم مدينتهم إلى دولة الاحتلال، كما سكان التجمعات الفلسطينية الرعوية في بادية القدس والسفوح الشرقية للضفة الغربية؛ لا زالوا يرزحون تحت كابوس عمليات الهدم وشبح الطرد الجماعي من مساكنهم، ويحلمون بتحقيق بعض العدالة.

عام آخر ينقضي، والمزراعون الفلسطينيون الممنوعون من الوصول إلى حقولهم وأراضيهم ومياهم لصالح استجلاب المزيد من المستعمرين الإسرائيليينإليها، وتخصيصها كمزاع أو مصانع أو منشآت خدماتية لهم، لا زالوا يرون بأم أعينهم، استمرار توسع المستعمرات وبناء الجديد منها على أنقاض حقولهم.

عام آخر ينقضي، والفلسطينيون عموماً الذين رأوا في المحكمة الجنائية الدولية أداة لتطبيق العدالة وإنصاف الضحايا ومنع استمرار الانتهاكات الجسيمة أو تكرارها، لا زالوا يشهدون على جلودهم، تواصل تآكل أراضي دولتهم بفعل أنياب جرافات الاحتلال الإسرائيلي. وتواصل نهب مقدراتهم الطبيعية، وتواصل ارتكاب المجازر بحق أبنائهم، وتواصل عمليات الهدم والإخلاء والطرد الجماعي. وتواصل تهويد القدس وبناء الجدار، وتواصل بناء المستعمرات وتسمين القائم منها، وصدورهم تغصّ بأسئلة لا تنتهي:-

ترى كم من الدماء، المعاناة، الألم، الرعب، القمع يلزم المحكمة الجنائية الدولية لتقول كلمتها وتسوق الجناة إلى حيث يجب أن يكونوا؟

وهل يمكن للمحكمة الجنائية الدولية أن تتجاوز حين يتعلق الأمر بالإسرائيليين موضوع تحولها إلى مجرد نمر من ورق؟

أم أن علينا أن نسلم بأن الإسرائيليين يعيشون في فضاء آخر، خارج حدود زمان ومكان المحكمة؟

لا بأس! إننا في هيئة مقاومة الجدار والاستيطان نؤمن بثقة أنه وأن بدا أن للباطل جولة، فللحق جولات! وعليه فإننا لن نكف عن توثيق جرائم الاحتلال، وهويات المجرمين. وما التقرير السنوي الذي نضعه بين أيدي ذوي العلاقة إلا شهادة عامة تحوي في ثناياها عدداً لا يحصى من الجرائم المختلفة التي تدخل ضمن ولاية المحكمة الجنائية الدولية والمتعلقة أساساً بالانتهاكات الخاصة بنقل سكان دولة الاحتلال إلى الإقليم المحتل، والاستيلاء الممنهج والواسع على مصادر رزق الفلسطينيين ومقدراتهم الطبيعية، وعلى إجراءات خلق بيئة قسرية لتهجير الفلسطينيين من أماكن سكنهم.

وكلنا ثقة، بأن يد العدالة طال الطريق أم قصر ستجد الجناة وستحاسبهم عما ارتكبوه، وستنصف ضحاياهم.

الفصل الأول

إجـــــراءات دولـــــة الاحتـــلال لدعـــــم الاستيطان الاستعماري

أ: قرارات الحكومة الإسرائيلية ذات العلاقة بالاستيطان الاستعماري في العام 2017

ب: التحويلات المالية في العام 2017.

ت: القوانين ومشاريع القوانين التي اعتمدتها أو اقترحتها الجهات التشريعية الإسرائيلية في العام 2017

ث: تقديم الامتيازات والمنح لسكان المستوطنات الاستعمارية.

ج:جديد في وقائع الجريمة المستمرة..شرعنه الانتهاكات الإسرائيلية العنصرية.

ح: التصريحات السياسية لأبرز القادة الإسرائيليين.

إجراءات دولة الاحتلال لدعم الاستيطان الاستعماري

أ: قرارات الحكومة

في العام 2017 اتخذت الحكومة الإسرائيلية الرابعة والثلاثين برئاسة بنيامين نتنياهو23 قرارًا لدعم المستوطنات الاستعمارية في الأرض الفلسطينية المحتلة. وفيما يلي قائمة بهذه القرارات وتاريخ صدورها:

جدول(1): القرارات التي اتخذتها الحكومة الحكومة 34 خلال العام 2017

التاريخ	رقم القرار	موضوع القرار
5 آذار 2017	2468	تطبيق إتفاقيات الإئتلاف.
30 آذار 2017	2538	إقامة مستوطنة في المجلس الإقليمي الاستعماري "ماتي بنيامين" للمستعمرين الذين تمّ إجلاءهم من مستعمرة "عمونا".
9 نيسان 2017	2602	توسيع نطاق مخططات التنمية في القدس.
9 نيسان 2017	2605	احتفالات الذكرى الخمسين لتحرير "يهودا والسامرة وبنيامين والجولان والأغوار".
30 نيسان 2017	2621	إقامة مشروع سياحي وتعليمي وثقافي باسم الوزير رحبعام زئيفي.
3 أيار 2017	2625	إعلان الكوارث الطبيعية بموجب قانون التعويضات لضحايا الكوارث الطبيعية (التعويض عن الأضرار التي تلحق بالبنية التحتية الزراعية) قانون، 5479-1989.
4 أيار 2017	2629	الموافقة على تعيين مديرية سلطة التخطيط والتنمية الزراعية والاستيطانية في وزارة التنمية الزراعية والريفية.
21 أيار 2017	2658	إجراء التحديثات على صيغة توزيع منح الموازنة للسلطات المحلية الاستعمارية.
28 أيار 2017	2681	بناء تلفريك سياحي يربط القدس الغربية بالبلدة القديمة في القدس الشرقية.
28 أيار 2017	2684	التقليل من الفجوات الاقتصادية والاجتماعية في القدس الشرقية والتنمية الاقتصادية.
28 أيار 2017	2686	تشجيع الموظفين الحكوميين على العيش في القدس.
28 أيار 2017	2689	زيادة إطار موازنة الخطة الخمسية لتطوير البنية التحتية لساحة "حائط المبكى" والترويج لزيارته.
28 أيار 2017	2679	بناء سلالم كهربائية متحركة وممرات تحت الأرض تربط الحيّ اليهودي بساحة "حائط المبكى".
28 أيار 2017	2678	مخطط لتطوير حوض البلدة القديمة لمدينة القدس.
10 آب 2017	2968	تطوير البنى التحتية وإعادة تأهيلها للتجمعات السكانية المحرومة في المستوطنات الريفية في النقب والجليل ومحيطها الاجتماعي.
11 آب 2017	2975	تحديد المواقع والمناطق ذات الأولوية الوطنية.
11 آب 2017	2972(חכ/71)	تعديل مبادئ اتفاق الإطار بين وزارة البناء والإسكان ورابطة ثقافة السكن.
3 أيلول 2017	3015	إقامة مستعمرة وموقع سكني مؤقت في المجلس الإقليمي "ماتي

		بنيامين" للمستعمرين الذين تمّ إجلاؤهم من مستعمرة "عمونا".
3 أيلول 2017	3012	مخطط متعدد السنوات لتطوير البنية التحتية في إسرائيل.
26 أيلول 2017	3043	توسيع نطاق أهداف الشركة الحكومية المحدودة لحماية البحر الميت.
24 تشرين ثاني 2017	3182	تحديد المواقع والمناطق ذات الأولوية الوطنية – تعديل القرار الحكومي.

ومن الأمثلة على القرارات الحكومية التي تمّ اتخاذها في النصف الثاني من العام 2017 ما يلي:[1]

- في العاشر من شهر آب تمّ الموافقة على القرار رقم 2968 بشأن تطوير البنى التحتية وإعادة تأهيلها للتجمعات السكانية المحرومة في المستوطنات الريفية في النقب والجليل ومحيطها الاجتماعي.

ويشمل القرار المستوطنات الاستعمارية التي يُشار إليها بـ "المحيط الاجتماعي" والتي تتضمن ثلاث بلديات هي "بيتار عيليت" و"موديعين" والقدس (التي تضم حدود بلديتها مدينة القدس الشرقية المحتلة)، وثلاثة مجالس محلية هي "عمانوئيل" و"كريات أربع" و"بيت إيل"، ومجلسين إقليميين هما "ماتي بنيامين" "وهار حبرون"، إضافة إلى 21 مستعمرة هي: "يستهار"، "إيتمار"، "براخا"، "ألون موريه"، "كفار تبوح"، "أفني حيفتس"، "رحاليم"، "رفافا"، "بروخين"، "مسكيوت"، "روتم"، "بيتاف"، "حمدات"، "جلجال"، "جيتيت"، "أسفر"، "معاليه عاموس"، "بيت عين"، "مجدال عوز"، "كفار تسيون"، و"كرمي تسور".[2]

- في 11 آب اتخذت الحكومة الإسرائيلية قرارين إثنين 2972 و2975 نتج عنهما الاستمرار في تقديم الدعم المالي للمستوطنات الاستعمارية في دولة فلسطين.

إن القرار 2975 بشأن تحديد المواقع والمناطق ذات الأولوية الوطنية يطيل أمد صلاحية المخصصات والحوافز الممنوحة للمناطق والمواقع حتى 15 تشرين ثاني 2017 وذلك بموجب قرار الحكومة رقم 667 الذي تمّ اتخاذه في 4 آب 2013. ويشمل تعريف المناطق ذات الأولوية الوطنية بموجب القرار 667 حوالي 72 مستوطنة استعمارية في الضفة الغربية[3] مصنفّة بحسب معايير محددة كما يلي:

- ✓ مستوطنات استعمارية تعتبر"مهددة" – تجمعات في "يهودا والسامرة" تقع ضمن المستويات 3-5 من التهديد بحسب تصنيف مؤسسة الدفاع الإسرائيلية.
- ✓ مستوطنات جديدة – تجمعات أنشئت قبل 5 سنوات منذ تاريخ سكنها، أو10 سنوات قد مضى على إنشائها قبل تاريخ 4 آب 2013 ومنذ ذلك التاريخ حتى 31 تموز 2017.
- ✓ مناطق ريفية تشمل تصنيف الريف الذي يضم في تفسيره العديد من المستوطنات الاستعمارية.
- ✓ التجمعات السكانية الحدودية – تجمعات تقع كافة المنازل فيها أو جزء منها ضمن نطاق الخطر بحسب اعتبارات وزارة الدفاع – وتشمل المستوطنات الاستعمارية في منطقة غور الأردن على بعد 7 كم من الحدود الأردنية.[4]

---

[1] للاطلاع على القرارات المتخذة في النصف الأول من العام 2017 يمكن الرجوع إلى التقرير النصف سنوي بعنوان "أبرز الانتهاكات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة" الذي نشرته هيئة مقاومة الجدار والاستيطان في شهر تموز 2017.

[2] قائمة بأسماء السلطات في المناطق الريفية: وزارة الجليل، والنقب والمحيط، تمّ تحديثها في شهر كانون ثاني 2017، من الموقع الإلكتروني لوزارة الجليل والنقب والمحيط. http://negev-galil.gov.il/SocialPeriphery/Pages/default.aspz تمّ الدخول إلى الموقع في شهر تشرين أول 2017.

[3] الموقع الإلكتروني لوزارة الاقتصاد والصناعة، http://apps.moital.gov.il/DevelopmentAreas/NationalPriorityAreas.aspx تمّ الدخول إلى الموقع في شهر تشرين أول 2017.

[4] الموقع الإلكتروني لوزارة الاقتصاد والصناعة الإسرائيلية، http://economy.gov.il/Industry/InvestmentCenter/DA/Pages/GD667.aspx تمّ الدخول إلى الموقع في شهر تشرين أول 2017.

القرار 2972 (חכ/71) بشأن تعديل مبادئ اتفاق الإطار بين وزارة البناء والإسكان ورابطة ثقافة السكن – ترفع الجهة المنفذة في وزارة البناء والإسكان النطاق المالي لاتفاق الإطار من مبلغ 10 مليون شيقل في السنة إلى مبلغ لا يتجاوز 200 مليون شيكل في السنة على مدى الأعوام 2017-2021. وتقع نصف فروع الرابطة في مستوطنات استعمارية.[5]

- في الثالث من شهر أيلول 2017 اتخذت الحكومة الإسرائيلية قرارين إثنين آخرين للاستثمار في بناء المستوطنات الاستعمارية وبنيتها التحتية:

القرار 3015 بشأن إقامة (مستوطنة) وموقع سكني مؤقت في المجلس الإقليمي "ماتي بنيامين" للمستعمرين الذين تمّ إجلاؤهم من مستعمرة "عمونا". ويقضي هذا القرار بنقل 60 مليون شيقل إلى المجلس الإقليمي ماتي بنيامين، منها 55 مليون شيقل للمساعدة في بناء (المستوطنة) ومنطقة السكن المؤقتة وتخصيص 5 مليون شيقل لمساعدة المجلس الإقليمي "ماتي بنيامين" في استئجار غرف لاستضافة العائلات التي تمّ إجلاؤها حتى الانتهاء من بناء أماكن السكن المؤقتة.

القرار رقم 3012 بشأن المخطط متعدد السنوات لتطوير البنية التحتية في إسرائيل. وفي صيغته الأصلية يشمل المخطط مشاريع استثمارية في البنية التحتية للمستوطنات الاستعمارية. وهناك مشروعين إثنين لربط المستوطنات بنظام المياه الإسرائيلي. تبلغ قيمة المشروع الأول 600 مليون شيقل ويهدف إلى نقل المياه من داخل إسرائيل إلى شمال الضفة الغربية، وتبلغ قيمة المشروع الثاني الذي سيتم إنجازه في غور الأردن 160 مليون شيقل. إضافة إلى ذلك، تمّ تخصيص ما قيمته 70 مليون شيقل من أجل تنفيذ مشروع الصرف الصحي في مستعمرة "أرئيل".

ومن ضمن المشاريع الأخرى مشروع القطار الخفيف على الخط الأخضر والذي تبلغ تكلفته 8,500 مليون شيقل، ويربط هذا المشروع مستعمرة "جيلو" بمركز المدينة والجامعة العبرية في جبل الشرفات (جبل سكوبس) والتي يقع جزء منها داخل مدينة القدس الشرقية المحتلة.[6]

وقد نظّم المستعمرون الاحتجاجات على هذا المخطط وطالبوا بإدراجهم ضمن المشروع، لكن رئيس الوزراء سارع إلى طمأنتهم بتعديل المخطط كي يشمل طرقًا التفافية داخل الأرض الفلسطينية المحتلة.[7] وفي 15 تشرين أول أرسل ما يُسمى مجلس "بيشع الاستيطاني"، وهو إطار مظلة لمجالس بلديات المستوطنات في الضفة الغربية، رسالة إلى رؤساء سلطات المستوطنات المحلية تفيد بموافقة رئيس الوزراء على موازنة بقيمة 800 مليون شيقل تدخل ضمن موازنة السنة القادمة وتشمل الطرق التالية: طريق حوارة الالتفافي، وطريق عروب الالتفافي، وطريق قلنديا السفلي، وطريق اللبن الالتفافي، وأيضًا توسيع الطريق 446.[8]

- القرار 3043 الصادر في 26 أيلول بشأن توسيع نطاق أهداف الشركة الحكومية المحدودة لحماية البحر الميت. يوسّع هذا لقرار من أهداف الشركة كي يشمل تشغيل مشاريع سياحية ومشاريع أخرى تطال البحر الميت في مناطق عدة منها المجلس الإقليمي الاستعماري مجيلوت.

---

[5] الموقع الإلكتروني لرابطة ثقافة السكن، http://www.tarbut-hadiur.gov.il/content/142 تمّ الدخول إلى الموقع في شهر تشرين أول 2017.
[6] البنية التحتية للتنمية، الحكومة الإسرائيلية، أخبار القناة الثانية،http://storage.googleapis.com/ch2news-attach/2017/09/tashiot.pdf تمّ الدخول إلى الموقع في كانون أول 2017.
[7] نتنياهو: سيتم إدراج الطرق في يهودا والسامرة ضمن خطة البنية التحتية الوطنية، شيريت أفيتال كوهن وأرئيل كاهانا. http://www.nrg.co.il/online/1ART2/893/180.html تمّ الدخول إلى الموقع في شهر تشرين أول 2017.
[8] الموضوع: الموافقة على مخطط تطوير الراضي في يهودا والسامرة، "يشا" غير الربحية لتطوير المستوطنات اليهودية في يهودا والسامرة وقطاع غزة، 2017/10/25 http://peacenow.org.il/wp-content/uploasds/2017/10/RoadsLetter251017.jpg

- القرار 3182 الصادر في 24 تشرين ثاني بشأن تحديد المواقع والمناطق ذات الأولوية الوطنية – تعديل لقرار الحكومي. تمّ اتخاذ هذا القرار من أجل تمديد فترة منح المخصصات والحوافز التي أقرتها الوزارات الحكومية حتى 31 كانون أول 2017. **ووفقًا لوزراة الاقتصاد والصناعة هنالك 161 مستوطنة استعمارية و20 منطقة صناعية استعمارية مدرجة على أنها ذات أولوية وطنية.**[9]

ب: التحويلات المالية في العام 2017

قامت الجنة المالية بالموافقة على طلبات تحويل مئات الملايين من الشواقل إلى المستوطنات الاستعمارية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 عن طريق أنواع متعددة من المنح والمساعدات.

ووفقا لماكرو، وهو مركز إسرائيلي للاقتصاد السياسي، فإن متوسط ما سيحصل عليه الفرد/المستوطن في عام 2017 سيكون أكثر ب 3.7 من المنح والإعفاءات الضريبية مقارنة مع معدل ما يحصل عليه المواطن الإسرائيلي [10] وفي هذا السياق نسرد بعض الأمثلة على الطلبات المقدمة من وزير المالية لتمويل المستوطنات الاستعمارية التي وافقت عليها لجنة المالية في عام 2017:

في 27 مارس 2017 نشرت الكنيست إعلانا[11] بشأن الموافقة على تحويل **30 مليون شيقل** من موازنة قدرها 120 مليون شيقل لـ"حماية وسائط النقل والمواصلات في يهودا والسامرة"، بالإضافة إلى تحويل 27 مليون شيقل لمساعدة السلطات المحلية للتجمعات الاستيطانية "خاصة في مجال الاحتياجات الأمنية مثل تحصين المستوطنات وتركيب الأسلاك الشائكة حول المستعمرات من خلال اللجنة المالية".

ويشير الإعلان إلى:

- **طلب رقم18004,53-001** بتاريخ 2017/02/27 من وزير المالية الذي يتضمن تحويل **27 مليون شيقل** إلى "السلطات المحلية في "يهودا والسامرة" لتغطية "نفقات خاصة" في عام 2016. وكان الهدف من ضخ هذه الأموال "المساعدة في تمويل الأنشطة الجارية، وبالتحديد تمويل مختلف الإحتياجات الأمنية مثل تحصين المستوطنات بالأسلاك الشائكة وغيرها من التعزيزات الأمنية. ومن بين من ستشملهم هذه المساعدات السلطات المحلية والإقليمية للمستعمرات التالية: "أورانيت" 117 ألف شيقل، "ألفي منشه"135 ألف شيقل، "الكانا" 164 ألف شيقل، "إفرات" 929 ألف شيقل، "أريئل" 1.22 مليون شيقل، "بيت إيل" 1.03 مليون شيقل، "بيت آريه" 248 ألف شيقل، "بيتار عيليت" 2.8 مليون شيقل، المجلس الإقليمي لغور الأردن 780 ألف شيقل، "جفعات زئيف" 333 ألف شيقل، مجلس غوش عتصيون الإقليمي 1.85 مليون شيقل، "مجلس هار حبرون" الإقليمي 1.44 مليون شيقل، مجلس "ميجيلوت" الإقليمي 168 ألف شيقل، المجلس الإقليمي "ماتيه بنيامين" 4.51 مليون شيقل، معاليه أدوميم 757 ألف شيقل، معاليه إفرايم 275 ألف شيقل، عيمانويل 606 ألف شيقل، كيدوميم 758 ألف شيقل، "كريات

---

[9] المناطق ذات الأولوية الوطنية، وزارة الاقتصاد والصناعة، سلطة الاستثمارات وتنمية الصناعة والاقتصاد، الإجراء المرتبط بالمنح المالية التي تقدّمها سلطة الاستثمارات. http://economy.gov.il/legislation/procedures/procedures/nohal_YOSH_KOLEL_AZOREV_TAASIYA_17.08.2017.PDF
تمّ الدخول إلى الموقع في شهر كانون أول 2017.

[10] المستعمرات في يهودا والسامرة في موازنة 2017-2018، الدكتور روبي ناتانزون وإيتامار جيزلا، ماكرو- مركز الاقتصاد السياسي
http://www.macro.org.il/publications/?id=128، 22.12.2016

[11] إعلانات الكنيست، لجنة المالية: تمت الموافقة على نقل 71 مليون شيقل منهم 17 مليون شيقل للرفاهية،
http://m.knesset.gov.il/News/PressReleases/pages/press270317.aspx، 27.3.2017

أربع" 1.66 مليون شيقل، "كارني شومرون" 855 ألف شيقل، مجلس "شمرون" الإقليمي 3.51 مليون شيقل، "هار أدار" 62 ألف شيقل، "موديعين عيليت" 2.78 مليون شيقل.

- **طلب رقم 16-001** بتاريخ 2017/02/20 من وزير المالية الذي يتضمن تحويل **15 مليون شيقل** لحماية الحافلات ووسائط النقل في "يهودا والسامرة".
- **طلب رقم 16-002** بتاريخ 2017/03/27 والذي يتضمن تحويل **6.59 مليون شيقل** لحماية الحافلات في "يهودا والسامرة".

التحويلات الأخرى المعتمدة هي:

- **طلب رقم 17-001** بتاريخ 2017/03/19 وطلب رقم 17-004 بتاريخ 2017/6/20من وزير المالية بشأن تحويل**12.409 مليون شيقل** و**77.315 مليون شيقل** للإدارة المدنية للمشاريع التي تشمل؛ "إدارة الحفريات الأثرية في يهودا والسامرة ونشر وحفظ الاكتشافات... مجالات المياه في يهودا والسامرة... مجالات البنية التحتية للمياه... منح تصاريح لإمدادات المياه والخدمات للمستعمرات الإسرائيلية في يهودا والسامرة... إنشاء البنية التحتية للصرف الصحي... هدم المباني غير القانونية.. البناء والبنية التحتية للطرق... المشاريع الزراعية...إلخ "
- **طلب رقم 18-005** بتاريخ 2017/03/26 ويشمل تحويل **17.974مليون شيقل** كمنح للسلطات المحلية في يهودا والسامرة.
- **طلب رقم 37-35 ,31-19 9001** بتاريخ 2017/5/29 ويشمل تحويل**45 مليون شيقل** وفقا لقرار الحكومة رقم 2177 لـحماية حركة الحافلات ووسائط النقل في "يهودا والسامرة" و**70 مليون شيقل** لتنفيذ القرار الحكومي رقم 2178 الخاص "ببناء مساكن مؤقتة لمستوطني مستعمرة "عموناه" وتسعة مبان في "عوفرا"، وتقديم مساعدات أخرى لمن سيسكنها.
- **طلب رقم 16-008** بتاريخ 2017/06/05 ويشمل تحويل **1.543 مليون شيقل** لـ "حماية حركة الحافلات ووسائط النقل في "يهودا والسامرة".
- **طلب رقم 18-012** بتاريخ 2017/06/12 ويشمل تحويل **921.2 مليون شيقل** كمنح للسلطات المحلية في يهودا والسامرة.
- **طلب رقم 04-008** بتاريخ 2017/06/20 ويشمل تحويل مبلغ **7.399مليون شيقل** إلى مكتب القدس والتراث، لأنشطته التي تتضمن "توسيع" المنهاج الإسرائيلية في مدارس القدس الشرقية المحتلة.
- **طلب رقم 73-003 ,79-021** بتاريخ 2017/07/13، والذي يتضمن تحويل مبلغ **558.040 مليون شيقل** لتطوير شبكة السكك الحديدية بما في ذلك الانتهاء من العمل على القطار السريع بين تل أبيب والقدس الذي من المقرر أن يكتمل في عام 2018، حيث يوجد أقسام منه مبنية في اراضي دولة فلسطين. وكان وزير السياحة الإسرائيلي "يسرائيل كاتس" قد أعلن عبر الصحافة الإسرائيلية عن خطط لمواصلة مسار القطار حتى "حائط المبكى" في القدس الشرقية المحتلة.
- **طلب رقم 79-013** بتاريخ 2017/10/25 والذي يتضمن تحويل أكثر من **600 مليون شيقل** لمشاريع متعددة بما في ذلك الإنتهاء من إنشاء القطار السريع بين القدس وتل أبيب.
- **طلب رقم 29-005 ,70-010 ,36-011** بتاريخ 2017/07/27، والذي يتضمن تحويل **30 مليون شيقل** لوزارة البناء والإسكان لإجراء مناقصة لأجهزة أمن إلكترونية لتحسين "العمليات الأمنية" في القدس الشرقية المحتلة.
- وفي الثالث عشر من ديسمبر 2017، منحت اللجنة المالية خصماً ضريبياً للمنظمات غير الحكومية الـ(NGO) في المستوطنات الاستعمارية مثل، "الراعي العبري" في "كفار أدوميم" والتي أحد

أهدافها "التعليم والتشجيع على الاستيطان" حيث يصل الخصم السنوي مبلغ **1,786,713 شيقل**، مدرسة "عتيريت كوهانيم" الدينية الداخلية في القدس الشرقية المحتلة بمبلغ سنوي قدره 1,243,660 شيقل، و"صندوق إرث جبل الهيكل" والمعبد في القدس الشرقية المحتلة.

- في الخامس والعشرين من كانون أول، صادقت اللجنة المالية على حوالات مالية تضمنت: 45.5 مليون شيكل "لتعزيز موازنة "مصاريف الطوارئ المدنية" والتي تشمل في بنودها "تعزيز مركبات نقل الطلبة والمواصلات العامة في يهودا والسامرة"

ت: القوانين، ومشاريع القوانين المعتمدة والمقترحة في العام 2017

في العام 2017 أقرت الحكومة الإسرائيلية والجهات التشريعية ما مجموعه 3 قوانين و18 مشروع قانون تهدف إلى تعزيز وتوطيد المشروع الاستعماري في دولة فلسطين المحتلة، والقوانين التي تمت المصادقة النهائية عليها من الكنيست هي:

- **قانون "تسوية البناء الاستيطاني في يهودا والسامرة"**

هذا القانون يحدد النطام الذي يمكن بواسطته شرعنة وبأثر رجعي المباني والبنى التحتية التي أقيمت لصالح المستعمرين اليهود على الأراضي الفلسطينية الخاصة، ومصادرتها من مالكيها الفلسطينيين. كذلك فإنه يجمد أوامر الهدم الصادرة بحق المباني الاستيطانية القائمة على الأراضي الفلسطينية الخاصة. (للمزيد حول هذا القانون انظر نهاية التقرير).

- **قانون "تمديد صلاحية لوائح الطوارئ (يهودا والسامرة – السلطة القضائية في الجرائم والمساعدة القانونية):**

مقترح من الحكومة، تم إقرار مشروع القانون كقانون في 26 يونيو2017. وتشمل اللوائح الممنوحة منح الولاية القضائية للمحاكم الإسرائيلية على الإسرائيليين والفلسطينيين في الأراضي المحتلة. ومن المقرر أن ينتهي التعديل رقم 1 من لوائح الطوارئ (يهودا والسامرة) - السلطة القضائية في الجرائم والمساعدة القانونية) لعام 2007 يوم الجمعة 30 يونيو2017. وتمتد صلاحية القانون حتى يوم الأحد، يونيو2022.

- **قانون "مركز تراث حرب الايام الستة. تحرير وتوحيد القدس، جبعات هتحموشت"**

وهو قانون يهدف إلى توسيع وإدارة المتحف الاستعماري الموجود في القدس المحتلة.

أما بخصوص مشاريع القوانين فقد تم في النصف الأول من عام 2017 اقتراح 8 مشاريع هي:

- مشروع قانون "تنفيذ خطة فك الارتباط (تعديل - إلغاء حظر الدخول إلى السامرة الشمالية)" 2017
- مشروع قانون "القانون الأساسي المقترح: الاستفتاء (تعديل - إدراج يهودا والسامرة) 2017
- مشروع قانون "المستوطنات الإسرائيلية" (ضم المنطقة ج) 2017

- مشروع قانون "سلطة تطوير النقب" (تعديل – المستوطنات في منطقة يهودا) 2017[12]
- مشروع قانون "غوش عتصيون" 2017
- مشروع قانون "تجمع آرئيل " 2017
- مشروع قانون "وادي الأردن" 2017
- مشروع قانون "القدس وبناتها" 2017
- مشروع قانون "القدس الكبرى" 2017

(للاطلاع على ملخصات مشاريع القوانين هذه يمكن الرجوع إلى التقرير النصفي لعام 2017 الصادر عن هيئة مقاومة الجدار والاستيطان).

وبالنسبة لمشاريع القوانين التي تم اعتمادها للنقاش أمام الجهات التشريعية في الكنيست في النصف الثاني من عام 2017 فتشمل:

- **مشروع قانون منسقي الأمن العسكري** 2017**:**

مقترح من قبل أفراهام ديشتر، حاييم يلين، إيال بن روفن، تالي بلوسكوف، مخلوف ميكي زوهار، أمير أوحنا، أفراهام ناغوسا، نوريت كورين، مردخاي يوجيف، مناحيم اليعازر موزس، أكرم حسون، يواف كيش، يواف بن تزور، إيتان كابيل، إيتزيك شمولي، أوديد فورين وشارن حكيل والمشروع موجود حالياً على طاولة الكنيست للمناقشة الأولية في 10 يوليو2017.
رواتب منسقي الأمن في المستوطنات الاستعمارية يتم دفعها من وزارة الدفاع الإسرائيلية ولكن من خلال المجالس الاستعمارية الإقليمية، وهؤلاء المنسقون هم مدنيون مخولون بأمر عسكري عام 1971 بتوقيف واستخدام القوة ضد الفلسطينيين في "مناطق الحراسة" التي تتجاوز الحدود البلدية للمستوطنات الاستعمارية وتشمل أراضي فلسطينية خاصة. ويقترح مشروع القانون تنظيم أدوارهم في المستوطنات الاستعمارية.

- **مشروع قانون تقديم المساعدة للمزارعين في مناطق بدون بدائل** 2017**:**

مقترح من "اسحق فاكنين" و"موشى جفني" ووضع على طاولة الكنيست للمناقشة التمهيدية فى السابع عشر من يوليو2017. ويقترح مشروع القانون منح تعويضات مالية للمزارعين فى المناطق التى لا يوجد فيها مصدر بديل للمياه، ويقترح مشروع القانون منح تعويضات مالية للمزراعين "الإسرائيليين" في المناطق التي لا يوجد بها مصدر بديل للمياه، ويوضح مشروع القانون الصعوبات التي يواجهها المرزارعون في الجليل و"مناطق الصراع". الخريطة الواردة في مشروع القانون تشمل الضفة الغربية باستثناء وادي الأردن وتعتبر جزء من "المنطقة الجبلية" المؤهلة للحصول على هذه المنحة.

خارطة (1): تبين المناطق التي يشملها مشروع قانون منح تعويضات مالية للمزارعين في الضفة الغربية باستثناء وادي الأردن

[12] - تم اغفال هذا المشروع في التقرير النصفي. مشروع قانون سلطة تطوير النقب (تعديل – المستوطنات في منطقة يهودا) 2017تم اقتراحه من بتسئيل سموتريش، إسرائيل ايخلر، ميخائيل ميخائيلي، يوأف بن تسور، ميراف بن آري، شولي معلم – رفائيلي، مردخاي يوغيف، مناحيم اليعازر موزس، يعقوب مرغي، نيسان سلومانسكي، مخلوف ميكي زوهر، دافيد بيتان، روئي فولكمان،شارين هيسكل، امير اوحنا، نافا بوكير، عنات باركو، نوريت باركو، نوريت كورين، اوري ماكليف واسحاق فكنن في تاريخ 2017/3/14. حيث شمل المشروع إضافة ما بعد "تعريف النقب" في قانون سلطة تطوير النقب لسنة 1991 وبالتحديد بعدالكلمات "مناطق الدولة" جملة: بما تشمل المنطقة كما نم تعريفها في قانون "تمديد صلاحية لوائح الطوارئ (يهودا والسامرة – السلطة القضائية في الجرائم والمساعدة القانونية) 2007. وهذا يعني أن المشروع المقترح يتعامل مع الاراضي الفلسطينية المحتلة كجزء من دولة إسرائيل

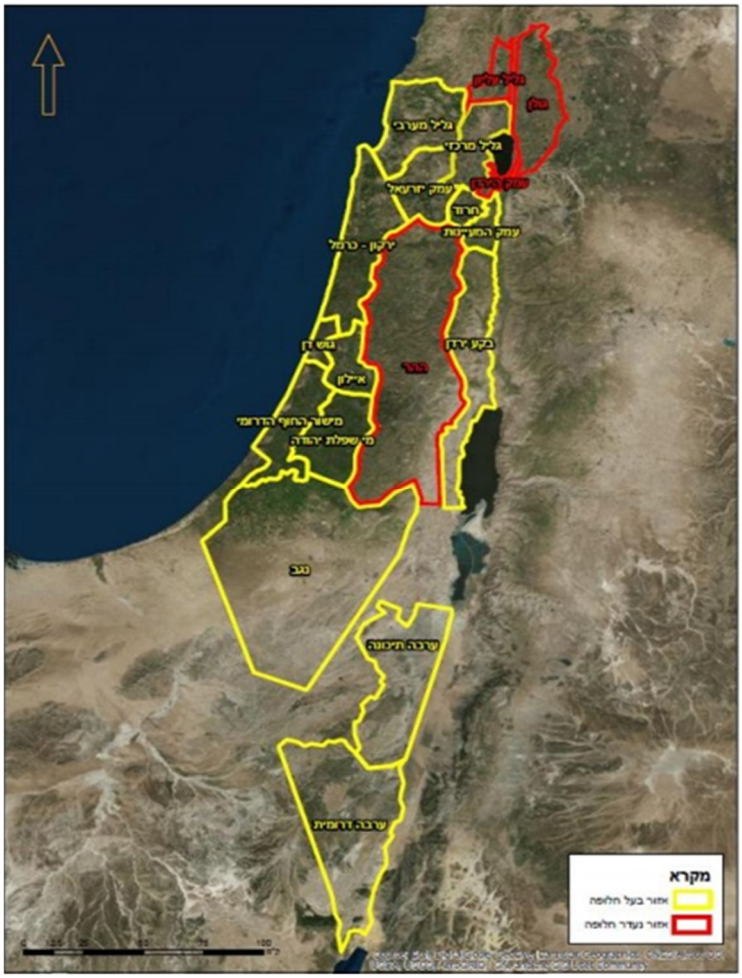

- **مشروع قانون استصلاح الأراضي في البحر الميت – 2017:**

مقترح من حاييم ياالين، يهودا غليك، بيزاليل سموتريتش، أوديد فورر، يواف كيش، نشمان شاي، مئير كوهين، إيتان كابيل، يويل هاسون، ميراف ميكايلي، ميكي روزنتال، يايل كوهين-باران، أمير أوحنا، ياكوف بيري، إيتزيك شمولي ووضع على طاولة الكنيست للمناقشة الأولية في 17 من يوليو. ويهدف مشروع القانون إلى الإعلان عن أن الأراضي التي انحسرت عنها مياه البحر الميت الواقعة والتي تقع في الأراضي المحتلة عام 1967، هي أراضي دولة لغرض تطويرها ديموغرافياً وسياحياً.

- **تعديل مقترح للقانون الأساسي: القدس، عاصمة إسرائيل (استفتاء شعبي)**

مقترح من ميكي ليفي، يائير لابيد، يائيل جيرمن، مئير كوهن، ياكوف بيري، عوفر شيله، حاييم ياالين، كارين هرار، جويل رازفوزوف، أليزا لافي، ألازار ستيرن ووضع على طاولة الكنيست للمناقشة التمهيدية في السادس والعشرين من يوليو. وينص مشروع القانون على أن أي اتفاق ينطوي على تسليم أي جزء من القدس، أوأي انسحاب أحادي الجانب من تلك المنطقة فإنه يجب المصادقة عليها بأغلبية61 عضوكنيست على الأقل، وكذلك يجب أن يتم الموافقة عليها في استفتاء شعبي.. إلا إذا تمت المصادقة عليها في الكنيست بأغلبة 80 عضو.

- **مشروع قانون الدخول إلى إسرائيل (تعديل ـ طلب لسكان القدس الشرقية وحرية تصرف وزير الداخلية) – 2017**

مقترح من "أمير أوحانا" و"شولي معلم" – رفائيلي" و"ديفيد بيتان" و"ياكوف مارجي" و"تالي بلوسكوف" و"شارين هاسكل" و"أودد فورر" و"روي فولكمان" ووضع على طاولة الكنيست

للمناقشة التمهيدية في 13 نوفمبر 2017. والغرض المعلن من مشروع القانون الرد على قرار المحكمة العليا رقم(06/7803): (أبوعرفة وآخرون ضد وزير الداخلية وآخرين). الذي أبطل قرار وزير الداخلية بإلغاء تصريح الإقامة الدائمة من عضومنتخب في المجلس التشريعي الفلسطيني. مشروع القانون - قانون الدخول إلى إسرائيل سيمنح وزير الداخلية صلاحية تجريد فلسطينيي القدس الشرقية المحتلة (وكذلك سكان هضبة الجولان) من إقامتهم.

- **مشروع قانون لإنقاذ القدس كعاصمة يهودية وديمقراطية** - 2017

مقترح من رئيس أحزاب المعارضة في المعسكر الصهيوني "يوئيل حسون"، ولكن تمت إزالته من جدول أعمال الكنيست في 15 نوفمبر 2017. والغرض المعلن من مشروع القانون هو ضمان "خلاص القدس عاصمة لدولة إسرائيل اليهودية والديمقراطية" عن طريق إزالة القرى الفلسطينية الملحقة بدولة إسرائيل من ولاية دولة إسرائيل وبلدية القدس؛ مع الحفاظ على سيادة إسرائيل الكاملة على القدس التاريخية، بما في ذلك المناطق المقدسة لليهودية، فضلا عن ضمان الترتيبات الأمنية المناسبة ".

ويعرف مشروع القانون "القرى الفلسطينية" بأنها "مناطق يسكنها فلسطينيون ملحقون بدولة إسرائيل في عام 1967، ومشمولون ضمن ولاية بلدية القدس، على الرغم من أنها لم تكن قط جزءا من القدس التاريخية"، ويعرف "القدس التاريخية" "بالمنطقة الجغرافية التي تضم البلدة القديمة والمناطق اليهودية المقدسة لليهودية، بما في ذلك "الحوض المقدس"، جبل المكبر، جبل الزيتون، سلوان، وغيرها من المناطق التي تحددها حكومة إسرائيل ".

- **مشروع قانون تعديل قانون البلديات (عدالة التوزيع لدى جميع السلطات المدرجة في الميزانية في دولة إسرائيل)** - 2017

مقترح من مايكل مالكيلي، يواف كيش، روي فولكمان، بيزاليل سموتريتش، ياكوف آشر، شولي معلم – رفائلي، وقد اجتاز المقترح التصويت في في لجنة التشريع في الخامس عشر من نوفمبر استعدادا للقراءة الأولى في الكنيست. والهدف المعلن من مشروع القانون هو أن يهدف مشروع القانون هذا إلى تمكين وزير الداخلية من إعلان "توزيع الدخل من الضرائب البلدية العامة أوواحد أوأكثر من المدفوعات الإلزامية، ما بين السلطات المجاورة أوعلى الحدود الواقعة خارج الخط الأخضر ".

- **تعديل مقترح على القانون الأساسي: القدس عاصمة إسرائيل (الأحكام المتعلقة بمنطقة القدس والأغلبية المطلوبة للتغيير)** 2017

المقترح من شولي معلم رفائيلي، روي بولكمان، يواف بن زور، مناحم اليعازر موزس، روبرت إيلاتوف، بيزاليل ماكلوف ميكي زوهار، ميراف بن أري، ياكوف مارجي، مايكل مالكيلي، ييغال غيتا عساف هازان، يهودا غليك، أمير أوهانا، أكرم حسون، أفراهام نيغوسا، يفات شاشا بيتون، نافا بوكر، تالي بلوسكوف، نوريت كورين وقد عرض للمناقشة في اجتماع يوم 5 ديسمبر استعدادا للقائتين الثانية والثالثة.

ويهدف مشروع القانون إلى "خلق صعوبات أمام تخويل أية صلاحيات تتعلق بالقدس إلى عناصر أجنبية " حيث يتطلب موافقة 80 من اعضاء الكنيست ال 120 لإدخال أية تغييرات على قانون "القدس عاصمة إسرائيل " بدلا من الاغلبية المتبعة للتصويت بشكل فعال على ضم إسرائيل للقدس الشرقية المحتلة. كما سيسمح مشروع القانون بإعادة رسم خطوط بلدية القدس، مع المحافظة على بقاء الأحياء المستبعدة من المدينة تحت السيادة الإسرائيلية.

والتي من المتوقع أن تشمل تلك الأحياء الفلسطينية، التي فصلها جدار الفصل العنصري الإسرائيلي غير القانوني عن بقية أجزاء المدينة، مثل كفر عقب ومخيم عناتا للاجئين.
وقالت "شولي معلم –رفائيلي" من حزب البيت اليهودي: "لم أقدم هذا القانون لأي شخص يطمح إلى إقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس، فالهدف الأول هو تعزيز الأبدية المطلقة للقدس كعاصمة للدولة العبرية في جميع أنحاء أرض إسرائيل وهو ما سيتم بمساعدة الله، والهدف الثاني هو توضيح أن أي جزء من القدس لن يمنح أي وقت إلى أي كيان أجنبي، حتى لا سمح الله، إذا وجدت هناك حكومة ستعود إلى فكرة تقسيم القدس ".

- **مشروع قانون مجلس التعليم العالي (تعديل - المؤسسات الإسرائيلية في المنطقة)، -** 2017

المقترح من "شولي معلم" و"يعقوب مارجي" وتم تقديمه للمناقشة في 13 ديسمبر 2017، يقترح مشروع القانون إلغاء" مجلس التعليم العالي في يهودا والسامرة "وتطبيق القانون الإسرائيلي على المؤسسات الأكاديمية الاستعمارية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.2017

جدول (2): القوانين ومشاريع القوانين التي تم اقرارها خلال العام 2017

الرقم	الوضع القانوني	التاريخ	اسم مشروع القانون
1	تم اقرار القانون	2017/02/13	قانون تسوية المباني الاستيطانية
2	على طاولة الكنيست للمناقشة	2017/2/27	استفتاء القانون الاساسي (تعديل – ادراج يهودا والسامرا)
3	على طاولة الكنيست للمناقشة	2017/02/27	مشروع قانون المستوطنات الإسرائيلية / " ضم المنطقة ج"
4	في مرحلة النقاش الاولي من كامل اعضاء الكنيست	2017/3/14	تعديل قانون سلطة تطوير النقب
5	على طاولة الكنيست للمناقشة	2017/3/20	مشروع قانون غوش عتصيون
6	على طاولة الكنيست للمناقشة	2017/3/20	مشروع قانون كتلة ارئيل
7	على طاولة الكنيست للمناقشة	2017/3/20	مشروع قانون نهر الاردن
8	على طاولة الكنيست للمناقشة	22/03/2017	مشروع قانون القدس وبناتها
9	على طاولة الكنيست للمناقشة	22/03/2017	مشروع قانون القدس العظمى
10	تم اقرار القانون	22/05/2017	قانون مركز تراث حرب الأيام الستة،
11	تم اقرار القانون	26/06/2017	قانون "تمديد صلاحية لوائح الطوارئ
12	على طاولة الكنيست للمناقشة	10/07/2017	مشروع قانون منسقي الأمن العسكري
13	على طاولة الكنيست للمناقشة	17/07/2017	مشروع قانون مساعدة المزارعين في المناطق التي لا توجد فيها بدائل
14	على طاولة الكنيست للمناقشة	17/07/2017	مشروع استصلاح اراضي البحر الميت
15	على طاولة الكنيست للمناقشة	26/07/2017	التعديل المقترح للقانون الأساسي: القدس عاصمة إسرائيل (الاستفتاء)
16	امام لجنة التشريع	22/10/2017	تنفيذ خطة فك الارتباط (تعديل - إلغاء حظر الدخول)
17	على طاولة الكنيست للمناقشة	13/11/2017	مشروع الدخول إلى إسرائيل تعديل
18	القراءة الأولية في لجنة التشريع	15/11/2017	مشروع قانون تعديل قانون البلديات /عدالة التوزيع في جميع السلطات
19	تم رفضه (تم ادراجه هنا للتوضيح بانها هذا الاقتراح جرى تقديمه من المعارضة)	15/11/2017	مشروع قانون إنقاذ القدس كمدينة يهودية وديمقراطية وعاصمة الدولة،
20	مناقشة في الجلسة الكاملة في انتظار	5/12/2017	التعديل المقترح للقانون الأساسي:

	المناقشة		القدس عاصمة لإسرائيل
21	مناقشة في الجلسة الكاملة في انتظار المناقشة	13/12/2017	مشروع قانون مجلس التعليم العالي/ تعديل

ث: تقديم الامتيازات والمنح لسكان المستوطنات الاستعمارية

كجزءٍ من السياسة الحكومية الإسرائيلية لتشجيع انتقال المزيد من سكان دولة الاحتلال للسكن في المستعمرات الإسرائيلية القائمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، يجري تقديم الحوافز التي تأخذ شكل المنح والتسهيلات والإعفاءات، وغير ذلك من المزايا التي تطال مجمل النواحي الحياتية- بدءاً من توفير المساكن بأسعار لا تقارن مع تلك التي في داخل إسرائيل، وحتى توفير الأراضي الزراعية بأجور رمزية[13]، مروراً بأسعار مواصلات عامة متدنية جداً. وقد شكلت هذه الحوافز نوعاً من شبكة أمان اقتصادي واجتماعي جاذبة، خصوصاً للإسرائيل يين الذين يعيشون في هوامش المجتمع الإسرائيلي.[14]

التقرير الصادر عن مركز الأبحاث الإسرائيلي "ماكرو للاقتصاد السياسي" في ديسمبر 2016 بعنوان: "رصد المستوطنات – تقرير خاص: المستوطنات في يهودا والسامر في موازنة 2018 – 2017"،

[13] هناك عقود تأجير لمساحات من الأراضي منحت للمستوطنين الاستعماريين بأجرة سنوية قيمتها شيكل واحد.

[14] www.maero.org.il/images/upload/items/27884861045856.pdf

كشف عن جانب من الامتيازات التي تغدقها الحكومة الإسرائيلية على مستعمراتها في الضفة الغربية كجزء من الحوافز الهادفة إلى انتقال المزيد من سكان دولة الاحتلال للسكن في هذه المستعمرات. ففي مجالي المنح التي تقدمها الحكومة لمجالس المستوطنات والإعفاءات الضريبية.

يشير التقرير إلى أنه وفقا لبيانات مركز الإحصاء الإسرائيلي بشأن موازنات المجالس المحلية، فإن الفجوة بين المجالس المحلية الخاصة بالمستعمرات وبين نظيراتها في إسرائيل ازدادت من 900 شيكل للفرد في عام 2014 إلى أكثر من 1100 شيكل في الأعوام التالية بما فيها 2017 و2018. كما ويكشف التقرير المذكور أنه حين جرى إقرار موازنة 2015 – 2016 لم تكن أي من المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية ضمن قائمة التجمعات المعفية من ضريبة الدخل، ولكن قرار الحكومة رقم 1340 لسنة 2014 الذي عدل معايير اختيار التجمعات، أسس لإدخال مستعمرات غور الأردن ومنطقة البحر الميت وجبل الخليل – بما في ذلك مستعمرة كريات أربع والمستعمرين في مدينة الخليل – إلى هذه القائمة. وقد قدّر التقرير الأثر المالي المترتب على هذه الإعفاءات بمبلغ 42 مليون شيكل.

هذان المساران، يعطيان فقط صورة جزئية لا تعكس مجمل الحوافز الممنوحة للمستعمرات والساكنين فيها، وخصوصاً المبالغ والتسهيلات وحتى الاستثمارات غير المباشرة، كالامتيازات في موضوع البناء، بحكم تصنيف غالبية المستعمرات ضمن قائمة التجمعات التي تتمتع بـ (أفضلية وطنية) أو مناطق تطوير (أ). ولعل من المفيد الإشارة هنا إلى البحث الذي أجرته OECD لمعرفة كيفية احتساب وضع المستعمرات في الاقتصاد الإسرائيلي والذي بيّن أنّ نسبة المستوطنين العاملين في المؤسسات الحكومية الإسرائيلية، تصل إلى ضعفي نسبتها لدى الإسرائيليين[15].

في السياق ذاته، فإن الوثيقة التي قدمتها الحكومة الإسرائيلية للإدارة الأمريكية بناءً على طلب الأخيرة بشأن الاستثمارات الحكومية الإسرائيلية في مستعمراتها في الضفة الغربية كشفت أن هذه الاستثمارات بلغت 826 مليون شيكل في العام 2016[16]، كان من بينها 325.5 مليون شيكل قدمت للمجالس المحلية للمستعمرات.

وحسب موقع Globes الإلكتروني، فإن الأرقام التي قدمت للأمريكيين من الإسرائيليين مساهمة الحكومة الإسرائيلية في الدعم المباشر للمستعمرات عام 2015 بلغت 990.4 مليون شيكل[17]. ونؤكد ثانية بأن هذه الأرقام لا تعطي صورةً شاملة عن حجم التسهيلات والدعم المقدم للمستعمرات خاصة وأن الحكومة الإسرائيلية، ومن منطلق عدم إثارة الشارع الإسرائيلي، لإخفاء أوجه صرف أموال الدعم الأمريكي تلجأ إلى تمويه دعمها للمستعمرات عبر وسائل الدعم غير المباشر المتعددة.

وتكشف وثائق وزارة الداخلية الإسرائيلية بأن منحة "التوازن"[18] المقدمة من وزارة الداخلية الإسرائيلية في العام 2017 إلى 23 سلطة محلية وإقليمية في المستوطنات الاستعمارية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 بلغت 398.896 مليون شيكل موزعة كالتالي:

جدول (3): المستعمرات التي شملتها منحة التوازن المقدمة من الداخلية الإسرائيلية 2017

الرقم	المستعمرة	المبلغ بالمليون	الرقم	المستعمرة	المبلغ بالمليون

[15] www.globes.co.il/news/article.aspx?did=1001169731

[16] www1.biv.ac.il/file/17_6_%201-%2060-כלכל%20

[17] Globes مصدر سبق ذكره

[18] - هي منحة مخصصة للسلطات المحلية بهدف جسر الهوة بين مدخولاتها ومصروفاتها.

.1	اورانيت	**5.310**	.13	م.أ هار حبرون	**20.834**
.2	الفيه منشه	**4.344**	.14	ميجلوت	**2.790**
.3	الكناه	**6.087**	.15	موديعين عيليت	**45.669**
.4	إفرات	**11.795**	.16	م.أ متيه بنيامين	**50.527**
.5	ارائيل	**15.807**	.17	معاليه ادوميم	**28.694**
.6	بيت ايل	**12.901**	.18	معاليه افرايم	**3.621**
.7	بيت أريه	**7.324**	.19	عمانوئيل	**9.784**
.8	بيتار عيليت	**41.399**	.20	كدوميم	**9.616**
.9	م. أ غور الاردن	**15.739**	.21	كريات أربع	**15.593**
.10	جفعات زئيف	**17.561**	.22	كرني شومرون	**11.843**
.11	م.أ غوش عتصيون	**11.747**	.23	م.أ شومرون	**49.426**
.12	هار أدار	**0.485**			
المجموع:398.896 مليون شيكل					

ويظل قرار الحكومة الإسرائيلية الثالثة والثلاثين برئاسة "نتنياهو" الصادر بتاريخ 4.8.2013 تحت رقم 667 هو الموجه للمؤسسات الرسمية الإسرائيلية بشأن وجوب منح الامتيازات للتجمعات المصنفة كمناطق ذات أولوية وطنية والتي تضم المستوطنات الاستعمارية، بحكم سريان مفعوله حت نهاية 2017. وهو ما أكد عليه قرار الحكومة الحالية رقم 3182 الصادر بتاريخ 24.11.2017.

قرار الحكومة رقم 667 المذكور، صنف عملياً كافة المستوطنات الاستعمارية في الضفة الغربية باعتبارها مناطق ذات أفضلية وطنية – دون تسميتها – وذلك عبر اعتماد المعايير التالية في تصنيف المناطق ذات الافضلية الوطنية:

أ) كافة "البلدات" التي تبعد حتى 7 كم عن الحدود .

ب) المجلس الإقليمي الذي تقع نصف المستعمرات التابعة له بالقرب من الحدود (حتى 7 كم)

ت) كافة المستوطنات الاستعمارية في الضفة الغربية التي يصنف الجيش مستوى التهديد فيها بين 3-5.

ث) كافة المستعمرات الجديدة سواء التي لم يمض على إنشائها 10 سنوات، أوتلك التي لم يمض على إسكان أول عشرة عائلات فيها مدة 5 سنوات.

والمثير في هذا القرار أنه الزم كافة الوزارات بتقديم كل منها الامتيازات الخاصة في مجال عملها للقاطنين أو من سيقطنون في هذه المناطق، وحدد أهدافه بالتالي:

في مجال التعليم: رفع مستوى التحصيل الأكاديمي للطلاب في هذه المناطق.

في مجال الإسكان والتطوير الحضري: تمكين القاعدة الاقتصادية الاجتماعية وتسهيل تطوير هذه المناطق.

في مجال التشغيل: رفع القدرات الإنتاجية وتطوير رأسمال بشري وتوفير أماكن عمل ثابتة وزيادة نسبة المشاركة في قوى العمل وتقليص البطالة.

البنى التحتية: من أجل جذب المزيد من السكان إلى هذه المناطق يتوجب توفير بنى تحتية متطورة تعمل على تحسين المواصلات والاتصالات الحيوية لتقصير المسافات بينها وبين المركز – تل ابيب، وكذلك تحسين بنية المياه والصرف الصحي والمنشآت الهندسية الأخرى.

الزراعة وتطوير الريف: تقوية الأساس الاقتصادي، التشغيلي والاجتماعي في هذه المناطق.

الثقافة والرياضة: تعزيز البنى التحتية للثقافة والرياضة وتوسيع النشاطات الثقافية والرياضية.

وكما يتضح من نص القرار فإنه لم يتوقف عند تحديد الهدف المطلوب من كل وزارة، بل ألزم كل وزير بتقديم تقرير لرئيس الحكومة (نتنياهو) كل ثلاثة أشهر عما أنجزه في مجال عمله. ونشير هنا على سبيل المثال فقط، إلى أن قرار الحكومة رقم 1340 الصادر في شباط 2014 والخاص بتحديد الشروط في البلدات الإسرائيلية – شملت كافة المستوطنات الاستعمارية في الضفة الغربية تقريبا - التي يتمتع قاطنيها بمزايا الإعفاء من ضريبة الدخل، ونسبة ذلك الإعفاء، بقي معمولا به طوال العام 2017.

الإعفاءات والتسهيلات والمنح المقدمة للمستعمرات لم تقتصر على وزارة دون أخرى، بل شمل مجمل الوزارات والمؤسسات الحكومية وشبه الحكومية الإسرائيلية، حتى لو تم ذلك عبر شمل المستعمرات في قوائم تضم تجمعات داخل دولة إسرائيل، ذلك أن التوجيهات الحكومية الرامية إلى تكريس الوجود الاستيطاني الاستعماري الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 واعتبارها جزءا من إسرائيل كان هو العنصر المقرر من الناحية العملية.

ج: جديد في وقائع الجريمة المستمرة
شرعنه الانتهاكات الإسرائيلية العنصرية

لم يكتف البرلمان الإسرائيلي هذا العام، بمد ولايته على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 – في انتهاك سافر لقواعد القانون الدولي الإنساني – بل إنه فعل ذلك للمصادقة على قانون عنصري استعماري يسمح للمستوطنين الاستعماريين الإسرائيليين بمواصلة السيطرة على مئات آلاف الدونمات "الخاصة"[19] في الأراضي الفلسطينية، التي قاموا بالاستيلاء عليها بالقوة، لإنشاء المساكن أو المزارع أو المصانع أو منشآت الخدمات، وشق الطرق وخطوط البنى التحتية [20]

هذا القانون مثلا، ووفقا لمعطيات سلطات الاحتلال في مجال الإسكان وحده، فانه سيضفي الشرعية على ما يزيد عن 3,450 مبنى استيطاني أقامها المستعمرون بدون ترخيص من السلطات المختصة. ولم يعد

19 - مصطلح "الاراضي الخاصة" يقصد به تلك المساحات من الاراضي التي تقر سلطات الاحتلال الإسرائيلي أنها اراضي خاصة سواء لكون قطع الأراضي فيها مسجلة في قيود التسوية الاردنيةأولان الجزء الاكبر من كل قطعة مزروع بالأشجار منذ سنوات طويلة. أما غير ذلك من الأراضي فلا تخضع لتصنيف الأراضي الخاصة، ولا يعتد بتسجيلها في قيود المالية باسم مالكيها. وقد صادرت قوة الاحتلال منذ مطلع ثمانينات القرن الماضي وحتى اليوم ما يزيد عن خمس مساحة الضفة الغربية من الاراضي المسجلة باسماء مالكين فلسطينيين بدعوى عدم انطباق المعيارين اللذين وضعتهما على تلك الاراضي.

20- المقصود هنا "قانون تسوية وضع المنشات الاستيطانية في الضفة الغربية" الذي تمت المصادقة النهائية عليه من الكنيست الإسرائيلي بتاريخ 6 شباط 2017

من المستبعد في ظل توليفة الكنيست الإسرائيلي الحالي، وفي ظل حمى التنافس في حلبة مشاريع القوانين العنصرية أن تجري المصادقة على العديد من مشاريع القوانين المطروحة على طاولة الحكومة الإسرائيلية أو أمام لجنة التشريع في الكنيست[21].

أما محكمة العدل العليا الإسرائيلية، التي تواصل انتهاكاتها الجسيمه للقوانين والقرارات الدولية عبر سحب ولايتها على الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتشريع بناء المستعمرات، واستكمال تشييد مقاطع الجدار، وهدم المباني والمنشآت الفلسطينية، وضم القدس والاستيلاء على المقدرات الطبيعية... فقد تجاوزت في نهاية هذا العام موقفها التقليدي بشأن الوضع القانوني للمستعمرين الإسرائيليين في الأراضي الفلسطينية المحتلة - الذي يوجب على القائد العسكري الإسرائيلي المناط به حفظ الأمن في الأراضي المحتلة، الحفاظ على أمن جميع الأشخاص المتواجدين فيها سواء كانوا من السكان المحميين أو من المستعمرين إلى أن يبت بأمرهم سياسياً مع الحل النهائي بين الفلسطينيين وإسرائيل [22] - اعتبرت في قرارها الجديد أن المستعمرين الإسرائيليين جزء من السكان المحليين في الأراضي الفلسطينية، وأن من حق سلطات الاحتلال مصادرة أراض فلسطينية خاصة للمصلحة العامة للمستعمرين الإسرائيليين[23].

وعلى الرغم من أن المنتج التشريعي الجديد للكنيست الإسرائيلي ينطلق من ذات الأرضية العنصرية - القائمة على تفضيل مصلحة المستعمر الإسرائيلي على حساب حقوق الفلسطيني المحمي قانونا – التي انطلقت منها السابقة القضائية الأخيرة التي قضت بها محكمة العدل العليا الإسرائيلية، إلا أن موقف المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية "أفيخاي مندلبليت" وللوهلة الأولى بدا في غاية الغرابة.

"مندلبليت" هذا، وفي الوقت الذي كان يعبر عن رفضه الشديد لسن قانون "تسوية وضع المنشآت الاستيطانية في الضفة الغربية"، ويجاهر بامتناعه عن تمثيل الحكومة في الدفاع عن القانون أمام محكمة العدل العليا الإسرائيلية، بل وحتى يوجه رسالة - في منتصف أكتوبر من هذا العام إلى تلك المحكمة يلتمس فيها إبطال ذلك القانون غير الدستوري لتفضيله اليهود على الفلسطينيين!! كان يجهد نفسه في البحث عن وسائل أخرى تفضي إلى شرعنة ذات الانتهاكات التي يشرعنها القانون المذكور، ولكن – كما يقول - بدون الكثير من الجلبة وجلب الانتباه الدولي، خصوصا المحكمة الجنائية الدولية، الذي قد يثيرهما ذلك القانون.

أحد وسائل "مندليليت" المقترحة يتمثل باللجوء إلى الأمر العسكري رقم (59) "أمر بشأن الأملاك الحكومية24" الصادر بتاريخ 1967/7/31، وبالتحديد البند الخامس منه الذي ينص على ما يلي: -

الصفقات التي تمت بحسن نية:

كل صفقة تمت بحسن نية بين المسؤول وبين شخص آخر تتعلق بملك اعتبره المسؤول حين عقد الصفقة من أملاك الحكومة، لا تلغي ويبقى معمولاً بها حتى ولوثبت أن الملك لم يكن في ذلك الحين من أملاك الحكومة".

---

21 - أنظر الفصل الاول من هذا التقرير: مشاريع القوانين.

22 - قرار محكمة العدل العليا الإسرائيلية في الالتماس رقم 7957/04 الصادر بتاريخ 15/9/2005 (مراعبه ضد رئيس الحكومه الإسرائيلي ه واخرين)

23 قرار محكمة العدل العليا الإسرائيلية في الالتماس رقم 17/794 (زياده واخرين ضد قائد قوات الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية)

24 - النص ذاته تضمنه البند رقم (10) في الأمر العسكري رقم (58) "أمر بشأن الأملاك الخصوصية المتروكة" الصادر في ذات التاريخ. والمقصود به أملاك الغائبيين.

بكلمات أخرى، فإن البديل الذي يقترحه"مندلبليت"، هو قيام سلطات الاحتلال بشرعنة استيلاء المستعمرين على أجزاء كبيرة من الأراضي التي يسيطرون عليها بالقوة عبر ادعائها بأنها فعلت ذلك بحسن نية!! وأنه استناداً إلى هذا البند فليس أمام المالك الأصلي الفلسطيني سوى المطالبة بالتعويض المالي وهو ما لا يفعله الفلسطينيون. وعمليا فإن الأخذ باقتراح مندلبليت هذا سوف يؤدي إلى شرعنة ثلث المنشآت الاستعمارية الإسرائيلية المقامة على الأراضي الفلسطينية الخاصة.

السابقة القضائية العنصرية، التي قضت بها محكمة العدل العليا الإسرائيلية، وفَرت للمستشار القانوني مخرجا آمنا كشف عن حقيقة انسجام مواقفه الاستعمارية العنصرية والمبدأ الاستعماري العنصري العام الذي يوجَه مجمل منظومة مؤسسات دولة الاحتلال التشريعية والقضائية والتنفيذية. لم ينتظر "مندلبليت" كي يجف توقيع قاضي محكمة العدل العليا حتى أصدر فتوى قانونية، أجاز فيها مصادرة اراض فلسطينية خاصة يمر بها الشارع الرئيسي المؤدي لمستعمرة "حورشا" شمال غرب رام الله، وأتبعها بأخرى سمح فيها للجيش الإسرائيلي بمصادرة 45 دونم من أراضي فلسطينية خاصة لصالح مستعمرة عوفرا.

هاتان السابقتان أسستا بعد أيام، لقيام مجلس التنظيم الأعلى في الإدارة المدنية بالمصادقة على مخطط لمحطة تكرير مياه المجاري القائمة على أراض خاصة تعود لمواطنين من قرية "عين يبرود". ولقيام وزير داخلية دولة الاحتلال "أريه درعي" بالإعلان عن موافقته على إقامة مدينة إسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، تضم أربع مستعمرات متباعدة والأراضي الواقعة فيما بينها25، وهو قرار حظي على مباركة فورية من رئيس الكنيست "يولي ادلشتاين" ونائبة وزير الخارجية "تسيفي حوتبولي" ووزير البيئة "زئيف الكين" ووزير العمل والرفاه الاجتماعي "كاتس" قبل أن يتبعهم وزير الاسكان "غالانت" الذي يرى: "ازدهار البناء في غربي السامرة حاجة أمنية إستراتيجية، وأن استمرار البناء في السامرة وحده من سيجلب الأمل الحقيقي لحل مشكلة الأسكان في وسط إسرائيل "26. إعلان وزير الداخلية هذا لا يشكل فقط مجرد تشريع – باعتباره مرجعية المجالس الإقليمية والمحلية الاستيطانية – بل هو أيضاً ذا بعد تنفيذي كونه يقرر بشأن أولويات صرف موازنة وزاراته.

التصعيد الإسرائيلي المتواصل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والمحمول على وهم أو واقع الحصانة الإسرائيلية أمام المؤسسات الدولية وإمكانية مساءلتها، دفعت بقيادة جيش الاحتلال إلى الإمعان في تغولها التشريعي في هذا العام، سواء من حيث إصدار التشريعات الجديدة، أو الاستناد إلى أوامر عسكرية سابقة لإصدار أوامر عسكرية ثانوية ذات أبعاد كارثية. وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى ثلاثة من الأوامر العسكرية على سبيل المثال فقط.

الأمر العسكري رقم 1789 "بشأن إدارة الخدمات المدنية (يهودا والسامرة) ا2017.

وهو الأمر الخاص بإنشاء نواة مجلس بلدي للمستوطنين الاستعماريين في مدينة الخليل، الصادر بتاريخ 2017/8/31. (انظر الفصل الخاص بالإجراءات في مدينة الخليل).

- **الإعلان عن مناطق محصورة (يهودا والسامرة) 2017[27]**

25 - المستعمرات الاربعة التي ستضمها المدينة الاستيطانية المقترحة هي "اورانيت"، "الكناه"، "عيتس افرايم" و"شعاري تكفا" وستتمدد على اراضي العديد من مواطني قرى محافظتي سلفيت وقلقيلية.

26 - www.inn.co.il/News/News.aspx/347977

27 - صدرت هذه الاعلانات استنادا إلى الأمر العسكري رقم 1539 بشأن البيوت غير المرخصة الصادر في عام 2003

جرى توزيع هذه الإعلانات في تجمعات "ام الجمال" و"عين الحلوة" في محافظة طوباس وتجمع "جبل البابا" شرقي مدينة القدس وكلها صادرة بتاريخ 2017/11/1. كل واحد من هذه الإعلانات تضمن خارطة وجب على كافة الفلسطينيين مغادرتها وإزالة مساكنهم منها خلال ثمانية أيام. الأمر العسكري الأصلي الصادر عام 2003 جاء لتمكين سلطات الاحتلال من مواجهة انفلات المجموعات الاستيطانية الإسرائيلية وإزالة المباني التي أقاموها على أراض فلسطينية خاصة في ذلك الوقت، لهذا تضمن النص الأصلي فقرة استثنت فيها سريان ذلك الأمر على الفلسطينيين، نظرا لأن التعديل الذي أجري على قانون التنظيم المحلي بالأمر العسكري رقم 418 يفي بالغرض المطلوب إسرائيليا.

المفاجأة حملها رد الجيش على الاعتراضات المقدمة من قبل التجمعات الثلاثة المستهدفة، حين كشف عن أنه جرى تعديل ذلك الأمر العسكري في العام 2015 تم فيه إلغاء الاستثناء الخاص بالفلسطينيين...

- **الأمر العسكري رقم 997**[28]

هذا الأمر العسكري جاء في البداية كمسألة إدارية خاصة بسلطات الاحتلال لتنظيم موضوع منح رخص العمل في المناطق التي وضعت يدها عليها (صادرتها) لأغراض عسكرية. وبالرجوع إلى تاريخ إصدار هذا الأمر في صيغته الأولى نرى أنه جاء لاحقا لقرار محكمة العدل العليا الإسرائيلية في قضية "مستعمرة ألون موريه" الذي قضى بعدم جواز إقامة المستوطنات على أراض يتم مصادرتها لأغراض عسكرية. وعليه فإن متن هذا الأمر كان يقصد به رخص العمل الخاصة بالنشاطات والمنشآت العسكرية داخل تلك المناطق.

الجديد هنا أن التعديلات التي أجريت على النص الأصلي والممارسات المستندة إلى تفسيرات منطوقها ناقضت حتى مضمون قرار محكمة العدل العليا الإسرائيلية، وقد ساعد في ذلك أن المسؤول المكلف من قبل القائد العسكري، والمناط به تنفيذ هذا الأمر، ووفقاً لمنطوق ذلك الأمر أن هذا المسؤول المكلف هذه الأيام ليس سوى رئيس مجلس التنظيم الأعلى الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة (نتاليا أوبربوخ). أما صلاحياتها المستمدة من الأمر 997 فتخولها إصدار رخص البناء والمصادقة على المخططات الهيكلية والتفصيلية أو رفضها، وكذلك شق وتعبيد الشوارع، إضافة إلى هدم كل ما يتم بناؤه بدون ترخيص منها ودونما الحاجة إلى أوامر من جهة اخرى. وكل من يفعل ذلك عكس أوامرها تكون عقوبته غرامة بـ 200,000 شيكل أو السجن سنتين أو كلا العقوبتين.

وهكذا شهدنا في الفترة الأخيرة تنظيم مخططات هيكلية وتفصيلية لتوسعة المستوطنات الاستعمارية القائمة أو إقامة أحياء ومستعمرات جديدة، كما هو الحال مع المخطط الجديد في مستعمرة "كوخاب هشاحر" والتوجيهات الجديدة لمخطط التنظيمي الخاص بمستعمرة "العازار" رقم 404/1/6 والصادر بتاريخ 2017/11/9.

28 - (امر بشأن منح تراخيص للعمل في المناطق التي وضع الجيش يده عليها لأغراض عسكرية (يهودا والسامرة) 1982). صدر هذا الأمر بتاريخ 1982/8/2 واجريت عليه عدة تعديلات كان اخرها في 2008/2/21

ح: التصريحات السياسية لأبرز القادة الإسرائيليين

فيما يلي مقتطفات من بعض التصريحات لعدد من قادة إسرائيل السياسيين، والتي تعكس جوهر مواقفهم وتوجهاتهم:

بنيامين نتنياهو، رئيس الوزراء الإسرائيلي: "قمنا بزيارة الكنيس في كاتسرين ورأينا جذور شعبنا في مرتفعات الجولان، ونراها أيضاً في يهودا والسامرة، وأنا لن أنسى ذلك أبداً، ولا حتى للحظة. أنا سعيد لرؤية العديد من الأصدقاء هنا رأس الحربة لحركة الاستيطان. لقد جعلتم هذه المناطق تزدهر وتتفتح. إن حرب الأيام الستة أعادتنا إلى الأرض التي اقتلعنا منها منذ أجيال عديدة، لكننا لم نتوقف أبدا من رؤيتها كقلبٍ لوطننا، وإنها ليست أرضا أجنبية أخذناها.

هذه هي أرضنا. وعندما رفع جيش الدفاع الإسرائيلي العلم في يهودا والسامرة، لم تكن في هذه الأراضي سيادة لأي بلد آخر. بين حرب الاستقلال وحرب الأيام الستة، كانت هناك محاولة لمحو كل أثر للمستوطنات اليهودية في يهودا والسامرة. ومن حقنا وامتيازنا أن نعود إلى مسقط رأسنا... في كتلة عتصيون التي دمرت، لقد عاد المجد القديم.

هناك زراعة مزدهرة في وادي الأردن تسير كما هو الحال في البحر الميت. منذ وقت ليس ببعيد، زرت مدينة ارائيل النابضة بالحياة مع جامعة في مركزها. وإلى جانب الرغبة في التوصل إلى اتفاق مع جيراننا الفلسطينيين، سنواصل المحافظة على مشروع الاستيطان وتعزيزه... ونحن نبني في جميع أنحاء الضفة الغربية ونبني في الداخل والخارج. داخل المستوطنات ومحاذاة حدودها. وهذا شيء يمنحنا الكثير[29]"

أفيغدور ليبرمان، وزير الدفاع الإسرائيلي: "منذ عام 2000 لم يكن هناك مثل هذا الطفرة في البناء في يهودا والسامرة... أما بالنسبة لي، فمن الواضح أن مستوطنات يهودا والسامرة، وهنا في منطقة أريحا، والبحر الميت، هي الجدار الدفاعي الحقيقي لدولة إسرائيل، وهذه هي الطريقة التي ينبغي أن يتم التعامل معها كجدار دفاعي لدولة إسرائيل.

[29] من خطبة خلال احتفالات الكنيست في الذكرى الخمسين لـ " إعادة تجديد الاستيطان الاستعماري في يهودا والسامرة":- نتنياهومخاطباً رؤساء حركة الاستيطان. نحتاج العمل سوياً لمنع كارثة. NRG, Sarit Avitan Cohen, 06/06/2017 http://www.nrg.co.il/online/1/ART2/880/999.html

كان للمستوطنات دوراً ريادياً في مجال الأمن، لم يتغير شيء منذ "البرج والسور"30، فحتى اليوم لا تزال المسألة أولا وقبل كل شيء عما هو على الأرض. ما يزعجني في الآونة الأخيرة هو أن هناك العديد من الاحتفالات والضوضاء والرنين، والتي تتداخل مع العمل... أنا سعيد لأنه على الرغم من كل شيء ما زلنا نقوم بالعمل.

ضمن منح الصلاحيات للجنة البلدية للمستوطنة اليهودية في الخليل وحتى البناء الذي لم يجر مثلة منذ عام 2000. حقا لم يكن هناك زخم بناء من هذا القبيل من قبل.

لقد وافقنا على تسويق وحدات سكنية وعلى تفعيل 3500 وحدة سكنية عبر إحالتها لعطاءات البناء. بالإضافة إلى حوالي 8000-500 ,7 وحدة سكنية أخرى في مراحل التخطيط المختلفة. نحن نخوض معركة في كل قضية. من إزالة ألغامكم إلى ذات الجدار في بيت إيل من أجل منع رشق الحجارة، إلى الإضاءة في تلال الخليل، إلى الموافقة على وعد حكومي ب 300 وحدة سكنية في بيت إيل وأشياء أخرى كثيرة...

وأنا واثق من أننا سنضيف المزيد من الوحدات السكنية في الدورات التخطيطية القادمة، ولكننا في الوقت نفسه نقوم بصياغة مفهوم أمني، وخطة أمنية لجميع يهودا والسامرة. نريد بناء الطرق والطرق الالتفافية وطرق حوارة والطرق الأخرى. وعلينا أن نبذل جهداً وأن نركز على هذا الجهد... "[31]

أيليت شاكيد، وزير العدل الإسرائيلي: "دولة إسرائيل هي دولة يهودية وديمقراطية، وهذه هي الطريقة التي ستبقى عليها، فلدى الجمهور اليهودي والسكان العرب نفس نسبة المواليد، لذلك ليس من شأن الفجوة الديموغرافية أن تزيد. لا نعتقد أن من الضروري ضم يهودا والسامرة بالكامل، ولا تظنوا أنه من الممكن أن نعيش معا في نفس الدولة... من الممكن ضم المنطقة (ج)، نصف مليون يهودي و 100,000 فلسطيني، دولة إسرائيل يمكن أن تحتويهم وتمنحهم الحقوق الكاملة. ويمكن إنشاء اتحاد كونفدرالي يضم المناطق (أ) و(ب) غزة والأردن... "[32]

نفتالي بينيت وزير التعليم الإسرائيلي: "نحن نعتقد، وليس سرا، أن الوقت قد حان لتطبيق السيادة على الأراضي الإسرائيلية في يهودا والسامرة. ويجب أن تبدأ. "[33]

جلعاد أردان، وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي: "مئات الآلاف من اليهود الذين يعيشون في المنطقة (ج) ليس لدينا نية، لا سمح الله، لاقتلاعهم، وليس هناك ما يدعوهم لمواصلة العيش في ظل نظام عسكري مع قوانين وتشريعات معقدة تختلف عن التشريع داخل الخط الأخضر...

نحن بحاجة إلى فرض وتنفيذ السيادة لأنها لنا، ولأنه لا يوجد سبب للتمييز ضد السكان اليهود الذين يعيشون هناك، ونحن بحاجة إلى أن نوضح للأمريكيين أنه لن يكون هناك انسحاب بأية حال من هذه الأماكن... وسوف يفهم الفلسطينيين أن الوقت لا يعمل ضدنا ولكن معنا. المزيد والمزيد من اليهود

30 مصطلح "البرج والسور" أحد الوسائل التي استخدمها المستوطنون الصهاينة في فلسطين الانتدابية خلال الثورة العربية 1936-1939 لإنشاء مستوطنات يهودية جديدة حيث كان الإنشاء مقيد قانونا من قبل السلطات الانتدابية، ولكن البريطانيين أعطوا عموما اتفاقهم الضمني على انشاء مستوطنات من خلال وسائل ما يعرف "البرج والسور"... كما ويستخدم هذا المصطلح للتدليل على الآلية التي اتبعها المستوطنون الاوائل للدفاع عن تجمعاتهم أمام هجمات المقاومين الفلسطينيين.

31 من بيان خلال زيارة إلى المجلس الإقليمي الاستعماري ميجيلوت، ليبرمان: المستوطنة في يهودا والسامرة هي الجدار الدفاعي لدولة إسرائيل، 20، نعوم أمير، 2017/09/17

32 من بيان للصحفيين الإسرائيليين في مؤتمر في إيلات أيليت شاكيد: انتخبت للتغيير أنا لست لجنة للزينة، أروتز شيفا، ايدوبن بورات 17/11/27 https://www.inn.co.il/News /News.aspx/360131

33 من بيان في شريط فيديونشرته قناة يوتيوب "نساءباللون الأخضر"، يدعوالوزراء لتأكيد سيادة إسرائيل، نشرت في فبراير 22، 2017 v=fLE42wUNUbo?https://www.youtube.com/watch

يصلون إلى يهودا والسامرة، حركة الاستيطان آخذة في الازدياد، والعمليات أصبحت لا رجعة فيها، كل من اعتقد ذات مره أنه يمكن اقتلاع المؤسسة الاستيطانية يفهم اليوم أنه لا يمكنه فعلها."[34]

أوري أرييل، وزير الزراعة الإسرائيلي: "لقد حان الوقت لفرض السيادة! هذه هي الحقيقة البسيطة "، وأضاف" بين البحر ونهر الأردن ستكون هناك دولة واحدة فقط. وقال ". يجب أن تسأل عن نهر الأردن؟ ربما تتسألون عما وراء نهر الاردن، سيأتي دوره أيضاً."[35]

جيلا جملئيل، وزير المساواة الاجتماعية: "الدولة الفلسطينية هي فكرة خطيرة لدولة إسرائيل. بين الأردن والبحر، من المستحيل والمستحيل إقامة دولة فلسطينية. بالنسبة لي، البديل الأكثر واقعية، والواقع الوحيد في ظل الظروف الراهنة، هو وجود الحكم الذاتي الفلسطيني في يهودا والسامرة. ولكن طالما يتضح أنه ليس هناك بديل سوى إقامة دولة فلسطينية حقيقية، فهذا يشكل مشكلة إقليمية، وليس مشكلة إسرائيلية فقط. ولذلك، من المناسب أن تؤخذ في الاعتبار أجزاء من الدول العربية، مثل شبه جزيرة سيناء ."[36]

ياريف ليفين، وزير السياحة الإسرائيلي: "في رأيي، أن تنفيذ السيادة على جميع أراضي أرض إسرائيل، ليس مسألة ما إذا كنا سنفعل ذلك، بل كيف سنفعل ذلك. في رأيي، يجب أن تبدأ الخطوات الأولى بتطبيق القوانين ذات الصلة على وجه التحديد ليس فقط على السكان أنفسهم ولكن أيضاً على المنطقة "[37].

أوفير أكانيس، وزير العلوم الإسرائيلي: " أولاً وقبل كل شيء نزيل فكرة قيام دولة فلسطينية عن الطاولة. هذا هو أول شيء. والشيء الثاني هو الموقف الذي يجب أن نتخذه بشجاعة وتحد، وهو لن يكون بسيطاً مع المجتمع الدولي، أولاً وقبل كل شيء فرض السيادة في المنطقة (ج). المنطقة (ج) هي مناطق ذات أغلبية إسرائيلية ويهودية واضحة وأقلية فلسطينية لا تذكر[38] "

ميري ريغيف، وزير الرياضة والثقافة الإسرائيلي: "بين نهر الأردن والبحر هناك مجال لدولة واحدة فقط، إنها دولة إسرائيل، وبالتالي، فإن الحقوق الوطنية على هذه المناطق هي فقط تلك التي تخص الشعب الإسرائيلي. ونحن نحتفل هذا العام ب 50 عاما على تحرير وتوحيد القدس، وهذه فرصة عظيمة لتنفيذ السيادة على القدس الكبرى وغوش عتصيون ومعاليه أدوميم[39] ".

---

[34] من مقابلة مع أروتز شيفا ذكرت على موقع حركة السيادة 2017/09/20
http://www.ribonut.co.il/BlogPostID.aspx?BlogPostId=119&lang=1

[35] من بيان في المؤتمر للسيادة التي نظمتها النساء باللون الأخضر في مستوطنات غوش عتصيون الاستعمارية، أريئيل: دولة واحدة بين الأردن والبحر. أروتز شيفا 17/11/15 https://www.inn.co.il/News/News.aspx/359289

[36] من مقابلة مع "السيادة"، إذا كانت دولة فلسطينية في سيناء فقط 2017/11/13
http://www.ribonut.co.il/BlogPostID.aspx?BlogPostId=127&lang=1

[37] من بيان في شريط فيديونشرته قناة يوتيوب نساء باللون الأخضر، يدعوالوزراء لتأكيد سيادة إسرائيل، نشرت في فبراير 22، 2017
https://www.youtube.com/watch?v=fLE42wUNUbo

[38] Ibid

[39] Ibid

الفصل الثاني

إجراءات سلطات الاحتلال لدعم البناء الاستيطاني الاستعماري

أ: تواصل البناء الاستعماري

ب: إنشاء وتطوير المناطق الصناعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة أداة للسيطرة على الأراضي واستجلاب للمستعمرين.

ت: المخططات الهيكلية المصادق عليها والمقدمة عام 2017.

ث: عطاءات تأجير الأراضي.

أ: تواصل البناء الاستعماري

على الرغم من إصدار قرار مجلس الأمن رقم 2334 في 23 ديسمبر 2016، الذي طالب إسرائيل بوقف البناء الاستيطاني الاستعماري في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، وضرورة وضع حد لنهاية هذا البناء غير الشرعي، إلا أن اعمال البناء الاستعماري الإسرائيلي لا تزال مستمرة حتى اليوم.

وقد رصدت هيئة مقاومة الجدار والاستيطان أعمال بناء في الجزء الاخير من المستعمرات الإسرائيلية. والصور أدناه تؤكد استمرار هذه الجريمة.

صورة(1): تواصل البناء في مستعمرة نيلي الواقعة على أراضي دير قديس وشبتين بمحافظة رام الله بتاريخ 2017/1/2

صورة(2): تواصل البناء في مستعمرة نفي دانيال الواقعة على أراضي الخضر بمحافظة بيت لحم بتاريخ 2017/4/19

صورة(3): تواصل البناء في مستعمرة علي زهاف الواقعة على أراضي دير بلوط بتاريخ 2017/8/23

ب: إنشاء وتطوير المناطق الصناعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة أداة للسيطرة على الأراضي واستجلاب للمستعمرين

في سياق إجراءاتها للسيطرة على أكبر مساحة من الحيز المفتوح للفلسطينيين، لجأت السلطات الإسرائيلية إلى تخصيص مساحات من الأراضي الفلسطينية المحتلة لإقامة مناطق صناعية عليها. البعض من هذه المناطق ألحق بالمستعمرات المقامة ليشكل امتدادا جغرافيا وعمرانيا لها ويواصل قضم الأراضي الفلسطينية المحيطة، والبعض الآخر أختير ليغلق مساحات مفتوحة ما بين المستعمرات بقصد تشكيل عازل يحول دون استغلال الفلسطينيين لأراضيهم أو حتى الوصول اليها.

نظرة سريعة على المخطط التنظيمي الخاص بالمنطقة الصناعية (ميشور أدوميم) في الخان الاحمر شرقي القدس تكشف أحد أبعاد الدور الذي تلعبه هذه المنشأة الاستعمارية، ليس فقط لأن مساحة مخططها الهيكلي الحالي يسيطر على ما يزيد عن 2800 دونم، بل أيضاً لموقعها الذي يساهم في استكمال إغلاق الحيز المفتوح بين مستعمرة (معاليه أدوميم) ومعسكرات الجيش الإسرائيلي في تلك المنطقة. وهذا الأمر ينسحب أيضاً على المخطط الجديد للمنطقة الصناعية غربي محافظة جنين والذي يطلق عليها اسم (شاحك – شكيد)، وكذلك المخطط التنظيمي للمنطقة الصناعية المنوي إقامتها على مساحات شاسعة من أراضي صفا، بيت سيرا، وخربثا المصباح غربي رام الله التي أطلق عليها المنطقة الصناعية (بنيامين).

خارطة (2): توضح المنطقة الصناعية ميشور أدوميم

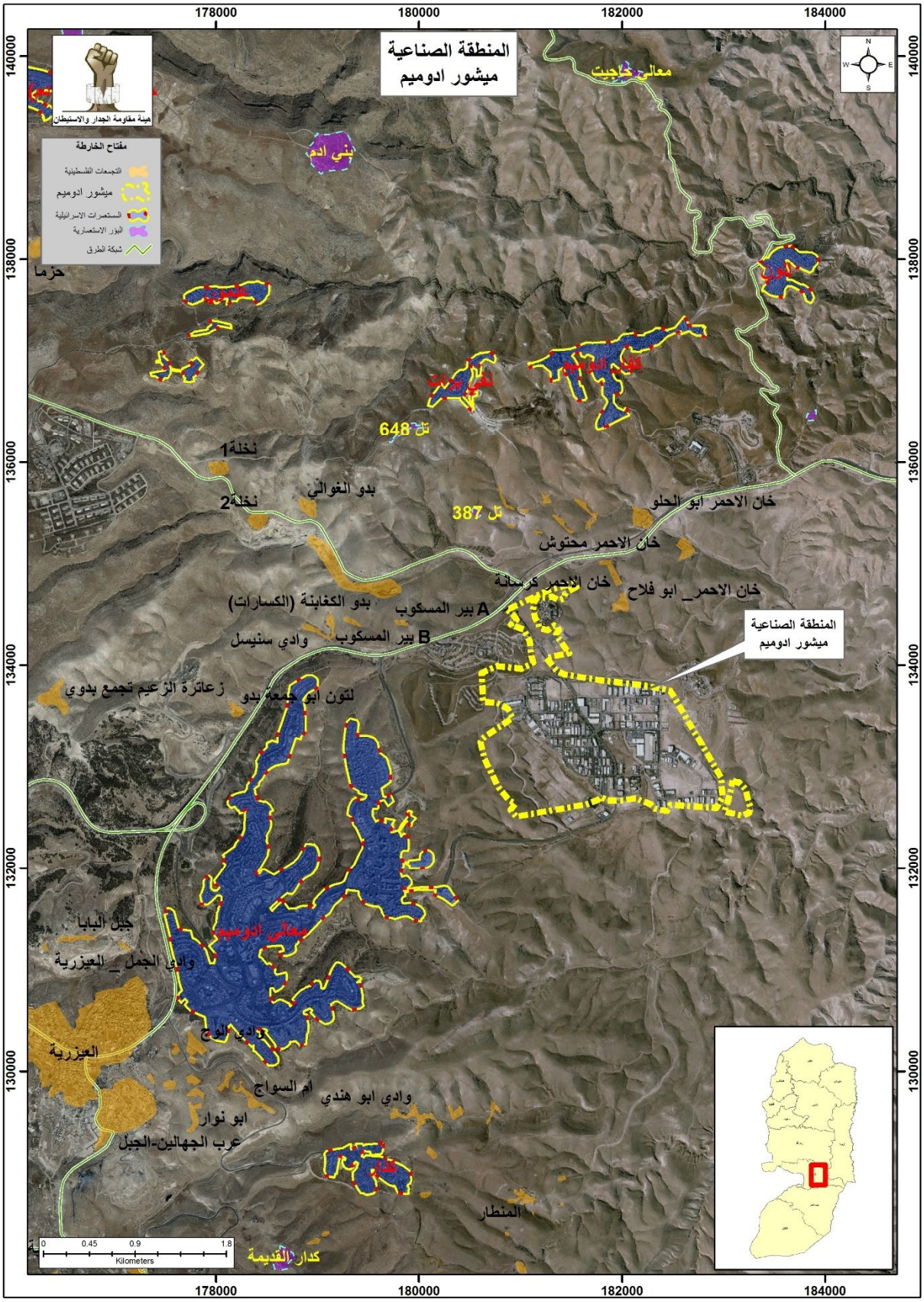

الهدف الثاني من إقامة المناطق الصناعية الاستعمارية هو تعزيز الوضع الاقتصادي الاجتماعي للمستعمرين المقيمين في المستوطنات الاستعمارية القائمة لضمان بقائهم فيها، وتحفيز الآخرين من سكان

دولة الاحتلال للانتقال للعيش في المستوطنات الاستعمارية في الضفة الغربية طالما أن أماكن العمل متوفرة، بل ومجال الاستثمار – للمشاريع الصغيرة والكبيرة - مفتوح على مصراعيه أمامهم، إلى جانب كل التسهيلات والحوافز المادية من قروض وإعفاءات ضريبية وغيرها.

المناطق الصناعية الاستعمارية في الأراضي الفلسطينية المحتلة يزيد عددها اليوم عن 25 منطقة صناعية، وهي في اضطراد وتوسع مستمرين. كافة هذه المناطق مصنفة كمناطق ذات أفضلية وطنية، ما يعني أنها تعتبر منطقة تطوير (أ)، وهو ما يجعلها مؤهلة لتلقي رزمة التسهيلات والمحفزات الحكومية في هذا المجال. فإلى جانب إعفاء المستثمرين من وجوب الدخول في إجراءات العطاءات للحصول على الأراضي اللازمة لإقامة المصانع والمنشآت في هذه المناطق[40] هناك الكثير من الامتيازات الحكومية التي يوضحها الموقع الإلكتروني للمنطقة الصناعية "ارئيل":

"**في مجال المنح**: 1- منحة بنسبة 24% من قيمة الممتلكات الثابتة (الأدوات والمباني الجديدة) معفاة من ضريبة الشركات في العامين الأولين. 2- تخفيض على ضريبة الشركات بنسبة 25% في السنوات الخمس الأولى. 3- احتساب تناقص سريع للقيمة. **في مجال الإعفاء الضريبي**: إعفاء شامل من ضريبة الشركات لمدة عشرة سنوات على الدخل غير الموزع، واحتساب تناقص سريع للقيمة. **في مجال الأرنونا (ضريبة المباني):** مبالغ أرنونا مخفضة نسبيا، تشكل نصف قيمة الأرنونا المجباة من المنشآت الصناعية في غوش دان. **في مجال اسعار الأراضي**: أسعار مغرية..." [41]

أما الهدف الثالث من إقامة هذه المناطق فهو استقطاب الاستثمارات الأجنبية الباحثة أبدا عن الربح دونما أي اعتبار لقواعد القانون الدولي، بهدف توريط أكبر عدد ممكن من الشركات الأجنبية في هذه الجريمة على أمل أن يتحول المشروع الاستعماري الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية ليس فقط مصلحة إسرائيلية وإنما مصلحة "دولية" نظرا لتأثير الشركات الأجنبية على صناعة القرار السياسي في بلدانها. ولتحقيق هذا الهدف تقوم الحكومة الإسرائيلية بعرض رزمة كبيرة من الحوافز للاستثمارات الأجنبية يمكن الإطلالة على بعضها من خلال شريط الفيديو الذي يعرضه موقع وزارة الاقتصاد والصناعة الإسرائيلية الإلكتروني.[42]

صحيح أن الشريط المذكور لا يخصص دعوته للمستثمرين الأجانب للاستثمار في المناطق الصناعية الاستعمارية في الضفة الغربية بل يتحدث عن الاستثمار في إسرائيل، إلا أن الخارطة التي يعرضها الشريط لإسرائيل تشمل مجمل أراضي الضفة الغربية المحتلة. وطبعا لا يهم ما إذا كان هذا الاستثمار – التورط في الجريمة – مباشرا، عبر قيام الشركات الأجنبية بفتح فروع لها في هذه المناطق الصناعية، أو غير مباشر من خلال المساهمة في شركات أو مؤسسات إسرائيلية تمارس نشاطاتها الصناعية أو الخدماتية أو التجارية في هذه المناطق.

40 - انظر قائمة المناطق الصناعية المعفاة من إجراءات العطاءات بقرار حكومي يسري حتى 2017/12/31 والمنشورة على موقع وزارة الصناعة الإسرائيلية

41 - https://www.ariel.muni.il/37/ 2017/12/24 الساعة 8 بعد الظهر

42 - http://www.investinisrael.gov.il/BusinessInIsrael/Pages/Investment_incentives.aspx 2017/12/24 الساعة 9:30 بعد الظهر.

ت: المخططات التنظيمية الاستعمارية التي صودق عليها، أو نوقشت عام 2017

استمر عدد المخططات التنظيمية والهيكلية المصادق عليها والتي تم التقدم بها عام 2017 في ازدياد ووصل إلى ما مجموعه 12.9 ألف وحدة سكنية جديدة في 174 مخطط. وقد تم التخطيط و/ أو الموافقة على بناء العديد من المستوطنات الجديدة كما وتوسيع المستوطنات القائمة. كما قامت سلطات الاحتلال بتصعيد ممارسة بناء المستوطنات الاستعمارية على الأراضي المصادرة لأغراض عسكرية.

وفي عام 2017، واستجابة لضغوط المستوطنين الاستعماريين، خططت سلطات الاحتلال وشيدت مستوطنات استعمارية جديدة اعترفت بها مثل مستعمرة " عميحاي" الاستعمارية الجديدة. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت سلطات الاحتلال إنشاء مستوطنات استعمارية جديدة تصفها بـ "بأحياء" ضمن مستوطنات عديدة ومتفرقة.

وتستثمر الدولة المحتلة مليارات الشواقل لتعزيز الوجود الإسرائيلي اليهودي في القدس، بما في ذلك إنشاء قطار سريع يصل تل أبيب بالقدس من شأنه أن ينقل المسافر في رحلة مدتها 30 دقيقة تعبر الأراضي المحتلة، وفي الوقت نفسه، يجري بناء مستوطنات استعمارية جديدة وتشييد طرق مستوطنات سريعة في منطقة "القدس الكبرى".

ومن الجدير ذكره أن المستوطنات الاستعمارية تحيط بالقدس الشرقية المحتلة وتقطعها عن بقية الضفة الغربية، ويتم تسويق هذه المستوطنات الاستعمارية على أنها "ضواحٍ" تابعة للقدس، تتمتع بخدمات عالية

الجودة مثل المواصلات السريعة والسكن ذي التكلفة المنخفضة، والتي يجعل من المستحيل العثور على مثل هذه الامتيازات والخدمات في المدينة نفسها. من جهة أخرى فإن الاحتلال يكثف من أنشطته الاستيطانية وأعمال البناء داخل القدس الشرقية المحتلة، مما يؤدي إلى قطع المدينة القديمة في القدس عن محيطها الفلسطيني.

الوصف	عدد الوحدات السكنية الجديدة	عدد المخططات
المصادق عليها في الضفة الغربية باستثناء القدس الشرقية المحتلة	4229	60
المتقدم بها في الضفة الغربية باستثناء القدس الشرقية المحتلة	5555	83
المخططات الهيكلية الخاصة بالقدس	3155	31
مجموع المخططات	**12,939**	**174**

أمثلة على المستوطنات الاستعمارية الجديدة والتي تسمى ب "الأحياء" القائمة:

- مخطط יוש 405 /11 "نيتيف هافوت"، بخصوص إنشاء مستعمرة احتلالية جديدة على أراضي قريتي الخضر ونحالين التي أعلنت على أنها "أراضي دولة" في عام 2014، والتي يصلها الطريق العام المؤدي إليها عبر أرض فلسطينية مملوكة ملكية خاصة، أعلنتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي أراضي دولة. وعلى الرغم من كونها مستعمرة جديدة تماما إلا أنه تم اعتبارها جزءا من مستعمرة ألون شفوت الاستعمارية. تم الإعلان عن المخطط بتاريخ 2017/11/09.
- مخطط יוש / 10/235 "كيرم رعيم"، بخصوص إنشاء 255 وحدة سكنية على 395.24 دونم والذي ينظم بأثر رجعي تنظيم وتوسيع البؤرة الاستعمارية كيرم رعيم التي تعرف على أنها أحد أحياء "مستوطنة" تلمون الاستعمارية وقد تم نشر الموافقة بتاريخ 2017/06/19.
- مخطط יוש /205/3/1 "شفوت راحيل" B المتعلق بإنشاء مستعمرة احتلالية جديدة تتألف من 98 وحدة سكنية على 156.71 دونم تابعة لقرية جالود، واعتبارها "أحياء" تابعة ل"مستوطنة" شيلو الاستعمارية المجاورة. تم نشر الموافقة على المخطط بتاريخ 2017/02/15.

أمثلة على المستوطنات الاستعمارية الجديدة المقامة على الأراضي المصادرة "لأغراض عسكرية"

- مخطط יוש / 112 بخصوص إنشاء مستعمرة احتلالية جديدة تتكون من 31 وحدة سكنية ورياض الأطفال ودور الحضانة في شارع الشهداء في قلب البلدة القديمة في الخليل على الأراضي التي تم الاستيلاء عليها أصلا "للاستخدام العسكري" والتي تم استخدامها لفترة كقاعدة عسكرية ومن ثم جرى

منحها من قبل الجيش الإسرائيلي للمستوطنين الاستعماريين. تم تنظيم تصاريح البناء بتاريخ 2017/11/16.

- مخطط יוש / 5/6/1/404 أيضاً على أراضي قرية الخضر لبناء 68 وحدة سكنية جديدة على مساحة 17 دونم لتوسيع المستوطنة الاستعمارية المسماة "العزار"، على أرض تم الاستيلاء عليها "لأغراض عسكرية". الموافقة أوصت بها "اللجنة" وفقا للأمر العسكري رقم 977 بتاريخ 2017/10/17.
- مخطط יוש / 1/1/406 على أراض تابعة لقرى صوريف وبيت أمر لبناء 38 وحدة سكنية، ومباني عامة، ومنشآت اقتصادية، وحديقة ترفيهية، ومنشآت رياضية، ومواقف سيارات لتوسيع الاستيطان الاستعماري فيما يسمى "كفار عتصيون" شمالاً على الأراضي التي تم الاستيلاء عليها "لأغراض عسكرية" وأوصت بالموافقة عليها اللجنة وفقا للأمر العسكري رقم 997 بتاريخ 2017/04/05.
- مخطط יוש / 6/1/1/112 لإنشاء 76 وحدة سكنية لتوسيع المستوطنة الاستعمارية المسماة "سلعيت" على 57.77 دونم تابعة لأراضي قرية كفر صور والتي تم الاستيلاء عليها "لأغراض عسكرية". تم إيداع نشر المخطط بتاريخ 2017/10/01.
- مخطط יוש / 1/14/125 على أراضي قرية مسحة بخصوص إنشاء 10 طوابق لبناء بيت مسنين، بالإضافة إلى إنشاء 205 وحدات سكنية، باعتباره توسيع للمستوطنة الاستعمارية المسماه "الكانا"، على أراضي تم الاستيلاء عليها "لأغراض عسكرية". تمت الموافقة بتاريخ 11/09/2017.

3 مخططات لتوسيع مستوطنة بيت إيل الاستعمارية على الأراضي المصادرة "لأغراض عسكرية":

- مخطط 11/218 / יוש لإنشاء 200 وحدة سكنية جديدة على 92.2 دونم بتاريخ 2017/06/19.
- مخطط 14/219 / יוש لإنشاء مبان عامة على 55.15 دونم بتاريخ 2017/11/8.
- مخطط 17/219 / יוש لإنشاء 20 وحدة سكنية على 2.29 بتاريخ دونم 2017/10/6.

أمثلة على المستوطنات الاستعمارية الجديدة في منطقة "القدس الكبرى"

- المخطط المصادق علية رقم יוש / 4/6/411 "نوكديه شاؤول" على أراضي عرب التعامرة. يشمل المخطط المعتمد على بناء مستعمرة جديدة "نوكديه شاؤول" مع 168 وحدة سكنية ومؤسسة تعليمية والتي تم اعتبارها "أحياء" جديدة للمستعمرة الاستيطانية "نوكديم"، حيث يقيم وزير الدفاع الإسرائيلي أفيغدور ليبرمان. عدد المستعمرين المقيمين حاليا في مستعمرة "نوكديم" حوالي 2052[43] مستعمر. تم الإعلان عن الموافقة على المخطط بتاريخ 2017/11/09.

يذكر أن المستوطنة الاستعمارية "نوكديم" متصلة بالقدس بواسطة الطريق 398، والمعروف باسم طريق "ليبرمان"، وهو امتداد طوله 9 كيلومترات من الطريق السريع الذي تم بناؤه لتجاوز بيت لحم والقرى الفلسطينية وربط سلسلة من المستعمرات والبؤر الاستعمارية، بما في ذلك "نوكديم"، إلى القدس، الطريق المختصر، الذي يستغرق الآن حوالي عشر دقائق.

- مخطط 4/6/411 المقام على مساحة 133.44 دونم، ال 168 وحدة سكنية هي عبارة عن نظام دوبليكس مستقلة وفي الغالب مع حديقة خاصة لكل وحدة سكنية. هذا النوع من البناء، من "الوحدات السكنية المجاورة"، يفضل من قبل الإسرائيليين، ويعتبر من قبلهم بمثابة "الحلم الإسرائيلي " وفقا لدراسة

[43] السكان في المستوطنات حسب الجنس العمر والمنطقة 2016، المكتب المركزي للإحصاء، http://www.cbs.gov.il/reader/cw_usr_view_SHTML?ID=629

نشرها المركز الإسرائيلي للبناء. حالياً هناك 1722 من الوحدات السكنية قيد الإنشاء في المستوطنات الاستعمارية في الأراضي المحتلة، وهي أكثر من أي منطقة إسرائيلية أخرى.[44]
يشمل المخطط أيضا مؤسسة تعليمية مقامه على مساحة 20 دونم، وتضم مؤسسة عسكرية خاصة للتمهيد للالتحاق بالجيش، بمبادرة من قبل وزارة الإسكان والتعمير في منطقة القدس. وفي جلسات التخطيط للجنة الفرعية شرح المهندس آفي جيبور، أن المؤسسة التعليمية تهدف إلى أن تكون "مغناطيسا يجذب الناس الذين يرغبون في التعلم والتدريس في المؤسسة من الاحياء".

- مخطط مقدم יוש / 24/227 على أراض تابعة لقرية عناتا تشمل بناء 323 وحدة سكنية جديدة، ومبان تجارية وعامة ورياضية ومجمعات ترفيهية في مستوطنة استعمارية جديدة أطلق عليها اسم "نوفي بيريشيت"، والتي تم اعتبارها كأحد الأحياء التابعة لمستعمرة كفار أدوميم، ويمتد المخطط على مساحة 664 دونم، بحيث تربط المستعمرة الجديدة بين مستعمرة ألون وكفار أدوميم التي تعتبر "أحياء" لنفس المستعمرة، إلى مستعمرة "نوفي فرات" الجديدة، في حين لا يوجد حاليا سوى حوالي 287 مستعمرا في مستعمرتي "كفار أدوميم" "وألون"، ويشير المهندس المعماري روني جولدشميدت إلى مخطط يصل ما بين 1500 إلى 7000 وحدة سكنية لتبرير عناصر المخطط، على الرغم من أن المخطط المذكور لم يتم إيداعه أو الموافقة عليه بعد، كما وينظم هذا المخطط أيضا بأثر رجعي خمس وحدات سكنية على الأقل، تم بناؤها بصورة غير مشروعة. قرار الموافقة على إيداع الخطة بتاريخ 2017/02/08.

مثال على المستوطنات الاستعمارية داخل القدس الشرقية المحتلة

- مخطط رقم 464859 في مستعمرة "بسغات زئيف" في القدس الشرقية المحتلة لبناء أبراج للوحدات السكنية والتجارية المختلطة التي تضم 116 وحدة سكنية على مساحة 6799 دونم، إضافة إلى 160 وحدة سكنية موجودة، وذلك وفقا للسياسة التي وضعتها بلدية القدس بحجة أن المباني هي على طريق السكة الحديدية الخفيفة والتي تسمح ب 72٪ حقوق البناء من المباني لغاية 18 طابقا. تمت الموافقة على خطة الإيداع في 2017/07/18.
- مخطط رقم 175505 والذي يشتمل على مخطط للافراز في "جيلو"، المنحدرات الجنوبية في "مستوطنة جيلو" الاستعمارية في القدس الشرقية المحتلة، يهدف لبناء 770 وحدة سكنية جديدة على مساحة 142.846 دونماً. هذه الخطة هي جزء من خطة أكبر رقم 13261 لبناء 891 وحدة سكنية على مساحة 269.4110 دونما، تمت الموافقة عليها دون إجراء عملية الفرز للقطع عام 2013. تم نشر الموافقة على الخطة 175505 بتاريخ 2017/6/8.

[44] أين هي معظم الوحدات السكنية المجاورة للأراضي التي شيدت هذه الأيام ؟، تامي ماور، عكا، 2017/11/27
http://www.local.co.il/akko/149035/Article/

خارطة(3): توضح المخطط الهيكلي لتوسيع مستعمرة كيرم رحيم

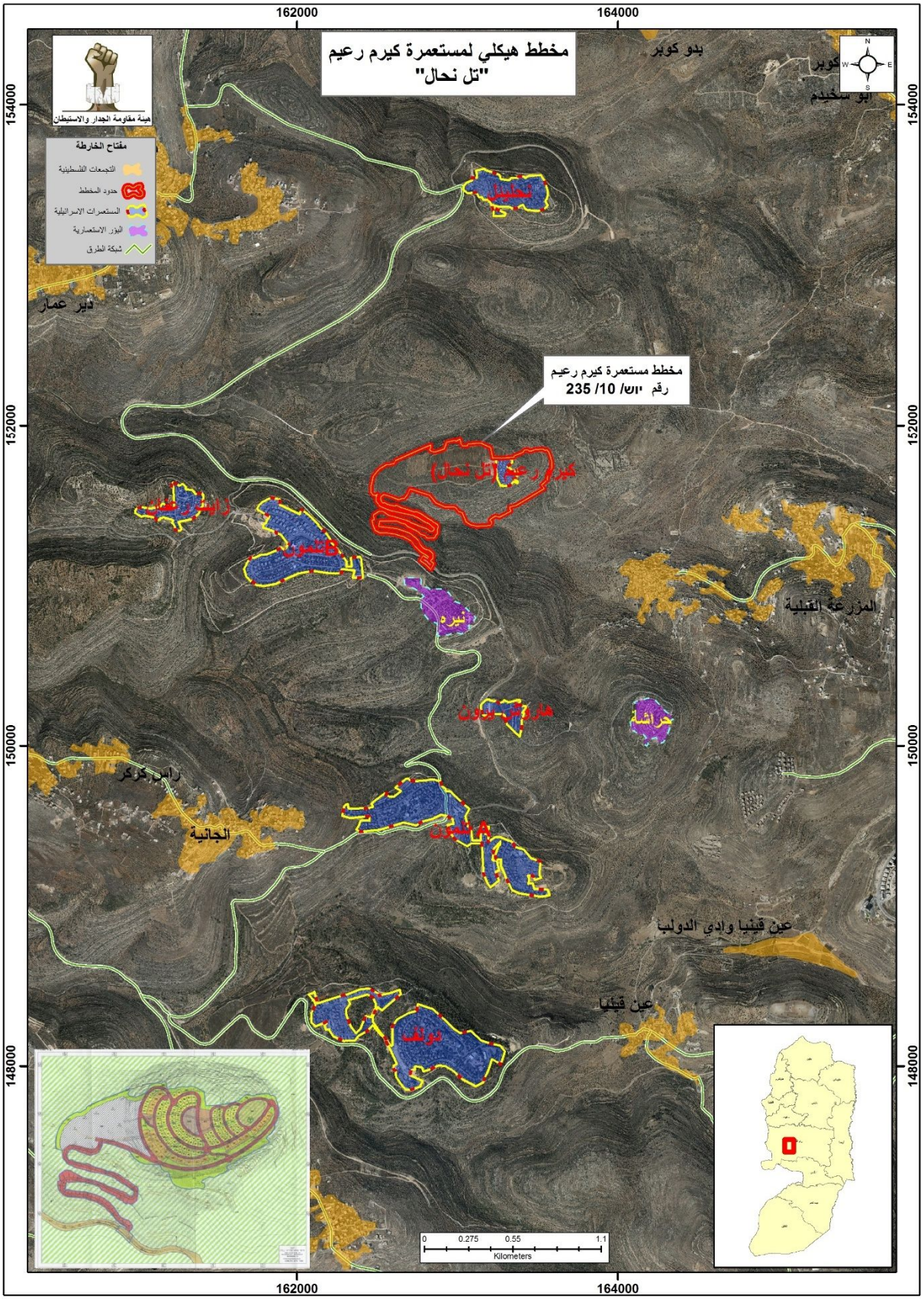

جدول(4): المخططات الهيكلية خلال العام 2017

ث: عطاءات تأجير الأراضي:

تم إصدار 25 عطاء في 14 مستوطنة استعمارية في عام 2017. وقد تم إصدار العطاءات من قبل كل من سلطة الأراضي الإسرائيلية، وزارة الإسكان والبناءالإسرائيلية، وزارة المالية الإسرائيلية، وحارس الأملاك الحكومية والمتروكة في "يهودا والسامرة". العطاءات طالبت الشركات بتقديم عطاءات لاستئجار أراضي لمدة 49 عام، مع خيار تمديدها لمدة 98 عام أخرى. وإنشاء 3283 وحدة سكنية جديدة، 3 مجمعات تجارية وبيع ثلاث قطع تجارية.

ثلاثة من العطاءات التي نشرت في العام 2017، العطاء رقم 2017/15 في مستعمرة معاليه ادوميم (46 وحدة سكنية) والعطاء رقم 2017/22 في مستعمرة هار حوما (130 وحدة سكنية) والعطاء رقم 192/ 2017 في مستعمرة بسجات زئيف لثلاثة قطع تجارية تمت ترسيتها. بالاضاقة إلى ثلاثة عطاءات ضمت 78 وحدة سكنية ومركز تجاري سبق نشرها في 2016. ويشار هنا إلى أن 6 من العطاءات الـ 254 التي جرى ترسيتها في 2017 بلغت قيمتها 25,125,249 شيكل.

9 من هذه المناقصات، والصادرة في مستوطنات استعمارية هذا العام هي مناقصات من نوع "سعر خاص للساكن" شملت ما مجموعه 1684 وحدة سكنية جديدة فيما يعرف بـ "البناء المكثف" في أربع مستوطنات استعمارية. أحد هذه العطاءات 2017/15/ج س لإنشاء 46 وحدة سكنية جديدة في معاليه أدوميم الموقع رقم 07 تم ترسيته وبقيت ثمانية آخرى من هذه المناقصات لم يتم إغلاقها بعد[45]. الفرف بين العطاء العادي والعطاء الخاص بنوع "سعر خاص للساكن" هو أن الفائز في العطاء العادي هو من يدفع السعر الاعلى بينما الفائز في النوع الثاني هو من يتعهد بالبناء وبيع الشقق باسعار أقل لمن يستحقون الشراء[46].

في 30 مارس 2017 تم إصدار تسعة مناقصات، منها خمسة من نوع مناقصات لـ " سعر خاص للساكن"تضمنت ما مجموعه 1992 سكنية. وقبل ذلك، صدر إعلان في الثاني من شباط / فبراير 2017، وهو اليوم الذي هدمت فيه المنازل التي بناها المستوطنون الاستعماريون في البؤرة الاستعمارية عموناه. جدير بالذكر أنه في يوم إخلاء البؤرة الاستعمارية "عموناه"، صرح وزير الإسكان والبناء الإسرائيلي

---

[45] العطاءات المفتوحة هي: 2017/16 / لـ44 وحدة أخرى في معاليه أدوميم (حيث سيصل مجموع الوحدات الجديدة في مناقصات سعر خاص للساكن في معاليه أدوميم في عام 2017 إلى 90 وحدة)والعطاء 2017/19 / و2017/79 / في ألفي منشية والتي بلغ مجموع الوحدات الجديدة فيها 494 وحدة. والعطاء 2017/23 / و2017/73 / و2017/76 / بما مجموعه 622 وحدة في بيتار عليت والعطاء 2017/82 / لـ478 وحدة في بيت أريه - عوفاريم.

[46] على سبيل المثال، وفقا لبيانات وزارة المالية وسلطة الأراضي الإسرائيلية، فإن الأسعار الفائزة في عطاء مماثل " سعر خاص للساكن " لبناء 438 وحدة سكنية في مستعمرة رامات شلومو الاستعمارية في القدس الشرقية المحتلة في ديسمبر 2015، تعكس خصم 24٪ على سعر الشقق المباعة في السوق الحرة. أوري تشودي، غلوب الإنجليزية تم إغلاق ثلاثة مناقصات أسعار المشتري الإسرائيلي بنجاح، 29-12-2015 http://www.globes.co.il/en/article-jerusalem-buyer-fixed-price-tender-successfully-completed-1001091798

بأنه "لا يوجد يوم أكثر رمزية لإظهار ازدهار البناء في يهودا والسامرة من اليوم الذي يتم فيه إخلاء عموناه، ونحن دولة القانون والدولة فعلت ما أمرت به المحكمة العليا، ومع ذلك، أعلنت في الماضي أنه سيتم بناء عموناه أكبر، والبداية تأتي على شكل مئات الوحدات السكنية التي سيتم تسويقها فورا[47] ".

وفي كانون الأول 2017، قامت وزارة البناء والإسكان بإجراء القرعة بين الإسرائيليين المؤهلين للدخول في قائمة "المستفيدين من هذا العطاء المدعوم من الدولة. وذكرت الصحافة الإسرائيلية أن هذه هي المرة الأولى التي سيتم ضم الوحدات السكنية "خلف الخط الأخضر" في القرعة[48]. في إشارة إلى 41 وحدة سكنية في مستوطنة معاليه أدوميم الاستعمارية [49].

ومع ذلك، تم بالفعل بيع 501 وحدة سكنية "خلف الخط الأخضر" في المزاد العلني، وجميعها في القدس الشرقية المحتلة[50]. ثلاثة من مناقصات " سعر خاص للساكن " الخمسة التي صدرت في القدس منذ بدء البرنامج في عام 2015 هي في الواقع المستوطنات الاستعمارية في القدس الشرقية المحتلة، "جيلو"، "رامات شلومو" و"بسغات زئيف". في حين أن أحد مشاريع القدس الاثنين المتبقيان "موراودوت أرنونا" مخطط لاقامته في القدس الغربية، ولكنه سيمتد إلى الأراضي المحتلة بشكل جزئي.

مثال على عطاء نشر في عام 2017:

في 17 أكتوبر 2017 أصدر كل من حارس املاك الحكومة والممتلكات المتروكة، ووزارة المالية، ووزارة الإسكان والبناء- منطقة القدس- قسم التسويق، العطاء رقم 2017/279 / ج س، وتطالب المناقصة بتأجير خمسة قطع من الأراضي المملوكة لمدينة البيرة الفلسطينية التي أعلنتها سلطات الاحتلال كأراض للدولة لمدة 98 عام مع خيار تمديدها لمدة 98 عاما أخرى، وبناء 296 وحدة سكنية، لتوسيع مستوطنة بيت إيل الاستعمارية.

العطاء يأتي تنفيذا للمخطط رقم 18/218 التي تمت الموافقة عليه في 31 يوليو2015 وتم نشره في إجراء نادر الحدوث، يسمح بالموافقة على المخطط على الرغم من أنه لم ينشر بعد، وقد تم تنفيذ الإجراء الاستثنائي لأن لجنة التخطيط للإدارة المدنية تلقت طلبا من وزارة الدفاع "لبدء العمل على أرض الواقع في أقرب وقت ممكن بسبب حاجة عامة جوهرية"[51].

ويرجع ذلك إلى اعتراض المستوطنين الاستعماريين على تنفيذ أمر المحكمة العليا بهدم المنازل التي بناها المستوطنون الاستعماريون على أراضي فلسطينية مملوكة ملكية خاصة. ومن أجل ارضائهم، وعدت الحكومة أنها ستبني لهم 300 منزل بدلا من الثلاثين منزلا التي هدمت، وفي مقابلة بعد يوم واحد من نشر

---

[47] غالانت: ازدهار البناء في يهودا والسامرة، ايدوبن بورات، أروتز شيفا، 02-02-2017 https://www.inn.co.il/News/News.aspx/339245

[48] مقال بعنوان: " 7800 شقة في 23 مجتمعا محليا في الفرعة الكبيرة الثالثة، سعر خاص للساكن"، أنات دانيال، كالكلست، 2017/02/03 https://www.calcalist.co.il/real_estate/articles/0,7340,L-3726453,00.html

[49] متابعة المشاريع في معاليه أدوميم، موقع سعر خاص للساكن، ديسمبر 2017 http://www.dira.gov.il/projects/Pages/maale_adumim.aspx

[50] ووفقا للمشاريع المدرجة على الموقع الإلكتروني الذي تديره وزارة الداخلية ووزارة المالية وسلطة الأراضي الإسرائيلية، تم منح 68 وحدة في مستوطنة جفعات زئيف الاستعمارية للمشترين من خلال عملية قرعة.في أيلول 2016، في مستعمرة رمات شلومو200 وحدة في تشرين الثاني 2016، و140 وحدة أخرى في كانون الأول 2016 و93 وحدة في كانون الثاني 2017، ديسمبر 2017 https://www.dira.moch.gov.il/

[51] محضر اجتماع اللجنة الفرعية للتسوية رقم.2015009 وزارة الداخلية، لجنة التخطيط العليا 2015/07/22.

العطاء، قال شاي ألون رئيس بيت إيل " رئيس الوزراء وعدهم وتعهد قبل خمس سنوات انه سيهدم 30 منزل ولكنه سيبني 300 وحدة سكنية في المقابل، وسيكون عليه الوفاء بهذا الالتزام "[52].

جدول(5): العطاءات التي طرحتها الحكومة الإسرائيلية خلال العام 2017

المستعمرة	رقم العطاء	تاريخ النشر	عدد الوحدات	تاريخ الاغلاق
جفعات زئيف. هبنانا	14/2017/ש'	25/01/2017	552	01.01.2018
معاليه أدوميم، موقع 7	15/2017/ש'	25/01/2017	46	02/10/2017
معاليه أدوميم موقع 3 و4	16/2017/ש'	25/01/2017	44	25/12/2017
ألفيه منشيه. جفعات طال	19/2017/ש'	25/01/2017	22	06/11/2017
ارئيل	21/2017/ש'	25/01/2017	3	5/6/2017
بيتار عيليت	23/2017/ש'	25/01/2017	97	25/12/2017
هار حوما. حومات شموئيل	22/2017/ם'	26/01/2017	130	5/6/2017
بيتار عيليت. التلة جيم	73/2017/ש'	30/03/2017	405	29/01/2018
بيتار عيليت	74/2017/ש'	30/03/2017	65	01/01/2018
بيتار عيليت	75/2017/ש'	30/03/2017	22	19/03/2017
بيتار عيليت	76/2017/ש'	30/03/2017	50	27/11/2017
بيتار عيليت التلة A 1	77/2017/ש'	30/03/2017	70	04/12/2017
الفيه منشيه. جفعات طل شرق	79/2017/ש'	30/03/2017	472	25/12/2017
الفيه منشيه. جفعات طل شرق	80/2017/ש'	30/03/2017	226	04/12/2017
عوفاريم. بيت اريه	82/2017/ש'	30/03/2017	478	25/12/2017
عوفاريم. بيت اريه	83/2017/ש'	30/03/2017	152	04/12/2017
كرنيه شومرون	84/2017/ש'	30/03/2017	52	04/12/2017
ألفيه منشيه. جفعات طال	115/2017/ש'	07/09/2017	56	30/10/2017
كرنيه شومرون	35/2017/ש'	16/02/2017	تجاري	28/8/2017
اورانيت	36/2017/ש'	16/02/2017	تجاري	10/7/2017
جفعات زئيف	37/2017/ש'	16/02/2017	تجاري	19/03/2018
بسجات زئيف	192/2017/ם'	25/07/2017	تجاري	23/10/2017
بيت إيل	279/2017/ש'	17/10/2017	296	01/01/2018
المجموع 2017		**25 عطاء**	**3238 وحدة**	
عطاءات طرحت والتي تم الانتهاء منها مسبقاً 2017				
نفي يعقوب القدس	133/2016/ם'	26/07/2016	36	2/1/2017
كريات أربع. جفعات هخرسينا	119/2016/ש'	05/07/2016	42	29/05/2017
كرنيه شومرون	194/2016/ש'	19/09/2016	تجاري	22/5/2017
المجموع 2017		**6 عطاءات**	**254 وحدة**	
عطاءات صدرت وطرحت في 2017				
معاليه أدوميم	8/2015/ש'	23/01/2015	0	06/02/2017
معاليه أدوميم، ميشور ادوميم	59/2016/ש'	30/3/2016	0	2/10/2017

خارطة(4): توضح عطاء البناء الخاص بإضافة وحدات جديدة في مستعمرة بيت إيل

[52] قدمت بيت ايل طلبا لبناء 200 وحدة إضافية، اتارة جيرمن، اخبار سروغيم، 17/10/18 http://www.srugim.co.il/218463-%D7%91%D7%99%D7%AA-%D7%90%D7%9C-%D7%AA%D7%92%D7%99%D7%A9-%D7%91%D7%A7%D7%A9%D7%94-%D7%9C%D7%91%D7%A0%D7%99%D7%99%D7%AA-200-%D7%99%D7%97%D7%93-%D7%A0%D7%95%D7%A1%D7%A4%D7%95%D7%AA.

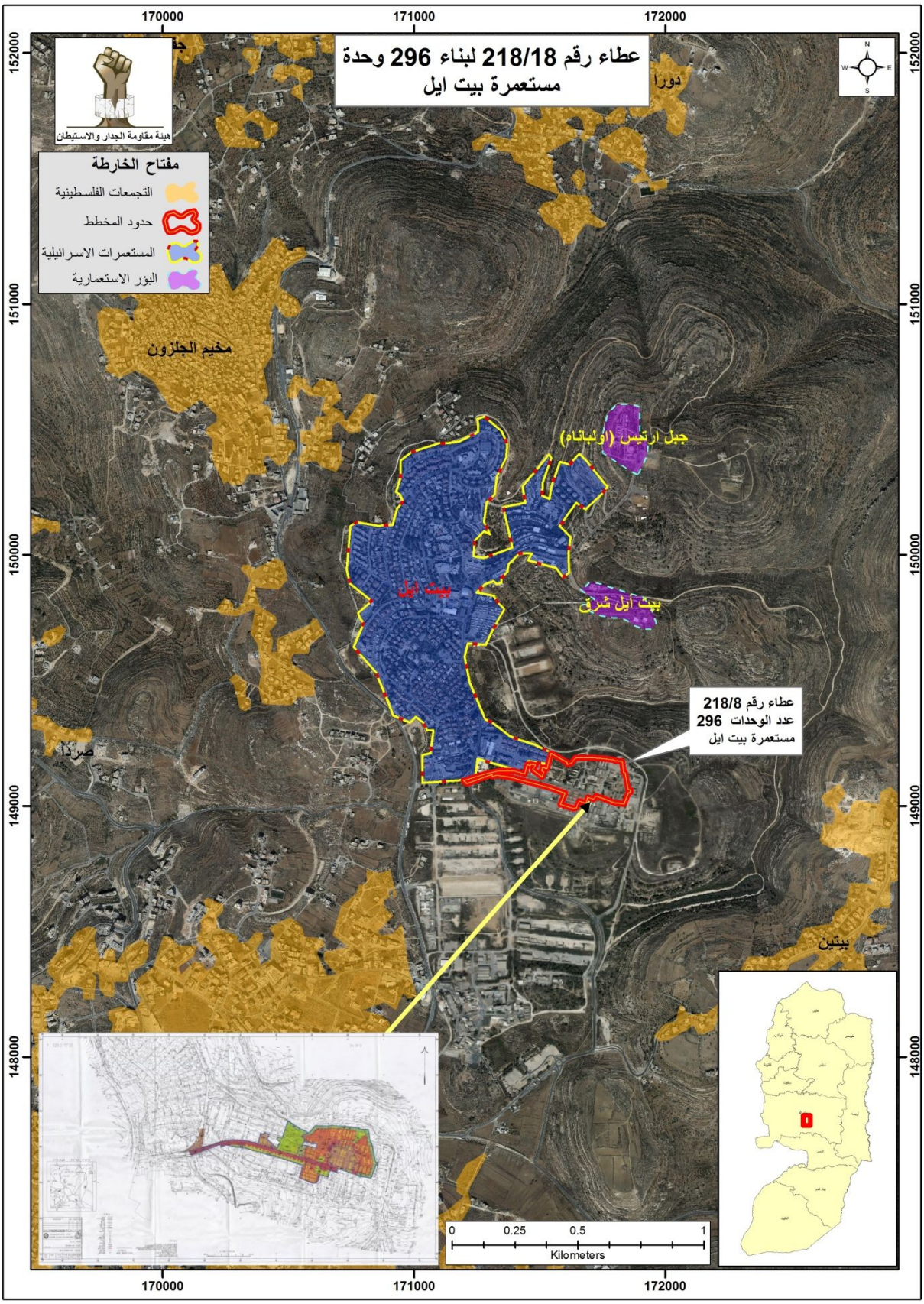
عطاء رقم 218/18 لبناء 296 وحدة
مستعمرة بيت ايل
هيئة مقاومة الجدار والاستيطان
مفتاح الخارطة
التجمعات الفلسطينية
حدود المخطط
المستعمرات الاسرائيلية
البؤر الاستعمارية
مخيم الجلزون
جبل ارنيس (أولباناه)
بيت ايل
بيت ايل شرق
عطاء رقم 218/8
عدد الوحدات 296
مستعمرة بيت ايل
صردا
بيتين
دورا
0 0.25 0.5 1
Kilometers
170000
171000
172000
152000
151000
150000
149000
148000

الفصل الثالث

إجراءات وممارسات الاحتلال للسيطرة على الأراضي

أ: إعلانات أراضي الدولة.

ب: أوامر وضع اليد على الأراضي الخاصة لأغراض عسكرية.

ت: البؤر الاستيطانية الاستعمارية خلال العام 2017.

ج: رعاية أعمال تزوير ملكيات الأراضي والعقارات.

ث: جدار الضم والتوسع في الولجة.

أ: إعلان أراضي الدولة

منذ احتلال سلطات الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967 بلغ مجموع مساحات الأراضي الفلسطينية التي أعلنتها سلطات الاحتلال كـ"أراضي دولة" حوالي 1700 كم^2 ما نسبته 30% من مجمل أراضي الضفة الغربية. هذه الأراضي تم تخصيص أجزاء منها لإقامة المستوطنات الاستعمارية، أو وضعت تحت تصرف المستوطنين الاستعماريين أو تركت كاحتياطي للاحتياجات المتزايدة للمشروع الاستعماري الإسرائيلي.

جدير بالذكر، أن مصطلح "أراضي الدولة" ليس له أساس في القانون المحلي، ولم تعرفه التشريعات الفلسطينية التي خضع لها الفلسطينيون تاريخيا، إلا في مرحلة لاحقة لاحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة. قانون الأراضي العثماني وتقسيماته الخمسة للأراضي لم يتطرق إلى هذا المصطلح. أما الانتداب البريطاني الذي وضع يده على الأراضي التي كانت مملوكة بشكل شخصي من قبل السلطان عبد الحميد أو الغابات العامة وغيرها فأطلق عليها مصطلح "الأراضي العامة". والفرق كبير بين المصطلحين. لاحقاً، وفي سياق عملية تسوية أراضي الضفة الغربية التي قامت بها الجهات الأردنية المختصة جرى تسجيل تلك الأراضي – الأراضي العامة – وأية أراض لم يدَع فيها بأية حقوق خاصة لصالح خزينة المملكة الأردنية الهاشمية (بلغت حوالي 500 كم^2، ووضعت تحت تصرف طالبيها من المزارعين الفلسطينيين مقابل مبالغ سنوية رمزية.

سلطات الاحتلال الإسرائيلي تعاملت مع تلك الأراضي في البداية وفقا للأمر العسكري بشأن الأملاك الحكومية رقم 59 الذي أصدرته سنة 1967، والذي جاء لينظم وضع يد سلطات الاحتلال على كافة الممتلكات المنقولة وغير المنقولة التي كانت تديرها أو تملكها الحكومة الأردنية. ووفقا للأمر العسكري نفسه فإن مصطلح الأملاك الحكومية يعود على حكومة الأردن وليس على إسرائيل.

لاحقا، وخلال ثمانينات القرن الماضي، جرى استدخال مصطلح "أراضي دولة" واستخدمته اللجان القضائية المنبثقة عن سلطات الاحتلال الخاصة بالأراضي، وكذلك مجلس التنظيم الأعلى واللجان الفرعية المنبثقة عنه. والغريب أن هذا المصطلح المستدخل لم يعد مقتصرا على الأراضي المسجلة باسم الخزينة الأردنية، بل بات يشمل أيضاً الأراضي الخاصة التي قامت/ وتقوم سلطات الاحتلال الإسرائيلي بإعلانها "كأراضي دولة"، إضافة إلى الأراضي الخاصة المصنفة "أملاك غائبين"، أو وفقا للسان الأمر العسكري رقم 58 "أراضي خاصة متروكة".

إجراءات إعلان الأراضي الخاصة وتصنيفها "أراضي دولة" كأحد أهم أدوات الاحتلال الإسرائيلي للسيطرة على الأراضي وتخصيصها للمستعمرين الإسرائيليين لم تتوقف، ففي هذا العام وبالتحديد بتاريخ 2017/3/30 أصدرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي أمرا بإعلان 977 دونماً من أراضي قرى "سنجل، اللبن الشرقية، الساوية، وقريوت" أراضي دولة. حجة الاحتلال الشكلية أنها غير مزروعة، علما أن قوات الاحتلال نفسها هي التي كانت تمنع وصول أصحابها المزارعين لفلاحتها والاعتناء بالأشجار المزروعة فيها. أما السبب الحقيقي لهذه الخطوة فهو وقوع هذه الأراضي في قلب التكتل الاستعماري "شيلو الذي يضم مستعمرات "شيلو"، "معالي لفونا"، "عيلي" "جفعات هارئيل"، "هروئيه"، "هيوفيل"، "نوف هريم" و"بلغي مايم"، وعليه فإن مصادرة هذه الأراضي يوفر أساساً شرعيا لتوسعة البؤر الاستعمارية في ذلك التكتل الاستيطاني وتخلق تواصلا جغرافيا فيما بينها يؤسس لفصل شمال الضفة الغربية عن وسطها وعزل التجمعات الفلسطينية عن بعضها البعض.

خارطة(5): توضح موقع الأراضي المتناثرة التي شملها " إعلان أراضي الدولة"

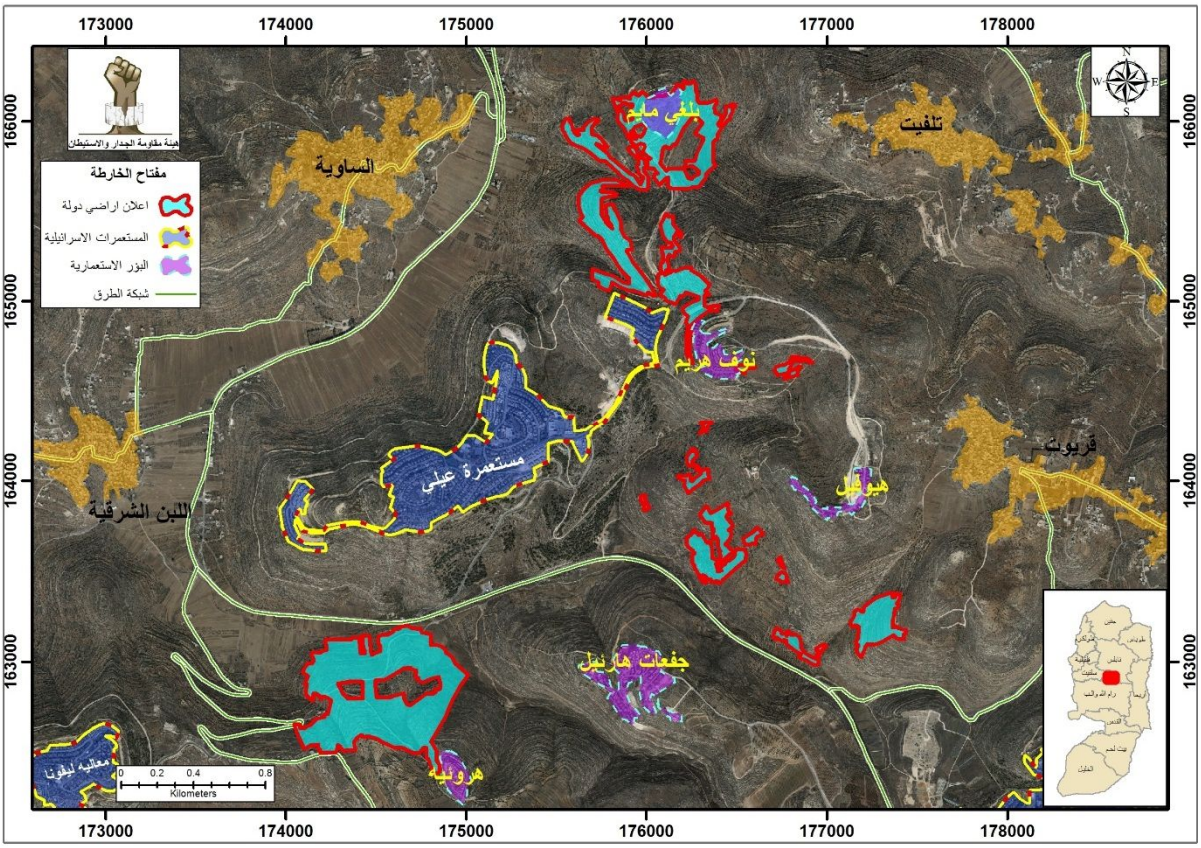

ب. أوامر وضع اليد على الأراضي الخاصة لأغراض عسكرية

هي إحدى آليات السيطرة الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية الخاصة، سواء لتخصيصها لخدمة المشروع الاستعماري الاستيطاني الإسرائيلي، أو لممارسة الخنق العمراني للتجمعات الفلسطينية أو لحرمان الفلسطينيين من القدرة على استغلال مواردهم الطبيعية ومصادر رزقهم.

وعلى الرغم من أن أمر وضع اليد الذي يصدره القائد العسكري يسري لمدة زمنية محدودة – في العادة سنة أو سنتين – إلا أنه في الواقع يتم تجديد هذه الأوامر عند انتهائها والقليل من أوامر التجديد يجري نشرها. وفي هذا الإطار قامت السلطات العسكرية الإسرائيلية في العام 2017 بنشر مجموعة من أوامر وضع اليد التى تم نجديدها شملت مساحة خمسة وأربعين ألف وستمائة وسبعين دونم تقع على جانبي جدار الضم والتوسع، وكذلك تمديد سريان 116 أمر وضع يد شملت مساحة 9,130 دونم.

في العام 2017 أيضاً قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بإصدار 13 أمر وضع يد جديدة، شملت ما مساحتة 156 دونم، لتضاف إلى حوالي مليون ومئتي الف دونم (1200 كم^2) كان الاحتلال الإسرائيلي قد وضع يده عليها منذ عام 1967 فصاعدا.

الجديد في هذا السياق هو قيام قوات الاحتلال الإسرائيلي بإصدار أمر وضع يد رقم "م.د 22/17" لاقامة برج عسكري في المناطق المصنفة A في محافظة الخليل (قرية خرسا/ دورا). أما أوامر وضع اليد الأخرى فجاءت كالتالي:

1. أمر رقم ت 17/28، طوباس، محافظة طوباس.
2. أمر رقم م.د 17/08، سلواد، محافظة رام الله.
3. أمر رقم م.د 17/31، دير نظام، محافظة رام الله .
4. أمر رقم ت 17/19، دير قديس، محافظة رام الله
5. أمر رقم ت 17/31، دير دبوان، محافظة رام الله .
6. أمر رقم ت17/13، خربثا المصباح، محافظة رام الله.
7. أمر رقم ت 17/10، دورا القرع، محافظة رام الله.
8. أمر رقم م د 17/4، عين يبرود، محافظة رام الله.
9. أمر رقم ت 17/25، التعامرة، محافظة بيت لحم .
10. أمر رقم م.د 17/13، حزما، القدس.
11. أمر رقم ت 17/7، الرام، محافظة القدس.
12. أمر رقم ت/17/5، يعبد – جنين.

ت:البؤر الاستيطانية الاستعمارية خلال العام 2017

هذه البؤر هي في الواقع أنوية لمستعمرات جديدة. ومع أن الخطاب الإسرائيلي الرسمي ما بعد اتفاقيات أوسلو كان يحاول تسويق فكرة التزام إسرائيل بعدم إقامة مستعمرات جديدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، إلا أن ما كان/ ولا يزال يدور على الأرض يخالف تماما جوهر الخطاب الإسرائيلي. فمجموع المستعمرات الإسرائيلية اليوم (حسب التصنيف الإسرائيلي) وصل إلى 175 مستعمرة، ما يؤكد أنه جرى شرعنة 20 بؤرة استعمارية منذ العام 2010. إضافة إلى أن إجراءات شرعنة بقية هذه البؤر والبالغ عددها، حتى اليوم، 116 بؤرة لا تزال مستمرة.

آلية إقامة هذه البؤر، واختيار مواقعها، يعكس تماماً تقاسم الأدوار بين مكونات وأدوات المشروع الاستعماري الإسرائيلي (سلطات الاحتلال والمستعمرين) ذلك أن الهدف النهائي من إقامتها هو استكمال حلقات السيطرة على الحيز الفلسطيني والتحكم في الواقع السياسي والاقتصادي والديمغرافي للفلسطينيين.

خلال العام 2017 اقام المستعمرون 7 بؤر استعمارية جديدة، وما يميز هذه البؤر عن سابقتها هو الاختيار الدقيق للموقع التي انشئت عليها هذه البؤر أذ تم إقامتها في أراضي تم اعلانها كأراضي دولة وليس أراض خاصة لتسهيل الموافقة عليها وتبييضها وتوسيعها لاحقًا دون مشاكل قضائية، ويعتمد المستعمرون على خدعة في إنشاء هذه البؤر عن طريق تحويلها إلى مزراع للخيول والأبقار والأغنام بشكل أساسي ومن خلالها يسيطرون على مساحات شاسعة من الأراضي الفلسطينية والبؤر هي:-

1. بؤرة استعمارية شمال مستعمرة محولا، محافظة طوباس.
2. بؤرة استعمارية شرق مستعمرة مسكيوت، محافظة طوباس.
3. بؤرة استعمارية شمال مستعمرة حمدات، محافظة طوباس.
4. بؤرة استعمارية بالقرب من مستعمرة جيفع بنيامين (ادم)، محافظة القدس.
5. بؤرة استعمارية شرق مستعمرة شيلو، محافظة نابلس.
6. بؤرة استعمارية شرق بؤرة بني كيديم، محافظة الخليل.
7. بؤرة استعمارية شرق مستعمرة حلميش، محافظة رام الله.

خارطة(7): توضح البؤر الاستعمارية الجديدة خلال العام 2017

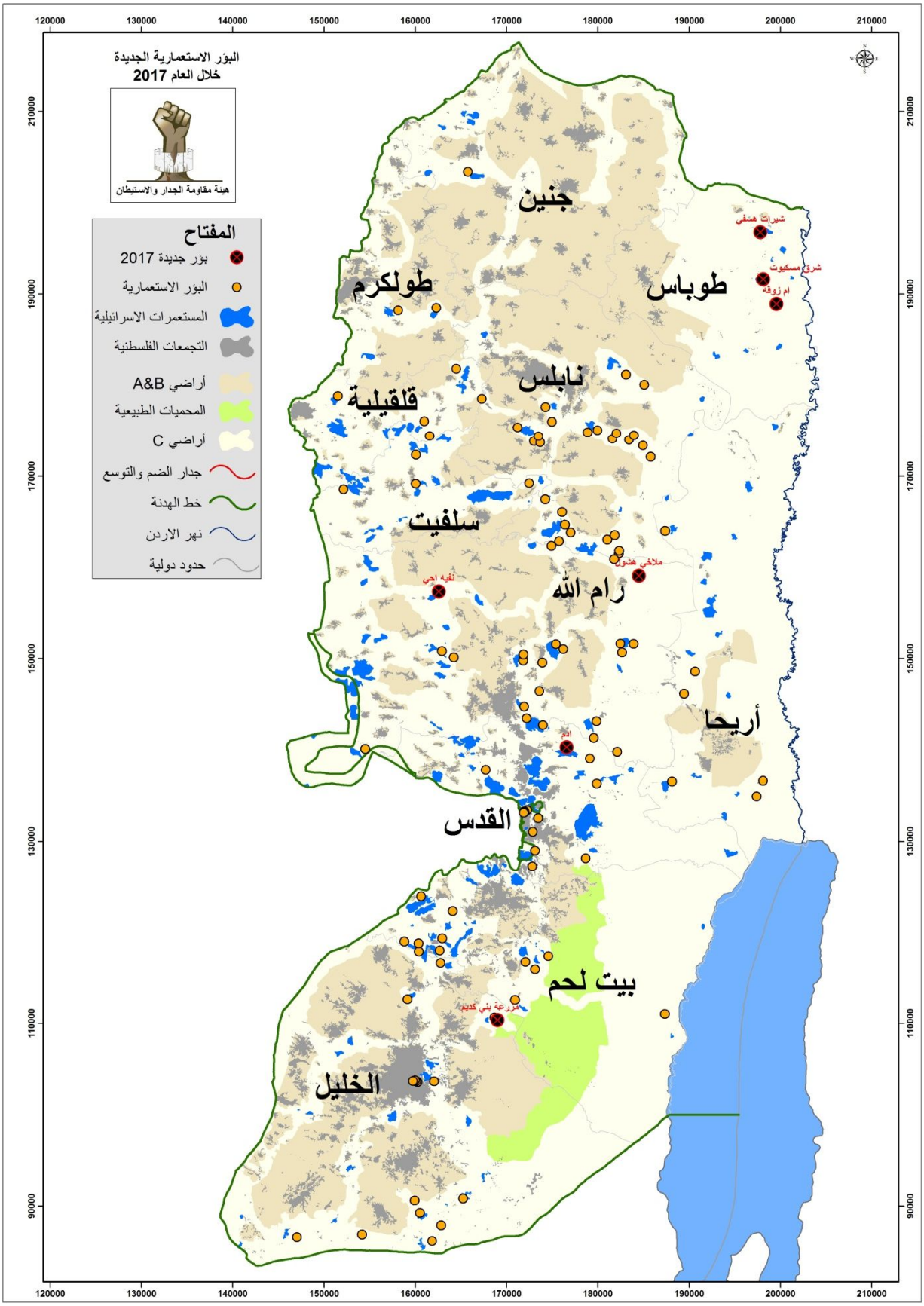

ث: جدار الضم والتوسع في الولجة

فـي تحـد واضـح لكافـة القـرارات الدوليـة والفتـوى الاستشـارية لمحكمـة العـدل الدوليـة الصـادرة فـي 2004/7/9 واصلت سلطات الاحتلال الإسرائيلي خلال العام 2017 بناء مقاطع من جدار الضم والتوسع في منطقتي الكريمزان والولجة في محافظة بيت لحم. ويأتي بناء هذه المقاطع التي بلغ طولها 2.5 كم بعد أن توقف البناء فيها مدة ثلاث سنوات، واليوم لم يتبق لاستكمال الجدار في منطقة دير الكريمزان سوى مقطع بطول 260 متر، أنهت سلطات الاحتلال فيه أعمال البنية التحتية. مع اكتمال بناء ذلك المقطع فإن النتيجة المباشرة ستتمثل بعزل ما يقارب 3000 دونم من الأراضي الزراعية التي تعود لمواطني بيت جالا والولجة.

مسار الجدار المذكور يمر كله في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967. وفي سياقه المكانيّ الواسع، فإنّه تجسيد لسياسة التوسع الاستيطاني وتكريس للاستعمار، التي تنتهجها الحكومة الإسرائيلية. فاختيار هذا المسار بالتحديد انطلق من التوجه لضمّ مستوطنة "هار جيلو"، التابعة للمجلس الإقليمي "غوش عتصيون" إلى بلدية القدس، وخلق تواصل جغرافي مع مستوطنة جيلو الموجودة داخل حدود بلدية القدس، واستكمال، المقاطع الملتفة حول الأراضي التي سبق ضمّها إلى القدس، والتأسيس لضم كل المنطقة الواقعة بين القدس ومستوطنات "غوش عتصيون" و"بيتار عيليت"، إلى بلدية القدس الكبرى.

في الجانب المقابل فان المقطع المكتمل يمر بمسار ملتوٍ يحيط بجميع المساحات المبنية في قرية الولجة، فاصلا إياها عن أراضي القرية الزراعية من جهة، ومبقيا على مسلك وحيد للدخول والخروج من القرية باتجاه البلدة المجاورة بيت جالا. ومن المقرر أن يتم نصب حاجز في مداخل القرية للإشراف على الحركة في هذا المسلك.

عائلة المواطن عمر حجاجلة من الولجة اصبحت الان معزولة خلف الجدار بحكم وقوع بيتها في الجهة الغربية منه. صار يتطلب التواصل منهم مع قريتهم لقضاء حاجاتهم اليومية المعيشية المرور عبر بوابة خاصة. في حين أن تواصل اقربائهم معهم بات يتطلب إجراءات خاصة يحتاج تحقيقها أياما وليس ساعات. أما دير الكريمزان وللحفاظ على التواصل مع أراضي الدير لم يكن هناك من خيار أمامه سوى البقاء في الجهة الغربية من الجدار بعيدا عن محيطه السكاني.

وبالعودة إلى قرية الولجة المنكوبة فان نكبتها ستزداد تعمقا بعد أن قررت بلدية الاحتلال الخاصة بمدينة القدس إقامة متنزه على أراضي القرية (في منطقة عين الحنية) وتجهيز البينة التحتية لذلك، وبالتزامن مع نقل الحاجز العسكري على الطريق للولجة إلى منطقة العين لمنع المزراعين من الوصول إلى اراضيهم وتسهيل وصول المستوطنين الإسرائيليين إلى المتنزه. وحسب المخطط فأن مساحة هذا المتنزه "الوطني" تصل إلى حوالي 1450 دونم جرى عزلها ببناء هذا المقطع من الجدار.

خارطة(8): مسار جدار الضم والتوسع في منطقة الولجة بمحافظة بيت لحم

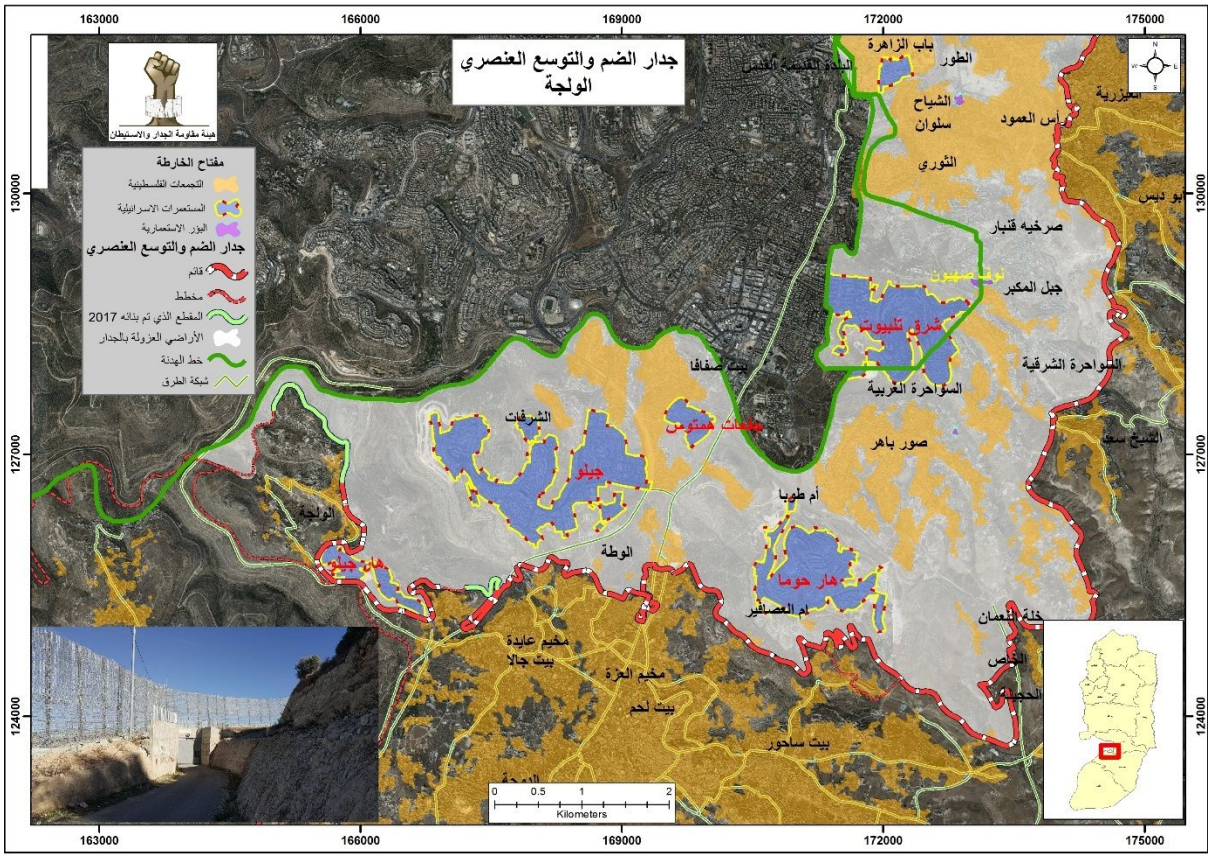

.

ج: رعاية أعمال تزوير ملكيات الأراضي والعقارات

تتمثل هذه الرعاية، من خلال مواصلة السلطات الإسرائيلية السماح بتسجيل الشركات الإسرائيلية العاملة في مجال تزوير ملكيات الأراضي والعقارات، باعتبارها شركات محلية، رغم كونها إسرائيلية. والأهم من خلال عدم ملاحقة ومحاسبة المزورين الحقيقيين لملكيات الأراضي الفلسطينية من قبل السلطات الإسرائيلية ذات العلاقة، والتي بدل ذلك لا تزال تفتح ذراعيها لاستقبال ادعاءات هذه الشركات مطالبةً المواطن الفلسطيني بإثبات العكس. وبكل ما يتضمنه هذا الإثبات من جهد لاستخراج الوثائق المطلوبة، وحضور جلسات اللجان والمحاكم، وتقديم الشهود، وتحمل الكلفه العاليه للمساحين، المحامين، وخبراء مضاهاة الخطوط والبصمات.

العديد من محاولات تزوير الملكيات الفلسطينية وصلت إلى مراحل متقدمة في العام 2017، ونظرت أمام لجان التسجيل الأولي والمحاكم الإسرائيلية عبر ما يعرف بـ "صفقات تسجيل الأراضي" كان من بينها الصفقات المدرجة في الجدول التالي:-

جدول (6): صفقات تسجيل الأراضي خلال 2017

رقم الصفقة العقارية	المكان	الشركة
10189	نعلين	نحالا هكرن لجؤت ادموت إسرائيل
10201	بيتونيا	رنتا استثمار وتطوير م.ض
10202	بيتونيا	رنتا استثمار وتطوير م.ض
9861	كفر برا	نوفي أورانيت م.ض[53]
9806	الزاوية	اح وروش القانة م.ض

كذلك فإن هناك اعداد كبيرة من المحاولات لم تصل إلى لجان التسجيل الآولى أو المحاكم بعد، ونحن نرى أن ما يشجع المزورين في المضي بأعمالهم بارتكاب جرائمهم هو اطمئنانهم لعدم ملاحقة سلطات الاحتلال لهم أو محاسبتهم.

صورة(4): توضيحية لصفقة تسجيل اراضي في كفر برا

[53] صورة عن إعلان طلب التسجيل موجودة في الصفحة التالية، حيث يظهر في الاعلان أن الأرض "موضوع التزوير" مسجلة في قيود المالية 25 دونم، بينما المساحة المراد تسجيلها اكثر من 5000 دونم، (ما يعني أن التزوير سيطال القطع المجاورة وربما حتى الاحواض المجاورة!!)، علماً أنه سبق أن جرت اكثر من عملية تزوير على هذه القطعة وتم افشالها جميعاً في الماضي.

مكتب تسجيل الأراضي ارئيل

إعلان عن طلب تسجيل أموال غير منقولة والتي لم يتم تسجيلها بعد

يعلن لأطلاع الجمهور بان: شركة نوفي أورانيت م.ض. رقم ٥٦٢٥٠١٨٧٤ (تفاصيل طالب التسجيل) تقدم لمكتب تسجيل الاراضي في ارئيل طلب لتسجيل أموال غير منقولة والتي لم يتم تسجيلها بعد (رقم الصفقة: ٩٨٦١) حيث ان وصف الأرض وحدودها ومساحتها مفصلة بالذيل فيما يلي. كل من يدعي أن له حقوق في الملكية، التصرف، الأنتفاع الذاتي أو كل حق اخر ويجد نفسه متضررا نتيجة قبول طلب التسجيل يحق له الاعتراض خطيا الى مكتب ضابط شؤون تسجيل الأراضي في بيت ايل. ص.ب. ٤٦، خلال ٤٥ يوما من تاريخ نشر هذا الأعلان وفقا لقانون تسجيل الأموال الغير منقولة والتي لم يتم تسجيلها بعد، قانون رقم ٦ لسنة ١٩٦٤ والانظمة التي سنت بموجبها.

الذيل

١. تفاصيل طالب التسجيل

الاسم الكامل لطالب التسجيل: شركة نوفي أورانيت م.ض.

رقم الشركة: ٥٦٢٥٠١٨٧٤ العنوان: أورانيت

٢. وصف الأرض

اسم المدينة أو القرية التي توجد فيها الأرض موضوع الطلب: برا (قرية برا)

اسم المكان (الموقع): جرمان

رقم الحوض: ١ طبيعي

نوع الأرض: ميري

المساحة بموجب شيود المالية: ٢٥ (خمسة وعشرون دونمات)

المساحة حسب مخطط المساحة المرفق بالطلب: ٥١٢٤ دونمات و- ٤٩٥ متراً مربعاً

حدود القطعة حسب المخطط المرفق بالطلب (يجب ذكر نقطة إحداثيات مركزية في كل واحدة من الجهات): شمالا: حوض رقم ٢ قطعة رقم ١ قرية برا (١٧٠٥٠). جنوبا: أراضي قرية قاسم. شرقا: حوض ١ قطعة ٣ قرية برا (١٩٩٥٥٠) غربا: أراضي قرية قاسم (١٩٩١٨٠).

٣. الحقوق

الحصص المطلوب تسجيلها بأسم طالب التسجيل: - كاملاً

كيفية الأيلولة لطالب التسجيل: بطريق الشراء

مأمور تسجيل الأراضي ارئيل

التاريخ ٢٠١٧/٤/٣

الفصل الرابع

إجراءات وممارسات سلطات الاحتلال بحق المباني الفلسطينية

أ: عمليات الهدم.

ب: إخطارات الهدم.

ت: إخطارات الاخلاء المؤقت.

أ: عمليات الهدم

بلغت عمليات الهدم التي قامت بها قوات الاحتلال بحق المساكن والمنشآت الفلسطينية والتي رصدتها هيئة مقاومة الجدار والاستيطان خلال العام 2017 طالت 510 منشآت. (انظر الجدول 10، خارطة 9)

جدول(7): توزيع عمليات الهدم على المحافظات خلال العام 2017

المحافظة	عدد المنشآت	النسبة المئوية
اريحا	61	12
الخليل	17	3
القدس	253	50
بيت لحم	33	6

جنين	16	3
رام الله	19	4
سلفيت	10	2
طوباس	24	5
نابلس	68	13
قلقيلية	9	2
المجموع	**510**	**100**

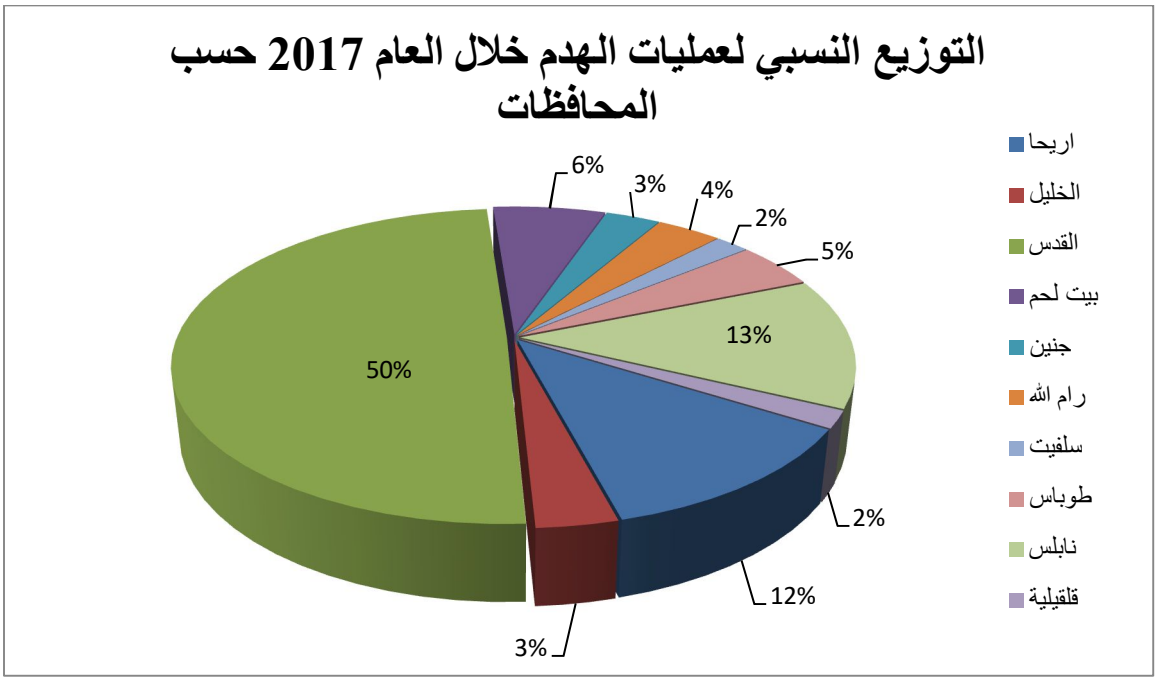

صورة (5): توضح أحد المنازل التي هدمها الاحتلال في منطقة قلنديا البلد

صورة (6): توضح عملية هدم في منطقة الزعيم بمحافظة القدس

خارطة(9): توضح توزيع عمليات الهدم خلال العام 2017

ب: إخطارات الهدم

بلغ عدد إخطارات الهدم التي رصدتها هيئة مقاومة الجدار والاستيطان خلال العام 2017 ما مجموعه (521) إخطاراً موزعة كما هو موضح في الجدول أدناه.[54]

جدول(8): توزيع إخطارات الهدم على المحافظات خلال العام 2017

المحافظة	عدد الاخطارات	النسبة المئوية %
القدس	100	19.2
الخليل	177	34.0
بيت لحم	39	7.5
رام الله	33	6.3
نابلس	36	6.9
سلفيت	49	9.4
قلقيلية	50	9.6
طولكرم	20	3.8
جنين	1	0.2
طوباس	10	1.9
اريحا	6	1.2
المجموع	**521**	**100**

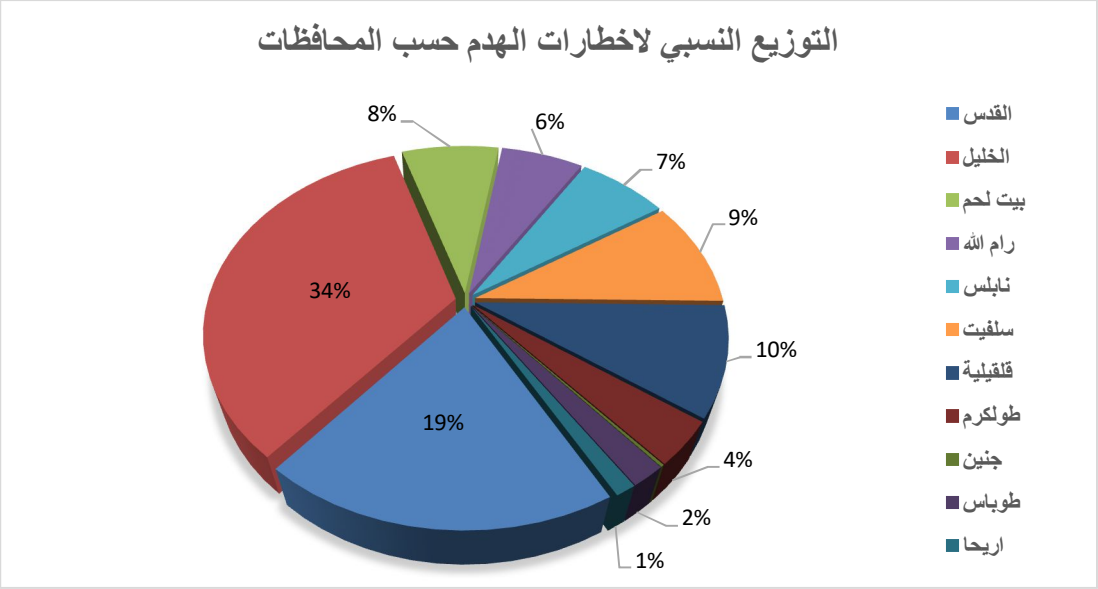

خارطة (10): توضح توزيع إخطارات الهدم خلال العام 2017 على المحافظات

[54] تجربة الهيئة العملية تشير إلى أن هناك اعداداً من الإخطارات لا تصل المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة برصد الانتهاكات أوالمتابعات القانونية، وبالتالي فهي لا تدخل في الاحصائيات الواردة في التقرير.

صورة (7): إخطار وقف بناء تم توجيهه لمنزل في بلدة اذنا بتاريخ 2017/11/30

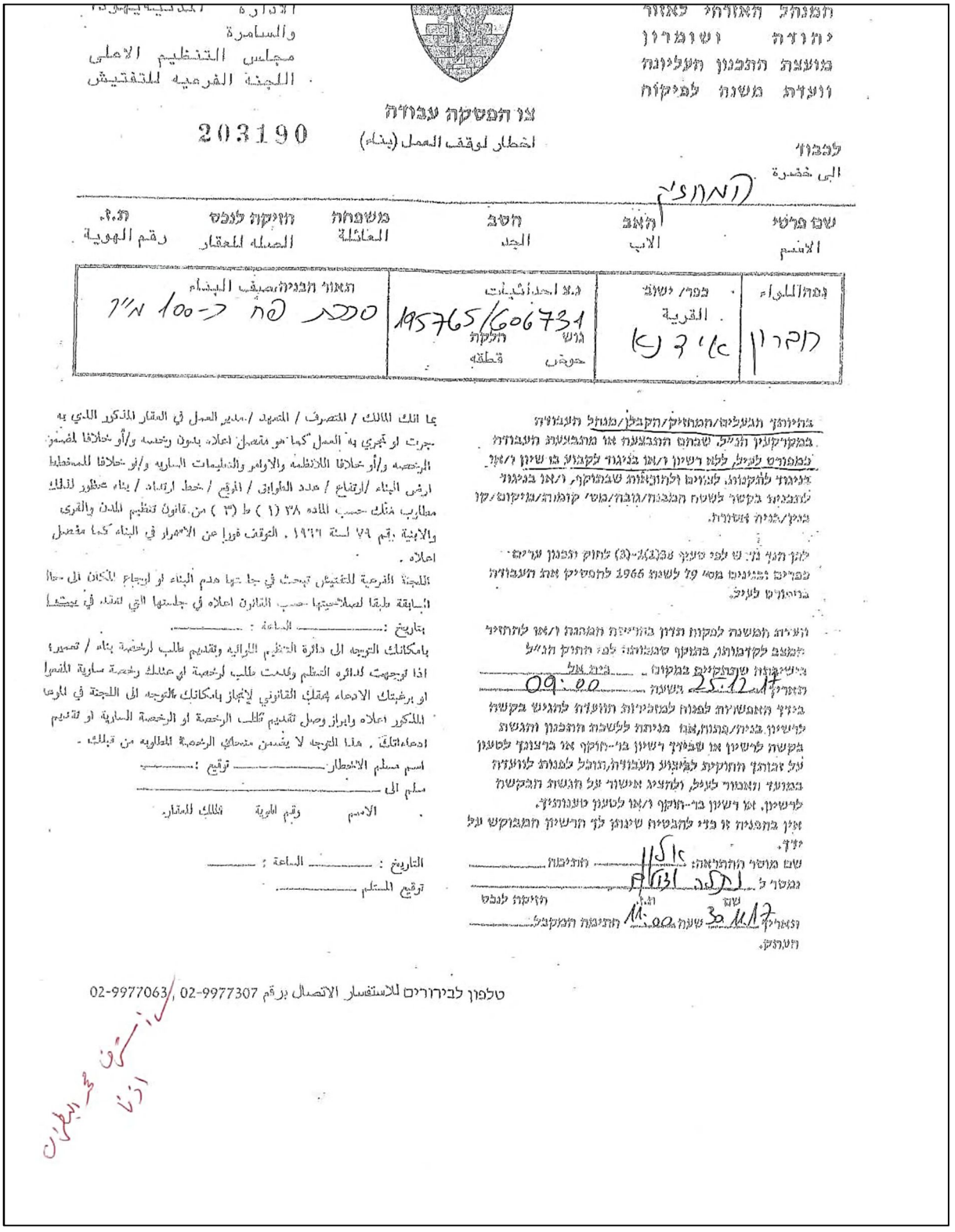

ت: إجراءات الاحتلال في الأغوار والسفوح الشرقية.

1: إجراءات الاحتلال في الشمال الشرقي للضفة الغربية

تواصل سلطات الاحتلال مشروع التطهير العرقي في الأغوار والسفوح الشرقية للضفة الغربية بصورة ممنهجة وحثيثة، ففي الأغوار الشمالية مثلاً لا يكاد يمر يوم دون أن يتعرض سكان التجمعات الرعوية والزراعية في هذه المنطقة إلى اعتداءات أو إجراءات جديدة. سواء من الجيش الإسرائيلي أو من المستعمرين، فإلى جانب أوامر الهدم وعمليات الهدم، وتجريف الطرق الزراعية، وتقطيع خطوط المياه، وتجريف الأراضي المزروعة، بحجة التدريبات العسكرية، وإجراءات خلق البيئة القسرية الأخرى المتمثلة في حرمان المواطنين من الخدمات الأساسية بل ومصادرة، أو احتجاز معداتهم وآلياتهم وفرض غرامات باهظة عليها، ومنع المزارعين من استغلال أراضيهم أو حتى الوصول إليها، يقوم المستعمرون بحماية الجيش، وبتحريض من القيادة السياسية التي تدعو إلى تكثيف الاستيطان في الأغوار، بالاستيلاء على أراضٍ زراعية لهؤلاء المزارعين واستغلالها، وكذلك إقامة البؤر الاستعمارية الجديدة. وقد شهدت الأغوار الشمالية في العام 2017 إقامة ثلاثة بؤر استعمارية جديدة، كما وصدر بحق تجمعي إم الجمال وعين الحلوة أوامر عسكرية جديدة تقضي بعدم البناء في مجمل المنطقة المحيطة بها ولا حتى إدخال أي مادة يمكن أن تفسر بأنها قد تستخدم في إقامة أية خيمة أو بركس أو مبنى.

أما عن إخطارات التهجير المؤقت بحجة التدريبات العسكرية (انظر الجدول أدناه)، كذلك تم الاستيلاء على ثلاث دونمات جديدة بموجب أمر عسكري بحجة فتح شارع. (انظر الأمر العسكري) *

جدول(9): إجراءات الاحتلال في الشمال الشرقي للضفة الغربية خلال العام 2017

تاريخ الإخلاء	عدد العائلات	عدد الإخطارات	المنطقة	المدة
2017/3/29	3 عائلات	-	حمصا الفوقا	من الساعة الخامسة مساءً ولغاية يوم الخميس الموافق 2017/3/30 الساعة الخامسة صباحاً
2017/4/5	10عائلات	-	الرأس الأحمر	من الساعة الخامسة مساء ولغاية الساعة الخامسة صباحا من اليوم التالي
2017/4/25	12 عائلة	4 إخطارات	حمصة الفوقا	من الساعة السادسة مساء ولغاية الخامسة صباحا من اليوم التالي
2017/4/26	12 عائلة	4 إخطارات	حمصة الفوقا	من الساعة العاشرة صباحا ولغاية الرابعة عصرا من نفس اليوم

صورة (8): توضح أمر الاستيلاء

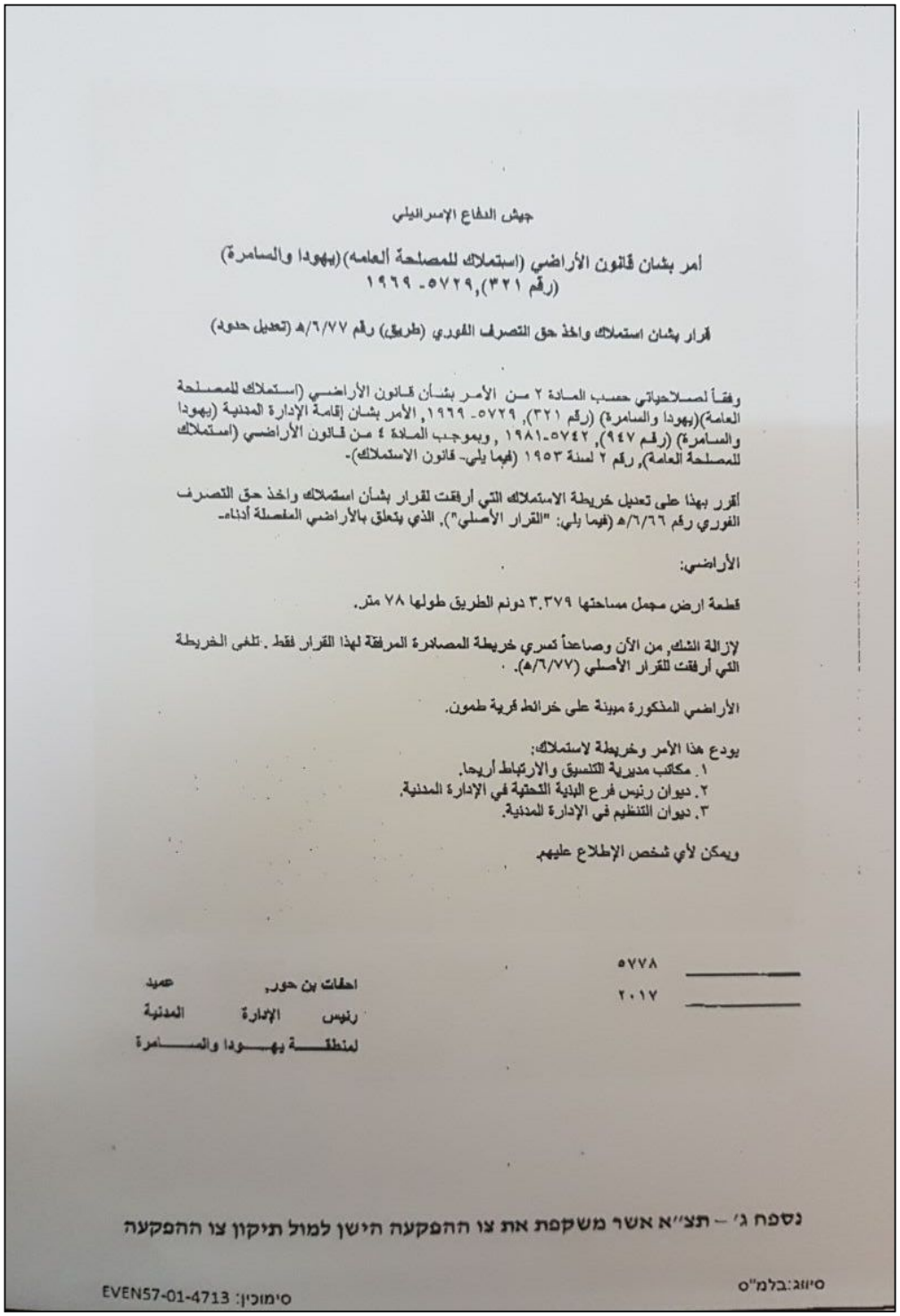

جيش الدفاع الإسرائيلي

أمر بشأن قانون الأراضي (استملاك للمصلحة العامه)(يهودا والسامرة)
(رقم ٣٢١),٥٧٢٩- ١٩٦٩

قرار بشأن استملاك واخذ حق التصرف الفوري (طريق) رقم ٦/٧٧/ه (تعديل حدود)

وفقاً لصلاحياتي حسب المادة ٢ من الأمر بشأن قانون الأراضي (استملاك للمصلحة العامة)(يهودا والسامرة) (رقم ٣٢١), ٥٧٢٩- ١٩٦٩, الأمر بشأن إقامة الإدارة المدنية (يهودا والسامرة) (رقم ٩٤٧), ٥٧٤٢-١٩٨١ , وبموجب المادة ٤ من قانون الأراضي (استملاك للمصلحة العامة), رقم ٢ لسنة ١٩٥٣ (فيما يلي- قانون الاستملاك)-

أقرر بهذا على تعديل خريطة الاستملاك التي أرفقت لقرار بشأن استملاك واخذ حق التصرف الفوري رقم ٦/٦٦/ه (فيما يلي: "القرار الأصلي"), الذي يتعلق بالأراضي المفصلة أدناه-

الأراضي:

قطعة ارض مجمل مساحتها ٣.٣٧٩ دونم الطريق طولها ٧٨ متر.

لإزالة الشك, من الآن وصاعداً تسري خريطة المصادرة المرفقة لهذا القرار فقط . تلغى الخريطة التي أرفقت للقرار الأصلي (٦/٧٧/ه).

الأراضي المذكورة مبينة على خرائط قرية طمون.

يودع هذا الأمر وخريطة لاستملاك:
١. مكاتب مديرية التنسيق والارتباط أريحا.
٢. ديوان رئيس فرع البنية التحتية في الإدارة المدنية.
٣. ديوان التنظيم في الإدارة المدنية.

ويمكن لأي شخص الإطلاع عليهم.

٥٧٧٨ _____
٢٠١٧ _____

احلفات بن حور, عميد
رئيس الإدارة المدنية
لمنطقة يهودا والسامرة

נספח ג' – תצ"א אשר משקפת את צו ההפקעה הישן למול תיקון צו ההפקעה

סיווג:בלמ"ס

סימוכין: EVEN57-01-4713

2: إجراءات الاحتلال في الوسط الشرقي للضفة الغربية

أما في الوسط الشرقي للضفة الغربية وتحديداً بادية القدس فإن المخطط الإسرائيلي التهجيري لم يعد خافياً في ظل تصريحات القادة الإسرائيليين التي تدعو إلى " تنظيف محيط شارع القدس أريحا من التجمعات البدوية" ووفقاً لرد الجيش الإسرائيلي في الالتماس المقدم للمحكمة العليا في قضية التجمع البدوي "ابو نوار"، فإن الجيش الإسرائيلي سيقوم بتهجير تجمع الخان الأحمر إلى المكان الذي تم تجهيزه لهم وأطلق عليه اسم "الجبل شرق" والمقام على أراضي أبوديس المصادرة.

إن عملية التهجير المرتقبه هذه، ليست سوى حلقة في سلسله طويلة، تطال حوالي 46 تجمعاً بدوياً يعيش في تلك المنطقة، منذ ما قبل الاحتلال الإسرائيلي، ينتمون في غالبيتهم إلى عائلة الجهالين، والذين تم تهجيرهم مطلع خمسينات القرن الماضي – أي بعد قيام إسرائيل - من موطنهم الأصلي في النقب الفلسطيني.

ويعتمد الاحتلال الإسرائيلي في سياسة التطهير الصامت هذه على مبدأ خلق البيئة القسرية الطاردة، فهو لا يسمح بالتخطيط التنظيمي لهذه التجمعات ما يعني أن كل مبنى (خيمة أو بركس) سواء كانت مسكن أو مدرسة، أو مسجداً هي بناء غير شرعي في قانون سلطات الاحتلال ولا يكاد يخلو بناء في هذه المناطق لم تشمله أوامر الهدم. وبناءً على ذلك فإنه يحول دون وصل هذه التجمعات بأبسط الخدمات الإنسانية من مياه أو كهرباء، أو هاتف، ويمنع شق الطرق أو تعبيدها أو بناء الخدمات الصحية أو التعليمية فما بالك بالترفيهية، ويفرض رقابة مشددة على كل زيادة أو توسعة في عدد الخيم أو البركسات أو حتى على عملية ترميم تلك الخيم أو البركسات.

3: إجراءات الاحتلال في الجنوب الشرقي للضفة الغربية:

سياسة التطهير العرقي الممنهجة والمعتمدة في هذه المنطقة، استندت إلى قيام سلطات الاحتلال إلى إصدار أوامر اعتبرت فيها غالبية تلك المناطق الشاسعة مناطق عسكرية مغلقة. الجزء الأكبر في تلك المناطق هم من المزارعين وإن كان جزء كبير منهم يعتمد نمط الحياة الرعوية.

لم يشفع لهؤلاء المواطنين الفلسطينين كونهم يعيشون على أرضهم، وفي تجمعات أقيمت منذ ما قبل الاحتلال الإسرائيلي لها. سوسيا مثلا لم تكتف سلطات الاحتلال بمصادرة أراضيها وتهجير سكانها وهدمها، بل انه حين أعاد الاهالي بناء مساكنهم في منطقة قريبة لاحقتهم سلطات الاحتلال، ورفضت أن تعترف بالمخطط التنظيمي الذي تقدموا به لمنع هدم منازلهم وباتوا اليوم يعيشون في انتظار تنفيذ قرار المحكمة بالهدم في تزامن مع تجمع الخان الاحمر، كما وعد بذلك وزير الدفاع الإسرائيلي "افيغدور ليبرمان".

حال تجمع أم الخير مثلاً، لا يختلف كثيراً عن حال سوسيا ولا عن واقع تجمعات مسافر يطا أو تجمع الدقيقة والتجمعات القريبة منها، فالعديد من تجمعات المسافر لا يقتصر خطر التهديد على هدم عدد من المنازل فقط، بل يطال بيوتها جميعا بالهدم والإزالة.

وإجراءات الاحتلال هناك هي ذاتها من حيث حرمانها من الخدمات الأساسية وتقييد الحركة، ورفض المصادقة على أية مخططات تنظيمية لها، والإجراء الأخير الذي شهدته المسافر نهاية هذا العالم تمثل بإصدار أمر عسكري يغلق فيه طريق الوصول إلى مسافر يطا، بحجة مصلحة المواطنين!

خارطة (11): الأمر العسكري الخاص بإغلاق الطريق المؤدية إلى مسافر يطا بتاريخ 2017/12/2

צבא הגנה לישראל

צו בדבר הוראות בטחון [נוסח משולב] (יהודה והשומרון) (מס' 1651), התש"ע-2009

הוראה בדבר נקיטת אמצעי ביטחון ("דרום הר חברון"), התשע"ח - 2017

4363794

חתימה: רוני נומה

נופקד פיקוד המרכז

רוני	נומה,	אלוף
מפקד	כוחות	צה"ל
באזור	יהודה	ושומרון

תאריך עברי: ב' לחג תשפ"ה

תאריך לועזי: 25 בספטמבר 2017

الفصل الخامس

اعـــــتـــــــداءات المـــستـــعمـــــريـــن

اعتداءات المستعمرين

شهد العام 2017 مجموعة من العمليات والهجمات المنظمة التي نفذتها عصابات المستعمرين ومليشياتها المسلحة من أمثال "تدفيع الثمن" و"شبيبة التلال" و"تمرد"، والتي تستهدف المس بالفلسطينيين وممتلكاتهم أينما وجدت في ظل حماية شبه رسمية من أجهزة الاحتلال العسكرية والقانونية.

وتقسم هذه الاعتداءات إلى ثلاثة أقسام:

1- الاعتداءات الجسدية وقد اسفرت عن:-

استشهاد خمسة مواطنين هم:- محمود زعل عودة من بلدة قصرة ومعتز حسين هلال بني شمسة 22 من بلدة بيتا والطفلة اسيل طارق ابوعون 8 سنوات من قرية فروش بيت دجن في محافظة نابلس وسليمان صلاح 82 عام وعمر احمد عيسى من بلدة الخضر في محافظة بيت لحم، وإصابة 89 مواطن بينهم 15 طفل.

2- الاعتداء على الممتلكات واسفرت عن:-

- اقتلاع وتكسير وسرقة ثمار حوالي 3260 شجرة تركز معظمها في قرى وبلدات بورين ومادما وبرقة وحوارة وقريوت وقصرة وجالود وعورتا ودير الحطب والساوية وعوريف وعصيرة القبلية في محافظة نابلس وبلدة الخضر في محافظة بيت لحم، وبلدتي سنجل والمغير في محافظة رام الله، وقرية خاراس في محافظة الخليل.
- إعطاب وتكسير 86 سيارة على الطرق الواصلة بين محافظات الضفة الغربية ومدينة القدس.
- الاعتداء على ما يزيد عن 6000 دونم شملت: منع حراثة 3000 دونم من اراضي الساكوت وتجريف 15 دونم من اراضي جالود وزراعتها وتجريف 5 دونمات وتسهيلها بالقرب من مستعمرة "روتم"، في الأغوار الشمالية، نصب أسلاكا شائكة في أراضي المواطنين بمنطقة أم لخوص القريبة من مستعمرتي "بيت يتير" بمسافر يطا جنوب الخليل، وحراثة 500 دونم من أراضي الفلسطينيين في منطقة السويدة، والاستيلاء على خط مياه يستخدمه الفلسطينيون في منطقة الساكوت في الاغوار الشمالية، ومنع المزارعين في منطقتي صارورة والخروبة في مسافر يطا من حراثة أراضيهم،

والاستيلاء على غرفة ومخزن في يبدة سلوان في مدينة القدس، وهدم بئر في بلدة دير استيا. الاعتداء على منازل المواطنين في أحياء تل الرميدة، والكرتينا، وجبل الرحمة في البلدة القديمة بمدينة الخليل، بينما تم اقتحام منطقة "العين الجديدة" الواقعة أسفل تل ارميدة في مدينة الخليل في محاولة للاستيلاء عليها، وإدراجها على الخارطة السياحية الخاصة بالمستعمرين. ومحاولة مستعمرون من مستعمرة "ماعون" المقامة على أراضي جنوب محافظة الخليل احراق مسجد قرية التوانة إلى الجنوب من محافظة الخليل في إطار اعتداءاتهم الممنهجة على القرية بهدف ترهيب أهلها وترحيلهم منه. وحرق كرفان للمواطنة تغريد ابوميالة في منطقة خلة العيدة.

- تنفيذ 142 هجوماً على القرى الفلسطينية ومفارق الطرق الواصلة بين محافظات الضفة طالت:

قرى وبلدات أم الخير والتوانه وخلة العصيدة وبيت أمر وعينون وحلحول والكرتينا وجبل الرحمة وجبل جالس وكرمة ويطا ودورا وبني نعيم وتل الرميدة في محافظة الخليل. وقرى وبلدات بورين وبرقة وحوارة وقريوت وقصرة وجالود وعورتا ودير الحطب والساوية ويتما وعينبوس واللبن سبسطية وعوريف وعصيرة القبلية ومادما في محافظة نابلس. وأحياء البلدة القديمة وقرى مخماس وبيت حنينا وجبع في محافظة القدس. وقرى وبلدات الخضر ونحالين وتقوع وبيت تعمر وحوسان والفريديس وواد فوكين وجب الذيب في محافظة بيت لحم. وقرى برطعة ورمانة وظهر المالح ورابا ومثلث الشهداء في محافظة جنين. وقرى وبلدات ام صفا وكوبر والنبي صالح والجانية وسنجل وبيتين وسلواد ودير نظام والمغير في محافظة رام الله. وقرى بروقين وكفل حارس ودير استيا في محافظة سلفيت. وقرى وتجمعات خربة السويدة والمزروكخ وسمرة والساكوت والفارسية في محافظة طوباس. وقرى شوفة والنبي الياس وجيت في محافظتي طولكرم وقلقيلية.

3. الاعتداءات على الأماكن الدينية والأثرية

- الاقتحامات المتكررة بشكل يومي لساحات المسجد الأقصى المبارك زادت عن 400 اقتحام، كذلك الاقتحامات المتكررة لقبر يوسف في نابلس، والمقامات الموجودة في كفل حارس.

جدول(10): اعتداءات المستعمرين على المواطنين والممتلكات خلال العام 2017

المحافظة	مجموع الاعتداءات
اريحا	1
الخليل	53
القدس	69
بيت لحم	21
جنين	8
رام الله	12
سلفيت	9
طوباس	15
طولكرم	1
قلقيلية	4
نابلس	91

المجموع	284

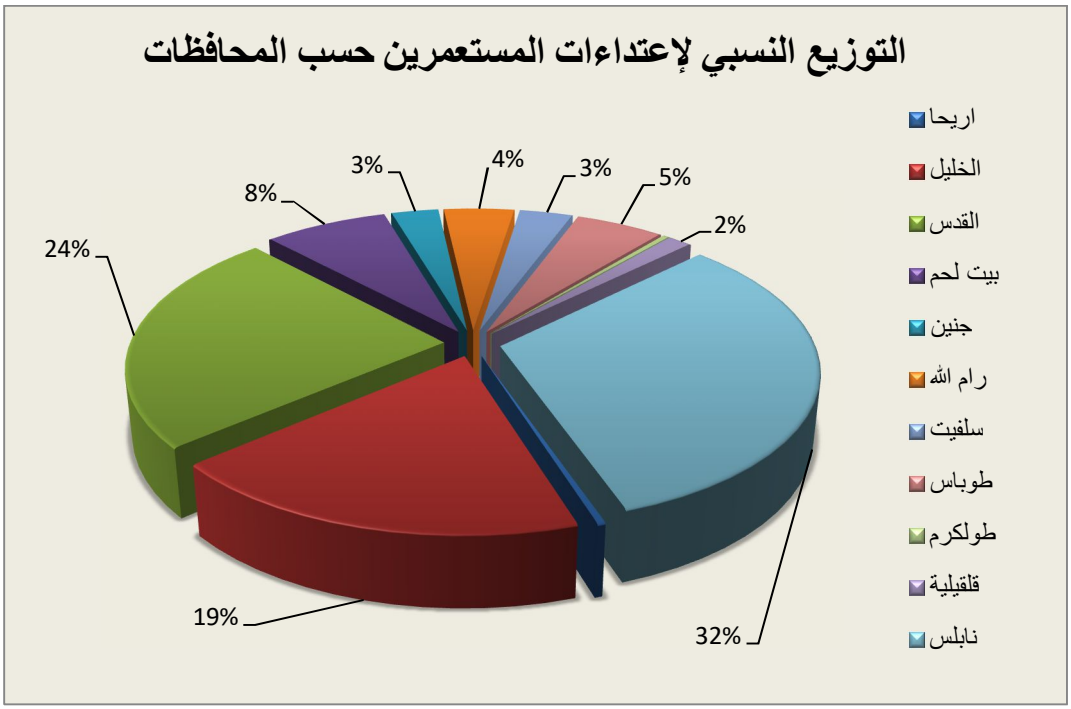

الفصل السادس

الإجراءات التهويدية في القدس والخليل

أ: الإجراءات الإسرائيلية في القدس.

ب: الإجراءات الإسرائيلية في البلدة القديمة بالخليل.

أ: الوضع الإنساني والإجراءات الإسرائيلية في القدس

أدت إجراءات الاحتلال في العام 2017 إلى مواصلة التضييق على القدس الشرقية وبالتالي زيادة معاناة الفلسطينيين المقدسيين وعزلهم عن باقي محافظات الضفة الغربية، معيقة التواصل الاجتماعي والنشاط الإقتصادي، في كلا المنطقتين، متسببة أيضاً في حرمان دولة فلسطين من تقديم الخدمات لمواطنيها في القدس.

ويتبع الاحتلال الإسرائيلي سياسات تهويد القدس وطمس هويتها العربية الفلسطينية. عبر مواصلة الاحتلال إحكام حصارها وعزلها جغرافيا وسياسيا واقتصاديا واجتماعيا عن عمقها العربي الفلسطيني، وذلك من خلال جدار الضم والتوسع والقوانين ذات الطابع العنصري الموجهة ضد الفلسطينيين، وسياسة التهجير وهدم المنازل، ومصادرة الأراضي، وبناء المستعمرات اليهودية في مخالفة واضحة للقانون الدولي، مما ترك الواقع المعيشي في المدينة المقدسة صعباً على كافة مستويات المؤشرات السكانية الاجتماعية والاقتصادية.

فقد بلغ عدد سكان محافظة القدس، بحسب الإحصائيات الأخيرة حوالي 426,533، منهم قرابة 216,748 ذكراً و209,785 من الإناث ويشكل عدد سكانها ما نسبته 8.9% من سكان فلسطين التاريخية و14,5% من مجموعة سكان الضفة الغربية، في حين بلغت نسبة اللاجئين من محافظة القدس 25.1% من مجموع السكان.[55]

[55] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017، كتاب القدس الإحصائي السنوي 2017، رقم 19، رام الله، فلسطين.

كما بلغت معدلات الكثافة السكانية مستويات عالية، في أوساط المقدسيين، ب 1236 فرد لكل كم2 نظراً لإجراءات قوات الاحتلال التي تحاصر المقدسيين بالإجراءات الاستعمارية التمييزية التي تهدف إلى إفراغ المدينة المقدسة من سكانها وإحلال المستعمرين، وبالمقارنة مع الكثافة السكانية في الضفة الغربية فقد وصلت النسبة إلى 512 فرد لكل كم2.[56]

بالنسبة للتعليم فإن الأحياء الفلسطينية ينقصها 2,557 صفوف دراسية في حين يبنى سنوياً ما مجموعه 37 غرفة صفية، في مقابل حاجة فعلية تقدر ب 70 غرفة صفية بحاجة إلى بنائها فعلياً في العام الواحد، في حين لا يتم أكثر من ثلث الطلاب 12 سنة تعليميّة فقط،[57] أما في مجال الخدمات الأخرى فتشير التقديرات إلى ما يقارب 52% من سكّان المدينة فقط موصولون بشبكة المياه بشكل منتظم وقانوني، إضافة إلى ذلك لا توفّر بلدية الاحتلال في القدس الخدمة للأحياء الفلسطينية في المدينة سوى ست عيادات لرعاية الأم والطفل رغم أنّهم يشكّلون نحو40% من مجمل سكان المدينة وذلك مقارنة بـ27 عيادة تعمل في الأحياء اليهودية في المدينة؛ كذلك لا توفّر البلدية سوى أربع مكاتب رفاه في الأحياء الفلسطينية مقابل 19 في الأحياء اليهودية، رغم أن 76% من سكان الأحياء الفلسطينية و-83.4% من الأطفال في تلك الأحياء يعيشون تحت خطّ الفقر[58]. إلى ذلك فقد ارتفعت معدلات البطالة في صفوف المقدسيين في العام الأخير بنسبة 1.5% لتصل إلى 19.9% من الأفراد المشاركين في القوى العاملة 15 سنة فأكثر.[59]

وفي الوقت الذي لازالت المدينة المقدسة ترزح تحت إجراءات قوة الاحتلال التي تسعى إلى إحكام السيطرة والتهجير القسري لتجمعاتها لصالح المستعمرين ضمن مخططات عنصرية، كان مخطط E1 الذي يهدف إلى إغلاق منطقة القدس بشكل كامل أمام الفلسطينيين، وإقامة تواصل جغرافي بين مستعمرات ما يسمى «حزام القدس»، يعتبر أخطرها نظراً لسعيه لتحقيق أحلام الاحتلال بإقامة "القدس الكبرى"، وإلى إحداث فصل حقيقي بين وسط الضفة وشمالها من جهة، وبين جنوبها من جهة ثانية، باعتبار هذا المخطط بمثابة حلقة الوصل الأخيرة بين شمال الضفة ووسطها مع جنوبها، وبالتالي سيؤدي إلى منع نمو وتطور التجمعات الفلسطينية في مدينة القدس التي تعاني من ضائقة كبيرة في توافر الأراضي للسكن والاحتياط الإستراتيجي لنموها باتجاه الشرق (E1) المسيطر عليه من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي.
لم يعد خافياً بأن هدف قوة الاحتلال من إعادة تأهيل طريق المُعرّجات الواصل إلى مدينة أريحا وهو إيجاد بديل من (طريق رقم 1)، أو ما سمي بطريق السلام الإقليمي، بحيث يمنع الفلسطينيون من استخدام طريق أريحا - القدس التاريخي وتحويل المسار إلى المُعرّجات مستقبلاً. وبالتالي سيؤدي إلى الفصل المكاني الجغرافي بين شمال وجنوب الضفة الغربية وإبقاء التواصل بينهما من جانب مواصلاتي فقط.

لم تتوقف الإجراءات الإسرائيلية عند حدود التعزيز السكاني للمستعمرين في حدود المدينة المقدسة- بل طالتها إلى اتخاذ مجموعة من القرارات كان آخرها سلسلة من الإجراءات التي تهدف إلى تهجير المواطنين البدو الفلسطينيين في مناطق«E1»، على جانبي شارع أريحا – القدس. لم يكن مخطط تهجير البدو وليد اللحظة، بالنظر إلى سلسلة الإجراءات التي بدأت منذ العام 1967 سواء من خلال عمليات التهجير القسري، أو من خلال خلق البيئة القسرية، وكل ذلك تحت سمع العالم وبصره خاصة من مناطق الأغوار بوسائل، من بينها إعلان مناطق إقامة البدو كمناطق عسكرية مغلقة.

---

[56] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مصدر سبق ذكره
[57] IR AMIM, Fifty years of neglect: EAST JERUSALEM EDUCATION REPORT, Sept. 2017
[58] بيتسيلم، مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان، تحديثات ملف القدس الشرقية، 11 نوفمبر 2017.
[59] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مصدر سبق ذكره

وليس بعيداً عن التجمعات البدوية بكثير، فقد أجلت محكمة الاحتلال القرار الأخير القاضي بالإزالة بالتفجير التي هددت بتنفيذها بحق ستة أبراج سكنية (تضم نحو140 شقة تحوي أكثر من 500 شخصاً) في حي المطار القريب من حاجز قلنديا شمالي القدس حتى شباط 2018، بعد أن قدم الأهالي المجاورين للمباني التماسا للمحكمة يفيد بأن شققهم السكنية ستضرر بشكل ملموس إذا تمت عملية التفجير للأبراج الستة، لتظل القضية برمتها خطراً محدقاً تظل احتمالاته مشرعة حتى الأن.[60]

وفي مقابل ذلك كله فقد بلغ طول جدار الضم والتوسع الذي يحيط بالمدينة المقدسة 93كم، في حين بقيت 46كم كامتداد لم يكتمل بعد ضمن المخطط له، بحيث أصبح الجدار يعزل أكل من 84كم2 مبقيا أكثر من 68كم^2 كأجزاء مخطط لعزلها في المستقبل أيضاً، في حين بلغ عدد المستعمرات الإسرائيلية داخل حدود البلدية 13 عشرة مستعمرة إلى جانب 10 من البؤر الاستعمارية والأحياء اليهودية الموزعة على جغرافيا المدينة [61]

كما واصلت الحكومة الإسرائيلية انتهاج سياساتها الهادفة لتكريس أغلبية يهودية ديمغرافية من خلال تهجير صامت للفلسطينيين عبر سحب الإقامة الفلسطينية من القدس الشرقية، علماً أن مجرد قيام إسرائيل بمنح الإقامة الدائمة للعيش في القدس، يعني أنها تعامل الفلسطينيين كما لو كانوا مهاجرين، وأن دخولهم للقدس والإقامة فيها هي بمثابة امتياز قابل للسحب، بدل كونه حق موروث، خاصة وأن وزير الداخلية الإسرائيلية يتمتع بصلاحيات سحب الإقامة، ويعتبر إجراء سحب الإقامة هو الأداة المباشرة الأكثر استخداماً للتهجير القسري بحق الفلسطينين من القدس الشرقية.

وتعتبر هذه السياسة التي جرى استخدامها من قبل إسرائيل أكثر من 14582 [62] مرة ما بين 1967-2017 غير شرعية بموجب القانون الدولي. بحيث أن السحب العقابي للإقامة الذي يستهدف الفلسطينيين يمثل اكثر السياسات الحالية الهادفة إلى ترحيل فلسطينيي القدس الشرقية قسرياً.

وقد شهد العام 2017 وحتى آب أغسطس قيام سلطات الاحتلال بسحب إقامة 17 مقدسيا من بينهم طفلان فقدوا إقاماتهم.[63] ولعل اللافت في مجريات هذه القضية أنه وفي كانون أول 2017 تم تقديم مشروع قانون لمنح وزير الداخلية، أريه درعي، صلاحيات لسحب الإقامة من فلسطينيين بالقدس المحتلة ومن سوريين بالجولان المحتل، تم إدانتهم بعمليات "معادية" أو أدينوا بعدم الولاء لدولة إسرائيل وأتى تشريع مشروع القانون في أعقاب قرار المحكمة العليا الذي ألغى سحب الإقامة لأربعة فلسطينيين من القدس المحتلة، حيث أرجأ القضاة قرارهم لحين السماح للكنيست للمصادقة على قانون يسمح للمحكمة بإلغاء إقامتهم[64].
هذه الإجراءات ليست سوى عينة محدودة من قائمة الإجراءات الطويلة التي تستهدف الوجود الفلسطيني في مدينة القدس مثل: تفعيل قانون الغائبين، ورفع الحماية عن المستأجرين من الجيل الثالث، والاستيلاء على المنازل والعقارات الفلسطينية من قبل المؤسسات الاستعمارية الإسرائيلية وسياسة الخنق العمراني عبر عدم توفير أماكن للبناء الفلسطيني، وعدم منح رخص بناء جديدة، والتغول في فرض الضرائب

---

[60] مؤسسة القدس الدولية، حصاد شهري، تهويد الأرض والمقدسات، كانون أول 2017،
[61] هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، تقارير احصائية،2017
[62] هذه الأرقام تستند إلى معيطات مؤسسة بتسليم "أرقام حول سحب الإقامة في القدس الشرقية 27 أيار 2015 وكذلك على معطيات مؤسسة هموكيد. سحب الإقامة الدائمة من سكان مدينة القدس في 2015" 28 شباط 2016 وبيان مركز القدس للمساعدة القانونية 2017.
[63] مركز القدس للمساعدة القانونية، بيان صحفي حول سحب هويات، أغسطس، 2017
HAARETS, Israeli Ministers to vote on bill that would permit explosion of Palestinians from Jerusalem, Dec 23, 2017.64

خصوصاً الأرنونا... وطرد الفلسطينيين من بيوتهم بحجة الحرص على حياتهم من سقوط البيوت... وغيرها وغيرها.

ب: الإجراءات الإسرائيلية في البلدة القديمة بالخليل

تبلغ مساحة مدينة الخليل 42 كم^2 يعيش فيها اليوم ما يزيد عن ربع مليون نسمة. أما مساحة البلدة القديمة لمدينة الخليل، والتي يقع فيها الحرم الابراهيمي الشريف، فتبلغ حوالي 1 كم^2. تاريخيا، فإن البلدة القديمة شكلت القلب النابض، اقتصاديا واجتماعيا ودينيا، لمجمل مدينة الخليل وحتى لعموم محافظتها. لكن جملة الإجراءات الإسرائيلية الممنهجة التي طالت المدبنة منذ سنوات الاحتلال الأولى حولت اجزاء كبيرة من هذا الحيز الحيوي والمزدهر إلى مدينة اشباح.

بداية الإجراءات الاستعمارية ضد البلدة القديمة تعود إلى أيار عام 1968 والتواجد الاستيطاني في محيط الحرم الابراهيمي الشريف، وإنشاء مستعمرة "كريات اربع" في العام ذاته. هذا التواجد الاستعماري امتد إلى مبنى الدبويا "بيت هداسا" عام 1978 وتبعه الاستيلاء على مدرسة أسامة بن المنقذ وتحويلها لبؤرة استعمارية جديدة "بيت رومانو" عام 1983، ثم بعد سنه زرعت بؤرة استعمارية جديدة في تل رميدة هي "ابراهام افينو" وتتالت بعدها عمليات السيطرة على العقارات الفلسطينية حتى باتت نسبة ما يسيطرون عليه اليوم حوالي 20% من مجموع عقارات البلدة القديمة.

الإستراتيجية التي اتبعتها سلطات الاحتلال لتهويد البلدة القديمة وطرد سكانها العرب كانت "خلق البيئة القسرية" التي تجعل من مواصلة حياة المواطنين العرب فيها نوعا من الجحيم وتدفعهم على الانتقال خارج البلدة القديمة. لتحقيق ذلك اعتمدت آلية أساسية تقوم على دفع المستوطنين الاستعماريين بالاستيلاء على عقار معين - بحجة أنه جزء من أملاك اليهود الذين كانوا يسكنون المدينة حتى عشرينات القرن الماضي - وبعد أن يتم لهم ذلك، تبدأ المرحلة الثانية وتتكون من عنصرين: مضايقة ممنهجة ومستمرة من قبل أفراد الجيش الذين يحرسون المستوطنين اليهود، وقيام المستوطنين بشن حملة متواصلة من الأعمال الاستفزازية والاعتداءات ضد المواطنين العرب وممتلكاتهم، وانتظار أول ردة فعل.

مع قيام المعتدى عليهم بأول ردة فعل تكون النتيجة إجراءات واسعة تتراوح بين هدم عشرات المنازل العربية المحيطة – كما حدث بعد الهجوم على بؤرة الدبويا عام 1980 – أو تقييد الحركة على الطرق المؤدية إلى البلدة القديمة، أو اغلاق المحلات التجارية والشوارع الرئيسية داخل البلدة القديمة نفسها. ثم وقبل أن يعتاد المواطنين الفلسطينيين على هذا المتغير الجديد، يعاود المستوطنون استفزازاتهم واعتداءاتهم ليس فقط تحت سمع وبصر حراسهم من عسكر الاحتلال، بل بحماية هؤلاء العسكر، وقد تمخضت سلسلة الإجراءات المتواصلة هذه عن:

أولا: محاصرة البلدة القديمة وفصلها عن بقية مدينة الخليل

على الرغم من أن مساحة البلدة القديمة كما أشرنا سابقا لا تتعدى 1 كم^2، إلا أن الحواجز التي اقامتها سلطات الاحتلال حولها بلغت ما يزيد على 100 حاجز. بعض هذه الحواجز يتواجد فيها العسكر بشكل دائم كالنقاط العسكرية التي يعرفها الفلسطينيون على مداخل المدن، أو تلك المزودة بمدخل من االاقفاص الحديدية الدوارة، كتلك التي نراها على نقاط العبور، أو الالكترونية كالتي تنصب في مداخل القواعد العسكرية، أو المزودة ببوابات حديدية تقليدية. ومن هذه الحواجز حاجز أبو الريش، حاجز مقبرة الراس، حاجز باب الزاوية، حاجز الرجبي 160، حاجز كريات اربع وحاجزي تل الرميدة.

أما النوع الثاني من الحواجز فهي عوائق دائمة استخدمت لتمنع التفاعل الاقتصادي (التجاري) والاجتماعي بين سكان المدينة بشكل عام من جهة، وسكان البلدة القديمة من جهة ثانية عبر قطع الشوارع والأزقة التي تربط البلدة القديمة مع بقية شوارع وأزقة مدينة الخليل. وهذه العوائق تتألف إما من كتل خرسانية ضخمة ترتفع إلى عرض الشارع أو الزقاق، أو من براميل حديدية مملوءة بالباطون ومتراصة إلى جانب وفوق بعضها البعض، أو أسيجة حديدية، أو سواتر عالية من التراب والصخور.

هذه الحواجز والعوائق، إضافة إلى إجراءات أخرى، عكست نفسها على حرية الوصول والحركة من وإلى البلدة القديمة، وكذلك على حرية التواصل ما بين اجزاء البلدة القديمة نفسها. فعلى سبيل المثال

أصبح لزاما على المواطن الفلسطيني أن يسلك طريقا دائريا يزيد طوله عن 5 كم للوصول إلى نقطة لم تكن الطريق اليها، قبل وضع الحواجز والعوائق، تصل إلى 600 م.

ثانيا: إغلاق الطرق والشوارع في البلدة القديمة.:

أدت إجراءات الاحتلال في سياق خلق البيئة القسرية إلى إغلاق عشرة من أهم شوارع وطرق البلدة القديمه[65]. بعض هذه الشوارع تم إغلاقه بشكل كامل أمام حركة المشاة والمركبات مثل "شارع الشهداء"، وبعض آخر تم حظر دخوله على غير قاطني البلدة القديمة، مثل شارع "تل رميدة" والبعض الأخير لا يسمح الدخول إليه إلا للمشاة فقط وضمن قيود مشددة.

إغلاق هذه الشوارع حرم سكان البلدة القديمة في الخليل الميزة الاقتصادية التي طالما تمتعوا بها تاريخيا. ليس فقط لأن وصول بقية سكان مدينة الخليل وسكان بلدات وقرى محافظتها بات أمرا صعبا، ولكن لأن أهم شوارعها التجارية ومحالها التي كانت موطن النشاط الاقتصادي المزدهر تم الاستيلاء عليها أو جرى إغلاقها. وقد وصل عدد المحال التجارية التي جرى إغلاقها بأوامر عسكرية وفقا لإحصاءات لجنة إعمار الخليل 512 محلا تجاريا.

شارع الشهداء مثلا، والذي يبلغ طوله حوالي 400 م كان بمثابة عصب مدينة الخليل التجاري. شارع يربط أحياء المدينة الشمالية بالجزء الجنوبي منها عبر مقاطعه الثلاثة. الأول: يمتد من شارع السبع حتى الدبويا (بؤرة بيت هداسا) والثاني: يواصل امتداده حتى محطة وقود الجعبري. والثالث: يصل إلى سوق الخضار. عرض شارع الشهداء يتراوح بين 10 – 15م وعلى جانبيه تتلاصق المحال التجارية، ومن فوقها مساكن المواطنين.

المفارقة هنا أن الإجراء الأول بحق هذا الشارع والذي تمثل بمنع عبور المركبات الفلسطينية فيه جاء بعد مجزرة الحرم الابراهيمي التي نفذها أحد مستوطني "كريات أربع" ضد المصلين الفلسطينيين وراح ضحيتها 29 فلسطينيا مطلع العام 1994. أما الإجراء الثاني الذي تزامن مع هبة الاقصى عام 2000 فقضى بحظر حركة المشاة الفلسطينيين في ذلك الشارع وقصرها على المشاة الإسرائيليين، الذين استولوا لاحقا على عدد من الأبنية القائمة فيه واستعمروها.

ثالثا: منع وتفييد الوصول لدور العبادة

يحظى الحرم الابراهيمي الشريف بمكانة خاصة لدى المسلمين بشكل عام، وعند الفلسطينيين بشكل خاص. وتكاد لا توجد مدرسة – سواء في قرية أو مدينة أو مخيم – في الأراضي الفلسطينية إلا وكانت زيارة الحرم الابراهيمي تقع ضمن أولويات وجهات رحلاتها السنوية، تماما كما هو الحال مع الاقصى والقيامة والمهد. هذا التواصل مع الحرم الابراهيمي بما له من آثار على اقتصاد البلدة القديمة للخليل، وعلى تكريس الطابع العربي الإسلامي كان على رأس اهتمامات سلطات الاحتلال؛ وفي مواجهة ذلك تم إصدار 14 أمراً عسكرياً استهدفت واقع الحرم وتضمنت إقامة غرف حجرية للتفتيش، ونصب بوابات إلكترونية، ووضع الحواجز- حتى داخل الحرم – والبوابات الإلكترونية، وكاميرات المراقبة، وتحديد

65 - الشوارع المغلقة في البلدة القديمة: (شارع الشهداء، شارع السهلة، شارع الصفا، شارع تل الرميدة، شارع ابوالريش، شارع السلايمة، شارع الرجبي، شارع وادي الحصين، شارع خلة حاضور، شارع واد الغروس، شارع واد النصارى).

الفئات العمرية المسموح لها بأداء الصلاة، وتحديد الأوقات المسموح أو الممنوع فيها الصلاة داخل الحرم...

إضافة إلى ذلك، فإن عمليات الإعدام التي قام ويقوم بها الجنود الإسرائيليون للفلسطينيين في محيط الحرم، بحجة محاولات الطعن، تركت أثرا يفوق أضعاف الأثر الذي خلفته مجزرة الحرم عام 1994، حتى باتت رحلة الصلاة إلى الحرم الإبراهيمي الشريف نوعاً من أنواع المخاطرة لفئة الشباب. هذه السياسة الممنهجة مكنت المستوطنين الاستعماريين في ظل حراب سلطات الاحتلال من الاستيلاء على ستة مساجد في البلدة القديمة هي: مسجد الأربعين، مسجد الأقطاب، مسجد الكيال، مسجد البركة، زاوية الأشرف، ووقف البديري.

رابعا: إجراءات سلطات الاحتلال واعتداءات الجيش والمستعمرين.

أ) الإجراءات الجديدة التي فرضتها سلطات الاحتلال في العام 2017

فرضت سلطات الاحتلال سلسلة من الإجراءات الجديدة التي استهدفت البلدة القديمة وكان أهمها:-

- إنشاء مجلس بلدي وفقاً للامر العسكري رقم 1781 ومنحه سلطات إدارية بلدية مطلقة مما يعني خلق نظام موازٍ لبلدية الخليل وسلب صلاحياتها بما يتعارض مع برتوكول الخليل.
- فرض استخدام البصمة لدخول مواطني البلدة القديمة إلى أحيائهم.
- بناء المزيد من الوحدات الاستعمارية، حيث تمت المصادقة على بناء 31 وحدة استعمارية جديدة على أرض كراج الباصات القديم بالقرب من مدرسة أسامة بن منقذ، بالإضافة إلى وضع 18 كرفان للجيش في قطعة ارض مجاورة.
- إصدار ستة أوامر عسكرية.. وجاءت هذه الأوامر كما يلي: الأمر العسكري رقم ت/17/8 لوضع حاجز إلكتروني في تل الرميدة، الأمر العسكري رقم م.د/15/7 الذي يقضي بوضع اليد على محال تجارية، الأمر العسكري رقم ت/27/17 الذي يقضي بوضع اليد على محال تجارية، الأمر العسكري رقم ت/9/17 لوضع حاجز آخر، الأمر العسكري رقم ت/17/3 لنصب حاجز الكتروني في وادي أبوعياش بالقرب من بوابة كريات اربع، الأمر العسكري رقم 54/3 لتجديد أمر عسكري وتوسعة معسكر.

ب: الاعتداءات اليومية لجنود الاحتلال والمستعمرين

تنوعت الاعتداءات على مواطني البلدة القديمة، فقد شملت قائمة طويلة من الاعتداءات من بينها: القتل العمد خارج القانون، الاعتقال، الجرح، الاعتداء بالضرب، الاقتحامات المتكررة للمساكن، عرقلة مرور المواطنين، المداهمة والتفتيش، اعتلاء اسطح المباني، نصب الحواجز .

ت: اعتداءات المستوطنين الاستعماريين

هذه الاعتداءات تتظافر مع اعتداءات الجيش ضد كل ما هو فلسطيني، وقد تنوعت الاعتداءات بين الضرب، وإلقاء الحجارة، تدمير المحال التجارية، الدهس، التحرش اللفظي، الجولات الاستفزازية، السرقة، رش الممتلكات بمياه الصرف الصحي، تسميم آبار المياه.. الخ..إن هذه الاعتداءات تعطي تفسيراً واضحاً لكون غالبية شبابيك بيوتها محاطة بأسيجة تمنع دخول الحجارة إلى داخلها.

الخلاصة:

واقع البيئة القسرية هذا والذي عكس نفسه بشكل مباشر على نقص الخدمات الأساسية وقدرة الوصول اليها، بدءاً من دخول الاطفال إلى مدارسهم والذي بات يتطلب مرافقة يومية من جهات دولية لمنع الاعتداء عليهم، وانتهاءً بمنع المواطنين من البناء والترميم (تم منع لجنة الإعمار من ترميم 40 مبنى) أدى في النهاية إلى تراجع عدد السكان في البلدة القديمة الذي كان يصل في خمسينات القرن الماضي حوالي 10 آلاف نسمة لم يعد يتجاوز اليوم 7000 نسمة.[66]

[66] المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين(بديل): تقرير " التهجير القسري للسكان، دراسة حالة: البلدة القديمة في مدينة الخليل، 2016.

الفصل السابع

الوضع الإنساني في قطاع "غزة" للعام 2017

الوضع الإنساني في قطاع "غزة" للعام 2017

بلغ عدد الشهداء الفلسطينيون في قطاع غزة 20 شهيداً فلسطينياً منذ مطلع العام 2017، [67] في حين وصل عدد الجرحى في العام 2017 إلى حوالي 385 إصابة مختلفة[68]

وفي العام 2017 وقع 433 اعتداءً في المناطق العازلة البرية والبحرية في قطاع غزة، من بينها 314 حادثة إطلاق نار، و7 حوادث إطلاق قذائف مدفعية، أدت إلى استشهاد 7 مواطنين، وإصابة 185 مواطناً، واتلاف ممتلكات المواطنين، واعتقال 50 مواطناً، و53 عملية مطاردة وتوغل. وقد شملت تلك الانتهاكات 178 اعتداءً في المناطق العازلة البرية في قطاع غزة، من بينها 122 حادثة إطلاق نار، و7 حوادث إطلاق قذائف مدفعية، أدت إلى استشهاد 5 مواطنين، وإصابة 173 مواطناً، واتلاف ممتلكات المواطنين، واعتقال 10 مواطنين، و39 عملية توغل وتجريف للأراضي. كما شملت 255 حادثة اعتداء

[67] وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، وفا، سجل الشهداء، 2017

[68] وكالات أنباء محلية وأجنبية

على الصيادين الفلسطينيين أثناء مزاولتهم مهنة الصيد البحري في مياه غزة، من بينها 192 حادثة إطلاق نار، أدت إلى استشهاد صيادين اثنين، وإصابة 12 صياداً، وإتلاف قاربي صيد وقطع شباك صيد تعود ملكيتها لصيادين فلسطينيين، و14 حادثة مطاردة لقوارب صيادين في بحر غزة، أدت إلى اعتقال 40 صياداً، واحتجاز 12 قارب صيد، فضلاً عن احتجاز قطع من شباك صيد تعود ملكيتها لصيادين فلسطينيين في قطاع غزة[69]. كما تشير آخر التقديرات إلى أن 99% من الصيادين يقبعون تحت الخط الفقر المدقع وتمارس البحرية الإسرائيلية بحقهم عملية التدمير المبرمجة الممنهجة، في حين أن 11 عاما من البحري الخانق على الصيادين وتحديد مسافة الصيد بستة أميال بحرية قادت قطاع الصيادين إلى الدمار.[70] هذا بالإضافة إلى استشهاد 5 مواطنين جراء إطلاق النار من قبل جنود الاحتلال على المتظاهرين السلميين الذين خرجوا في مظاهرات نصرة الأقصى في شهر ديسمبر.[71]
كما استمرت قوات الإحتلال في إحكام حصارها للقطاع للعام العاشر على التوالي، وفرضت مزيداً من إجراءات الحصار على السكان، كما استمرت في فرض قيود مشددة على حركة المعابر التجارية وتلك المتعلقة بحركة الأفراد. ولم يطرأ خلال العام تغير هيكلي على إجراءات الحصار، حيث لم تمس التسهيلات االمزعومة التي تعلنها سلطات الاحتلال جوهر القيود المفروضة على حرية الحركة للأفراد والبضائع.

وعلى صعيد الأحوال المعيشية للسكان الفلسطينيين في القطاع، فقد شهد عام 2017 ارتفاعاً في معدلات البطالة في قطاع غزة، فقد وصل معدل البطالة إلى 46.6 في الربع الثالث من عام 2016 وتجاوز عدد العاطلين عن العمل ما يزيد عن 243.300 ألف شخص[72]، وعليه فإن معدلات البطالة في قطاع غزة تعتبر الأعلى عالميا، وارتفعت معدلات البطالة بين فئة الشباب والخريجين في قطاع غزة لتتجاوز 50.%[73]

كما لايزال التفاوت كبيراً في معدل البطالة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغ في قطاع غزة 46.6%، مقابل 19.0% في الضفة الغربية، أما على مستوى الجنس فقد بلغ 23.9% للذكور مقابل 50.0% للإناث..[74]

كما ارتفعت معدلات الفقر والفقر المدقع لتجاوز 65% وتجاوز عدد الأشخاص الذين يتلقون مساعدات إغاثية من الأونروا والمؤسسات الإغاثية الدولية أكثر من مليون شخص بنسبة تصل إلى 60% من سكان قطاع غزة، وتجاوزت نسبة انعدام الأمن الغذائي 72% لدي الأسر في قطاع غزة[75]
كما تعاني مستشفيات القطاع من نفاد 191 صنفا من الأدوية ضمن القائمة الأساسية التي تقدر بـ516 صنفا تمثل 40% من حجم الأدوية، وتعاني من نقص 291 صنفا من المستهلكات الطبية وهو ما يمثل

---

[69] المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، تقرير حول الاعتداءات الإسرائيلية في المنطقة العازلة "البرية والبحرية" في قطاع غزة، يغطي الفترة من 1 نوفمبر 2016 وحتى 31 أكتوبر 2017.

[70] زكريا بكر، مسؤول لجان الصيادين، تصريح صحفي، وكالة معاً الإخبارية، ديسمبر 2017

[71] مصدر سبق ذكره

[72] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، نتائج مسح القوى العاملة الربع الثالث، 2017

[73] البنك الدولي، فلسطين: الآفاق الاقتصادية – أكتوبر 2016

[74] الجهاز المركزي للاحصاء **الفلسطيني، النتائج الأساسية لمسح القوى العاملة للربع الثالث 2017 دورة (تموز– أيلول، 2017)**

[75] انظر: https://www.watania.net/news/17093-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D8%A8%D8%A7%D8%B9-%D9%85%D8%B9%D8%AF%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%82%D8%B1-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D9%88%D8%B2%D8%AA-65%

36% من القائمة الأساسية التي تقدر بـ856 صنفا، كما تشير التقديرات الرسمية إلى نقص حاد في أدوية المناعة وصولا إلى نقص 90% من خدمات مرضى الأورام وأمراض الدم.[76]

هذا وقد بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة 248.7 دولار أمريكي خلال الربع الثاني من عام 2017، حيث سجل انخفاضاً بنسبة 2.9% مقارنة مع الربع الثاني من العام 2016.[77]
وإلى جانب ذلك كله، لازالت دولة الاحتلال تحول دون تمكن الحكومة الفلسطينية من استغلال مواردها من الغاز الطبيعي في غزة الذي تم اكتشافه في عام 1998 على بعد 30 كيلومتراً من شواطئ غزّة، والذي بقي حتى اللحظة دون تطوير أو استغلال، رغم موارده القادرة على حلّ إشكاليّات الفلسطينيّين من الطاقة، وتشير التقديرات إلى اكتشاف ما يزيد عن 30 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي في حقلين؛ حقل غزة البحري والحقل الحدودي. ويعتبر حقل غزة البحري الحقل الأكبر بينهما، ويقع بالكامل ضمن المياه الإقليمية الفلسطينية، ويقدر حجم الغاز الطبيعي الموجود فيه ب 28 مليار متر مكعب. أما الحقل الحدودي، فهو الحقل الأصغر ويحوي ما يقارب 3 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، ويقع في المنطقة الحدودية مع إسرائيل حيث يعتبر امتداداً لحقل Noa South الواقع في المياه الإقليمية الإسرائيلية.[78]
ويمتلك صندوق الاستثمار الفلسطيني حقوق 17.5% من مخزون الغاز، في حين تمتلك شركة اتحاد المقاولين الفلسطينية حقوق 27.5% منها وتذهب ال 55% المتبقية منها للملكية الهولندية Shell.[79]
وتعتمد قيمة هذين الحقلين على أسعار الغاز العالمية، فإنه من المتوقع أن تصل قيمتهما إلى مليارات الدولارات. ولهذا، تم استثمار ما يقارب 100 مليون دولار أمريكي في المشروع، بينما يتوقع أن تصل القيمة الكلية لمصاريف التنقيب والتطوير إلى 800 مليون دولار أمريكي، ويقع حقل الغاز بكامله في المياه الإقليمية الفلسطينية، وما اعاق تطويره منذ عام 1999 حتى الآن عدة أسباب، أهمها عدم وجود مشترين في ذلك الوقت للغاز وعدم القدرة على تأمين مشترين له للسنوات المقبلة، إضافة إلى الغاء إسرائيل لموافقتها على العمل في الحقل مع اندلاع انتفاضة الاقصى في عام 2000، ومنعها لاي محاولة لاستخراج الغاز من الحقل، وهو الموقف الذي استمر مع فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية في عام 2006، وبعد ذلك سيطرتها (حماس) على قطاع غزة في 2007.[80]
وبعد مرور أكثر من عامين على انتهاء عدوان صيف 2014، فإن عملية إعادة الإعمار تسير ببطء شديد بسبب إدخال مواد البناء وفق آلية إعمار غزة GRM التي ثبت فشلها بالتطبيق على أرض الواقع
حيث كانت إجمالي كميات الإسمنت الواردة عبر معبر كرم أبوسالم للقطاع الخاص لإعادة الإعمار لا تتجاوز مليوني طن خلال الفترة السابقة من أصل 6 ملايين طن احتياج القطاع، حيث بلغت الكمية 33% فقط من احتياج القطاع، الأمر الذي أدى لبطء شديد في عملية إعادة الإعمار وفشل الآلية الدولية لإدخال مواد البناء، في حين بقيت 860 منشأة صناعية تضررت جراء الحرب الأخيرة في غزة عام2014، معطلة تماماً دون أن يتم تعويضها حتى اللحظة، فضلا عن تضرر العديد من الشركات إثر ثلاث حروب سابقة شنت على القطاع[81]..

---

[76] بيان احصائي رسمي، وزارة الصحة الفلسطينية، تموز، 2017
[77] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية، للربع الثاني، 2017.
[78] صندوق الاستثمارات الفلسطيني، 2017
[79] المراقب الدولي، نبض فلسطين، تقرير: محادثات فلسطينية مع شركة شيل من أجل تطوير آبار الغاز الطبيعي في غزة، 2017
[80] Read more: http://www.al-monitor.com/pulse/ar/originals/2017/03/palestine-gaza-gas-field-energy-power-crisis-talks.html#ixzz52Cm4uLsv
[81] غرفة تجارة وصناعة مدينة غزة، نتائج ورشة عمل حول الواقع الاقتصادي في قطاع غزة، 2017

كما عرقلت سلطات الاحتلال خلال العام الحالي سفر 9101 من مرضى قطاع غزة المحولين للعلاج في المستشفيات الإسرائيلية والمستشفيات الفلسطينية بما فيها القدس وذلك من أصل 19562 طلب تصريح للعلاج أي ما نسبته 46,5% من اجمالي الطلبات المقدمة كان معظمها رفض لدواعي أمنية[82]

ويشهد قطاع غزة كارثة كبيرة ناتجة عن تصريف كميات كبيرة من مياه الصرف الصحي في مياه البحر الأمر الذي يهدد حياة المواطنين الفلسطينيين، تعود جذور الأزمة إلى الحصار الخانق الذي تفرضه قوة الاحتلال الإسرائيلي على القطاع، والمماطلة في إدخال مواد البناء والمعدات اللازمة لبناء محطات التحلية ومعالجة المياة، بالإضافة إلى إفلاس شركة شتولز بالن أكوا الألمانية المتعهدة بالمساعدة الفنية لبناء محطات التحلية ومن ثم تضرر شريك الشركة المحلي، وما ترتب عليه من إجراءات قانونية، بالإضافة إلى الأوضاع الأمنية الخطرة التي تحيط مواقع ومحطات التحلية الأمر الذي يحتاج إلى تنسيق مع سلطات الاحتلال لوصول العاملين للمحطة.[83]

تشير التقديرات إلى أن كميات مياه الصرف الصحي التي يتم ضخها في بحر قطاع غزة تقدّر بأكثر من 100000متر مكعب يومياً، تضخّ من خلال 23 مصرفاً لمياه الصرف الصحي تنتشر على طول شاطئ بحر قطاع غزة، ومنها من يصب بشكل ثابت، ومنها من يصب بشكل مؤقت أي في أوقات الطوارئ، مُؤكداً أن نتائج الفحص المخبري الذي أجرته سلطة جودة البيئة ووزارة الصحة بيّنت أن مياه البحر ملوّثة ولا تصلح للاستجمام، حيث أثبتت 97 عينة من أصل 160عينة جُمعت من شواطئ مختلفة في القطاع، أي ما نسبته 60% من الشواطئ ملوثة، بينما بلغت العينات التي تعتبر غير ملوثة وتصلح للاستجمام 63 عينة أي ما نسبته حوالي 40% من الشاطئ.[84]

كما أظهرت نتائج الفحص الأخير لجودة مياه شاطئ محافظات غزة تلوث نحو63% من طول الشاطئ الكلي البالغ 40 كم، لافتةً إلى أن النتيجة أفضل نسبياً من فحص الشهر الماضي، إلا أن التلوث لا زال يطال غالب شاطئ قطاع غزة، كما تشير نتائج الفحوص أن نفوذ بلديات غزة وجباليا والزهراء والنصيرات والزوايدة على البحر ملوث بالكامل وغير آمن للسباحة، في حين طال التلوث أجزاء كبيرة من نفوذ بلدية بيت لاهيا، وبدرجة أقل نفوذ بلدية دير البلح ومحافظات خانيونس ورفح، كما تشير التقديرات الاخيرة إلى أن تلوث أجزاء كبيرة من شاطئ البحر يرجع إلى استمرار تصريف أكثر من 110 آلاف متر مكعب من مياه الصرف الصحي إلى شاطئ البحر دون معالجة أوبمعالجة جزئية ."[85]

وعلى صعيد الكهرباء وفي ظل التدهور الملحوظ بأزمة الكهرباء التي تعصف بالقطاع والتي وصلت إلى حدود حرمان الكثير من المناطق في قطاع غزة من الكهرباء لمدة تزيد عن 20 ساعة يوميا في بعض مناطق قطاع غزة، في ظل خفض قدرة الكهرباء من جانب الاحتلال الإسرائيلي بنسبة 40% والتعطل الدائم لخطوط الكهرباء المصرية المغذية لقطاع غزة، وعدم قدرة محطة توليد الكهرباء على العمل بكامل قدراتها في ظل الحصار المفروض على قطاع غزة منذُ عام 2007م، دون اكتراث لمعاناة 2 مليون فلسطيني في قطاع غزة بالإضافة إلى تأثر أكثر من نصف مليون طالب وطالبة على مستوى قطاع غزة من مختلف المستويات التعليمية، كما أدت أزمة الكهرباء إلى تصريف ما يزيد عن 90 مليون لتر من مياه الصرف الصحي المعالجة جزئيا في البحر المتوسط وهذا ينذر بكارثة بيئية خطيرة. [86]

---

[82] المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، تقرير حول القيود الإسرائيلية على سفر المرضى من قطاع غزة وحرمانهم من العلاج، 2017

[83] مركز الميزان لحقوق الإنسان، ورقة حقائق،: **مشكلات الصرف الصحي في محافظة شمال غزة، ديسمبر 2017**

[84] مركز الميزان لحقوق الإنسان، واقع تلوث المياه في قطاع غزة، أوكتوبر 2017

[85] سلطة جودة البيئة الفلسطينية، تقرير تلوث مياه غزة والصرف الصحي، تشرين ثاني 2017

[86] الجمعية الوطنية للديمقراطية والحقوق، بيان صحفي: تفاقم أزمة الكهرباء في قطاع غزة، ديسمبر 2017,

كما تشير التقديرات الحكومية في قطاع غزة إلى حاجة أكثر من 60% من مجموع السكان لبناء وحدة سكنية على الأقل في الوقت الذي الذي وصلت عدد الطلبات المقدمة إلى وزارة الأشغال العامة والإسكان إلى 4000 طلب تم تقديمه من قبل الأسر المصنفة بالفقيرة في قطاع غزة، و17000 من ذوي الدخل المحدود والمتوسط، بهدف توفير سكن وتحسين ظروف سكن[87].

كما يواجه قطاع التعليم في قطاع غزة تحديات كبيرة جراء القص الكبير في أعداد المدارس والضغط الناتج عن استيعاب الزيادة الطبيعية في أعداد الطلبة المسجلين سنويا نظراً لاعتبار قطاع غزة كأكثر المناطق ذات الكثافة السكانية بواقع 5324 فرداً لكل كم مربع، ويبلغ سكان قطاع غزة بحسب الاحصائيات الأخيرة حوالي 1.94 مليون نسمة. إذ تشير البيانات أن المجتمع الفلسطيني في قطاع غزة يتميز بكونه مجتمعاً فتياً وأمام هذه المعطيات بلغت نسبة الكثافة الصفية في المدارس الحكومية 37.6 فيما وصلت الكثافة الصفية في مدارس الاونروا إلى 39.9 طالباً لكل صف. في حين لم تتجاوز الكثافة الصفية ال 22.6 في المدارس الخاصة. مما أجبرت الجهات الاشرافية في القطاع إلى اعتماد أنظمة الفترتين لاحتواء الزيادات الطلابية والضغط على مرافق التعليم.[88]

[87] وزارة الأشغال العامة والإسكان الفلسطينية، مؤتمر صحفي، أزمة الإسكان، قطاع غزة، يوليو2017.

88 مركز الميزان لحقوق الإنسان، التعليم في قطاع غزة، أبرز التحديات واتجاهات الحلول، تقارير ودراسات، 2017

قائمة الملاحق

" قانون تسوية المباني الاستيطانية في يهودا والسامرة – 2017 "

لماذا جاء هذا القانون

جاء في مقدمة هذا القانون: "إن الهدف من هذا التشريع هو **شرعنة البناء الاستيطاني وترسيخه وتطويره في يهودا والسامرة**". على أن ما يستدعي الانتباه هنا هو أن مصطلح "البناء الاستيطاني، كما عرَفه هذا القانون جاء كما يلي: "**ويشمل إنشاء ضاحية، أو توسيع مستوطنة، بما تتضمنه من البيوت السكنية، المنشات، الأراضي الزراعية المخصصة لها، طرق الوصول، شبكات المياه، الاتصالات، الكهرباء، الصرف الصحي، وسائل الإنتاج، والمباني العامة**".

من المعروف أن قوة الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي وفي الفترة ما بين 1967 و1979 تعاملت مع الحيز الفلسطيني كفضاء مخصص للاستيطان الاستعماري يملكه أو يتحكم فيه القائد العسكري للضفة الغربية. وعليه جرى وضع اليد على أكثر من مليون دونم من الأراضي الفلسطينية الخاصة بحجة الدواعي الأمنية، وجرى أيضاً إنشاء 50 مستعمرة إسرائيلية عليها بقرارات حكومية من دولة الاحتلال.

هذه الآلية، استبدلت إثر قرار محكمة العدل العليا الإسرائيلية في قضية مستعمرة "ألون موريه"، بإعلانات أراضي الدولة، والتي استندت إلى نص مادة ملغاة من مواد قانون الأراضي العثماني، أو على الأقل إلى تعسف في تفسير القانون ناقض قصد المشرّع العثماني ابتداء والتطبيقات الانتدابية والأردنية لاحقاً. وهكذا جرى في الفترة ما بين عام 1980 وحتى توقيع اتفاقيات اوسلو وضع ما يزيد عن مساحة مليون ومئتي الف دونم تحت ولاية المسؤول عن الأموال الحكومية والمتروكة. وعلى هذه الأراضي تم إنشاء أكثر من 100 مستعمرة جديدة، وتم إطلاق العنان لشركات الأراضي الإسرائيلية الاستعمارية لكي تستولي على الأراضي الفلسطينية الخاصة، بكل ما تمتلك من طاقات وحشية وعنصرية.

بعد قيام السلطة الفلسطينية، وبالتحديد مع تسلم الليكود دفة الحكم، انتشرت ظاهرة "البؤر الاستعمارية" التي زاد عددها اليوم عن 120 بؤرة. تقوم غالبية مبانيها، أوالطرق المؤدية لها، أوالخدمات الملحقة بها على أراض خاصة. وتزامن ذلك مع هجمة مسعورة استهدفت الاستيلاء على الأراضي الزراعية الخاصة وزراعتها بالعنب والنخيل بشكل خاص. حتى زاد مجموع ما يزرعه المستعمرون عن مئة الف دونم.

الملاحقات القانونية التي أشرفت عليها هيئة مقاومة الجدار والاستيطان بالتعاون مع المؤسسات القانونية الشريكة، وضعت الكثير من العصي في دواليب هذا المشروع. بؤرة "عمونة" لم تكن الأولى، ولا حتى "اولباناه" و"ميجرون". مستعمرة عوفرا ذاتها لم تنجح حتى اليوم في تنظيم مخطط هيكلي لها. ومحاولاتهم إيجاد بدائل عبر إعلانات "الأراضي المتروكة" فشلت، ولاقت ذات المصير الذي لاقته محاولات عصابات المستوطنين لتزوير ملكيات الأراضي.

بكلمة، فإن هذا القانون جاء لينهي مشكلة الملكية الخاصة التي تعرقل مواصلة تنفيذ المشروع الاستعماري الاستيطاني الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية، سواء المتعلقة بالأراضي التي يستغلها المستعمرون كموارد اقتصادية أو سكنية، أو التي التي يخططون للسيطرة المستقبلية عليها. بعد أن فشلت آليات السلب التقليدية المستخدمة من قبلهم في توفير الأساس القانوني المناسب. ولتوفر على الحكومة الإسرائيلية

موجات الشجب والاستنكار الدوليين كلما قامت بشرعنة بؤرة جديدة كما فعلت في الأعوام السابقة. وعليه فإن التسمية الحقيقية والموضوعية لمثل هكذا قانون هي (**شرعنة سلب أراضي الفلسطينيين الخاصة)**

القانون من الناحية الإجرائية:

- صلاحيات التشريع في الإقليم المحتل بموجب القانون الدولي الإنساني.

المادة 43 من اتفاقية لاهاي 1907: "إذا انتقلت سلطة القوة الشرعية بصورة فعلية إلى يد قوة الاحتلال، يتعين على هذه الأخيرة، قدر الإمكان، تحقيق الأمن والنظام العام وضمانه، مع احترام القوانين السارية في البلاد إلا في حالة الضرورة القصوى".

- المنشورات الأمنية الصادرة عن قائد قوة الاحتلال الإسرائيلي عشية احتلال الضفة الغربية.

المنشور رقم "2" أكد على استمرار سريان القوانين النافذة في الضفة الغربية قبل تاريخ 1967/6/7 وخول صلاحيات الحكم والتشريع في المنطقة إلى قائد قوات الجيش الإسرائيلي فقط، وتمارس من قبله أو من قبل من يعينه لذلك أو من يعمل بالنيابة عنه.

من هنا، فإن قيام جهة التشريع في دولة الاحتلال بتخويل نفسها صلاحية مد ولايتها القانونية على الأراضي الفلسطينية، يعني أن القيادة الإسرائيلية لم تعد تعترف بالوضع القانوني للأراضي الفلسطينية كأراض محتلة – الحقيقة التي تم التاكيد عليه في الفتوى المشهورة الصادرة عن أعلى سلطة قضائية دولية في العالم "محكمة العدل الدولية" – وباتت تتعامل مع الأراضي الفلسطينية وكأنها أراض إسرائيلية، في انتهاك واضح للقوانين والقرارات الدولية، وتراجع عن موقف الحكومات الإسرائيلية السابقة، وعن الأساس الذي قامت عليه اتفاقية اوسلو والاتفاقيات اللاحقة.

إن اقتراح السلطة التنفيذية ومصادقة السلطة التشريعية على هذا القانون إنما **يمثل ضما صامتا للأراضي الفلسطينية المصنفة (ج)**، كتكريس عملي للأيديولوجية الصهيو-توراتية، أوالصهيو-مسيانية، التي ترى في مجمل الأراضي الفلسطينية جزءا من حدود كوشان الملكية الإلهي لبني إسرائيل.

القانون من الناحية الموضوعية:

أولا: فيما يلي أهم النقاط التي تضمنها القانون:

1- إلغاء كافة الإجراءات القضائية المتعلقة بملكية الأراضي الفلسطينية المستولى عليها من المستعمرين
2- اعتبار عملية الاستيلاء على الأراضي وما ترتب عليها تمت بحسن نية، طالما أنها حظيت على **موافقة الدولة: "سواء كانت بالتصريح أو بالتلميح. مسبقاً أو بعد تنفيذ العمل، بما في ذلك المساعدة في إنشاء البنى التحتية، منح الحوافز، تنظيم المخططات، ونشر الإعلانات الهادفة إلى تشجيع البناء أو التطوير، أو المشاركة في المال، أو الدعم".** والأنكى هنا، أن تعريف الدولة بموجب تعريف هذا القانون لم يقتصر على حكومة إسرائيل، أو أية وزارة من وزاراتها، أو سلطات الاحتلال، بل شملت أيضاً (اي **مجلس محلي أو إقليمي خاص بالمستعمرات أو في إسرائيل. وكذلك أية مؤسسة استيطانية)**.

3- اذا كانت الأراضي المستولى عليها قد جرى تسويتها، يتم مصادرة حق التصرف والحيازة من مالكها وينقل للمسؤول عن الأموال الحكومية الذي سيقوم خلال ستة أشهر بتخصيصها للمستعمرين الإسرائيليين المستولين عليها.
4- اذا كانت الأراضي لم تجر تسويتها فعلى من يدعي ملكيتها إثبات ملكيته (وفقا للشروط الإسرائيلية الاستعمارية المعروفة). إذا أثبت ذلك تجري عليها الإجراءات السابقة، والا فإنها ستسجل باسم المسؤول عن الأموال الحكومية.
5- مقابل مصادرة حق التصرف والحيازة يسمح للمالكين الفلسطينيين بأخذ تعويض مالي فقط، تقدره لجنة تخمين يشكلها الإسرائيليون.
6- لا يحق للفلسطينيين المتضررين التوجه للمحاكم الإسرائيلية ضد قرار المصادرة ذاته، وفقط يسمح لهم بالاعتراض أمام لجنة تشكل لهذا الغرض لرفع مبلغ التعويض.

ثانيا، موقف القانون الدولي والقانون المحلي:

- **القانون الدولي:**

1- انتهاك جسيم للقواعد القانونية التي تضمنتها القوانين الدولية. وبشكل خاص قانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

فقد جاء في المادة الخامسة من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أنه "لا يقبل فرض أي قيد أو تضييق على أي من حقوق الإنسان الأساسية المعترف بها أو النافذة في اي بلد..". اما المادة 26 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية فقد نصت على: "الناس جميعا سواء أمام القانون ويتمتعون بحق متساو في التمتع بحمايته. وفي هذا الصدد يجب أن يحظر القانون اي تمييز وأن يكفل لجميع الأشخاص على السواء حماية فعالة من التمييز لأي سبب كالعرق أو اللون أو اللغة أو الدين أو الرأي سياسيا أو غير سياسي، أو الأصل القومي.."

أم بالنسبة للقانون الدولي الإنساني، فإن المادة 46 من اتفاقية لاهاي لسنة 1907 نصت على: "ينبغي احترام شرف الأسرة وحقوقها، وحياة الأشخاص، **والملكية الخاصة** وكذلك المعتقدات والشعائر الدينية، **ولا تجوز مصادرة الملكية الخاصة**. وأضافت المادة 47 بأنه "يحظر السلب حظرا تاما"

كذلك فان منطوق المادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة جاء كالتالي "لا يجوز لدولة الاحتلال أن ترحل أو تنقل جزءا من سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها". كذلك فإن منطوق المادة 53 لذات الاتفاقية يحظر على دولة الاحتلال تدمير أية ممتلكات خاصة ثابتة أو منقولة.."

وهذه النصوص أكدت عليها القواعد القانونية لميثاق روما الذي أسس لوجود وعمل المحكمة الجنائية الدولية.

فالمادة 8 أ من ميثاق روما اعتبرت في بندها الرابع، أن جريمة "إلحاق تدمير واسع بالممتلكات والاستيلاء عليها دون أن تكون هناك ضرورة عسكرية تبرر ذلك وبالمخالفة للقانون وبطريقة عابثة" هي جريمة حرب. أما فرع ب لذات المادة، فاعتبر في بنده رقم 8 أن "قيام دولة الاحتلال على نحو مباشر أو غير مباشر بنقل أجزاء من سكانها المدنيين إلى الأرض التي تحتلها.." هي أيضاً جريمة حرب تدخل ضمن نطاق ولاية محكمة الجنايات الدولية.

غني عن القول أن هذا القانون هو قانون عنصري شكلا وجوهرا كون كافة الأجسام التي سمح لها بسلب أراضي الفلسطينيين هي مؤسسات إسرائيلية.

القانون المحلي:

- إن حق الملكية باعتباره حقا جامعا، مانعا، ودائما هو حق طبيعي أيدته الشريعة الإسلامية (مصدر التشريع في فلسطين منذ أن فتحها العرب المسلمون) وحفظته القوانين المحلية. والقانون الإسرائيلي الاستعماري المذكور يمثل انتهاكا جسيما واعتداء صارخا على حقوق الملكية لآلاف المواطنين الفلسطينيين المحميين قانونا.
- إن سلطة الاستعمال والاستغلال والتصرف، التي تشكل جوهر حق الملكية الجامع، هي وحدة واحدة ولا يمكن المحافظة على وحدتها وتوزيعها في الوقت ذاته، كما فعل القانون الإسرائيلي هذا، كونه نص على سلب حق التصرف والحيازة من مالكي الأراضي الفلسطينيين عنوة وحرمهم من حق مقاضاة الفعلة.
- إن قانون الاستيلاء الأردني الذي قام المشرع الإسرائيلي بمحاولة الاستناد إليه وتفسير نصوصه بما يتلاءم ومقاسات مشروعه الاستعماري هو قانون جرى تشريعه ابتداء لتمكين السلطة التنفيذية من تحقيق المصلحة الوطنية العامة حينما تستدعي الضرورة ذلك. ولم يقصد به الشارع أبدا أن يكون قانونا عنصريا يسمح بتجريد مالكي الأرض من ملكياتهم ومنحها لأفراد مجموعة إثنية استعمارية أخرى.

الأسرى

بلغ عدد الأسرى الفلسطينيين خلال العام 2017 3375 منهم 275 معتقل على خلفية جنائية وبذلك فإن عدد الأسرى الفلسطينيين خلال العام 2017 هو3100 معتقل وأن عدد الأسرى في السجون الإسرائيلية 6400 أسيرا وأسيرة بواقع 62 أسيرة و450 أسيرا من ضمن الأسرى معتقلين إداريا وأن هناك 300 طفل تحت سن 18 عاما داخل سجون الاحتلال.